مجلة الأكاديمية العربية بالدنمارك
THE ARAB ACADEMY IN DENMARK
Magazine
الأكاديمية العربية بالدنمارك
THE ARAB ACADEMY IN DENMARK
Issue – 29 – العدد
THE ARAB ACADEMY IN DENMARK
2022
دورية علمية محكمة نصف سنوية
صادرة عن الأكاديمية العربية بالدنمارك
A Semi-annual Evaluated Scientific Journal
Issued By The Arab Academy In Denmark

المجلة العلمية

للأكاديمية العربية في الدنمارك

دورية علمية محكمة نصف سنوية

رئيس التحرير

أ.د. وليد الحيالي

سكرتير التحرير

أ.م.د. فاخر جاسم

المستشار العلمي للمجلة

أ.د. محمود عبد العاطي

مدير معامل التأثير العربي ـ اتحاد الجامعات العربية

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. لطفي حاتم

أ.د. يونس عباس حسين

أ. م. د. محمد فلحي

أ. م. د. مجدي الجعبري

عنوان المراسلة

Address

The Arab Academy in Denmark

kobbelvænget 72 B, st

2700 brønshøj- Denmark

The journal Website: **www.ao-journal.org**

The journal E-mail: journal@ao-journal.org

The Arab Academy E-mail: info@ao-academy.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للأكاديمية العربية في الدنمارك

المجلة العلمية للأكاديمية العربية في الدنمارك

Det kongellge bibliotek Nationalbibliotek og kobenhavns Universtietsbibliotek Pligtafeverings-afdeling ISSN Danmark
ISSN- 1902-8458 - ISSN-1902

رقم الإيداع بالمكتبة الملكية الدنماركية ومكتبة جامعة كوبنهاغن 8458

شهادة معامل التأثير العربي رقم ٨٤٥٨ ـ ١٩٠٢

البحـــوث المنشـــورة تـــم تقـــويمها من قبـــل أساتذة

متخصصيـــن بحـــسب التخـصصات العلميـــة

الهيأة الاستشارية

أ.د. جاسم حلو نعمة الموسوي ـ نائب رئيس جامعة سابقا ـ عالم في علوم الحياة ـ العراق

أ.د. نظير الأنصاري ـجامعة لوليو التكنلوجية ـ السويد

أ.د. محمد الموسى الصالح ـ جامعة الفرات ـ سوريا

أ.د. حسن السوداني ـ أكاديمي واعلامي ـ السويد

أ.د. إدريس الكريني ـ جامعة القاضي عياض ـ المغرب

أ.د. بوحنية قوي ـ جامعة ورقلة ـ الجزائر

أ.د. كريم فاخر نعمة ـ جامعة فيلكو تارنوفو ـ بلغاريا

أ.د. عبد الحسين شعبان ـ نائب رئيس جامعة اللاعنف وحقوق الانسان ـ بيروت

أ.د. حياة قطاط القرمازي ـ منظمة التربية والثقافة والعلوم ـ جامعة الدول العربية

ثمن العدد: في الدول العربية ٤ يورو € أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي $
وفي دول الاتحاد الأوربي ٥ يورو €

الاشتراك السنوي	الأفراد		المؤسسات	
الاشتراك بعملة €	البلدان العربية	البلدان الإسكندنافية	البلدان العربية	البلدان الإسكندنافية
لمده سنة	٤٠	٥٠	٨٠	١٠٠
لمدة سنتين	٧٠	٨٠	١٥٠	١٦٠
لمدة ثلاث سنوات	١٠٠	١١٠	٢٣٠	٢٤٠
لمدة خمس سنوات	١٥٠	١٦٠	٣٥٠	٤٢٠

هيئة تحكيم العدد ٢٩

- د. عثمان محمد آدم
الدرجة العلمية: أستاذ
الاختصاص: لغويات
البريد الالكتروني:
- د. مجدي الجعبري
الدرجة العلمية: أستاذ مساعد
الاختصاص: محاسبة
البريد الالكتروني: m_gaapary@hotmail.com
- أ.د. لطفي حاتم
الدرجة العلمية: استاذ
التخصص: القانون الدولي
البريد الالكتروني: lutfihatem@hotmail.com
- د. محمد الموسى الصالح
الدرجة العلمية: أستاذ
الاختصاص: علم نفس العمل
البريد الالكتروني: mhdmusa@hotmail.com
- د. عادل عبد القوي الشرعبي
الدرجة العلمية: أستاذ مساعد
الاختصاص: علاقات دولية
البريد الالكتروني: adelhatem2011@hotmail.com
- د. أنعام الحيالي
الدرجة العلمية: أستاذ مساعد
الاختصاص: اداره وتخطيط المشاريع النفطيه
البريد الالكتروني: annam50@hotmail.com
- د. فاخر جاسم
الدرجة العلمية: أستاذ مساعد
الاختصاص: علوم سياسية
البريد الالكتروني: fakhir2007@hotmail.com
- د. علي مهدي
الدرجة العلمية: أستاذ مساعد
التخصص: علاقات دولية
البريد الالكتروني: majidmais@gmail.com

ضوابط النشر في المجلة

الاخوة والأخوات الاساتذة الكرام.

تحية طيبة

نود اشعاركم بان مجلة الاكاديمية العربية المحكمة والمعتمدة رسميا كمجلة معترف بها من قبل الاكاديمية الملكية الدنماركية والمكتبة الوطنية الدنماركية تؤكد على الضوابط الأتية عند ارسال البحوث اليها لغرض تحكيمها ونشرها في المجلة العلمية الاكاديمية المحكمة:

- على المؤلف التأكد من أن دراسته كاملة، ومدققة لغوياً، وخالية من الأخطاء الإملائية والنحوية، وعدم مخالفته لأي نظام للحماية الفكرية.
- يجب على الباحث إخفاء شخصيته في الدراسة، وتجنب وضع أي إشارة تكشف هويته من خلال الدراسة، أما المعلومات الشخصية ومكان العمل فتوضع في صفحة منفصلة.
- يضع الباحث باللغتين العربية والإنجليزية صفحة عنوان رئيسة تبين عنوان الدراسة، واسم المؤلف (المؤلفين) وعناوينهم الكاملة وسيرة ذاتية مختصرة عنهم (الاسم، المؤهل، الدرجة العلمية، جهة العمل ومقرها، البريد الإلكتروني)، وخمسة إلى سبع مصطلحات باللغتين العربية والإنجليزية (كلمات مفتاحية يقترحها الباحث) تعبر عن محتوى الدراسة.
- يقدم الباحث ملخصين للدراسة أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية في حدود ٢٠٠ كلمة.
- يستخدم عند كتابة الدراسة بنط (Times New Roman) على النحو التالي:

العنوان: مقاس حجم (١٨) متوسط في السطر وثقيل، اسم المؤلف: حجم (١٦) متوسط في السطر، الكلمات المفتاحية: حجم (١٤)، النص: حجم (١٤)، الفاصل بين السطور ١,٥ ، العناوين الجانبية: يجب أن تكون قصيرة ومحددة بوضوح بالبنط الثقيل وغير مرقمة، والحاشية السفلية (الهوامش) حجم الخط (١٠).

- تكون العناوين الجانبية قصيرة ومحددة بوضوح بالبنط الثقيل وغير مرقمة.
- تكون الأشكال والخرائط والرسوم البيانية على درجة عالية من الجودة باللونين الأبيض والأسود مع تجنب التظليل الثقيل.
- ترقم الجداول والأشكال ترقيماً متسلسلاً مستقلاً لكل منهم، مع إعطاء عنوان قصير لكل منها تتم كتابته (أعلى) الشكل، ويكون المصدر أسفله.
- يتراوح حجم الدراسة بين (٣٠٠٠-٦٠٠٠) كلمة مطبوعة على ورق بحجم (A4) باستخدام برنامج ميكروسوفت وورد، وبمسافة مفردة بين السطور، مع محاذاة الأسطر من اليمين واليسار وترك هوامش متسعة.
- ترقم جميع الصفحات تسلسلياً.
- ترتب البحوث وفق الآتي: (صفحة العنوان، ملخص، مقدمة، أهمية البحث، أهداف البحث، منهج البحث، النتائج والمناقشة، المراجع).
- ترتب بقية الأشكال الأخرى مثل: (المراجعات والتقارير والمقالات ... إلخ)، بأسلوب متسلسل ومترابط حسب ما يراه الباحث.
- توثيق المصادر.

يهدف توحيد توثيق المصادر بشكل علمي في كل ابحاث المجلة العلمية يرجى من الباحثين الكرام اعتماد أسلوب التوثيق التالي:

أولا –يتم استخدام أسلوب (MLA. Modern Language Association) حيث يتم كتابة الاسم الأخير للمؤلف ثم الاسم الأول فعنوان الكتاب يليه بلد النشر ثم الناشر وسنة النشر ثم رقم الصفحة وذلك حسب التصنيف الآتي.

- الكتب.
- اسم المؤلف، عنوان الكتاب، بلد النشر، دار النشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر رقم الصفحة.
- الدوريات والصحف.
- اسم الكاتب، عنوان البحث أو التقرير، اسم الدورية، بلد النشر، جهة النشر، رقم العدد، تاريخ العدد، الصفحة.
- الندوات والمؤتمرات.
- اسم الباحث، عنوان الورقة البحثية، عنوان الندوة أو المؤتمر، مكان انعقاد المؤتمر، تاريخ انعقاد المؤتمر، رقم الصفحة.
- الرسائل الأكاديمية.
- اسم الباحث، عنوان الرسالة، توصيف الرسالة، بلد الجامعة، اسم الجامعة، اسم الكلية، السنة، رقم الصفحة.
- الصحف الإلكترونية.
- اسم الكاتب، عنوان المقال، اسم الصحيفة، مكان صدورها، تاريخ العدد ثم تكتب عبارة ـ نسخة إلكترونية متاحة على الرابط التالي ويضاف عنوان الرابط.
- المواقع الالكترونية.
- اسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، تاريخ النشر، بعدها تذكر عبارة ـ النص متاح على الرابط التالي ـ ويضاف عنوان الرابط

ثانيا –يتم إثبات التوثيق في الهامش أسفل الصفحة، على أن يتم إثبات كامل البيانات المطلوبة عند ذكر المرجع للمرة الأولي أما في حالة ذكر المرجع مرات لاحقة يتم ذكر اسم المؤلف ورقم الصفحة فقط مع الإشارة إلى انه مرجع سبق ذكره.

ثالثا –إعداد قائمة المصادر.

يتم في نهاية البحث إعداد قائمة للمصادر وبنفس أسلوب التوثيق (MLA) على أن يتم تقسيمها إلى التالي:

- قائمة الكتب.
- الرسائل الأكاديمية.
- المجلات والدوريات العلمية.
- المجلات والمواقع الالكترونية.

ويتم ترتيب المصادر داخل كل قسم أبجديا حسب اسم المؤلف

- تستغرق مدة التحكيم ما بين ٣ الى ستة أشهر يبلغ الباحث خلالها عن نتائج البحث سلبا ام ايجابا.

- تحول كلفة اجراءات التحكيم والنشر البالغة ٣٠٠ دولارا أمريكيا بالنسبة للأساتذة الباحثين و٢٠٠ دولارا امريكيا بالنسبة لطلبة الدراسات العليا من خارج الاكاديمية قبل الشروع في اجراءات التحكيم على حساب الاكاديمية المصرفي المدرج ادناه ولا يعاد المبلغ في حال رفض البحث من قبل المحكمين.

رقم حساب الاكاديمية المصرفي

اولاً –حساب الجامعة بالعملة الدنماركية للمقيمين في الدانمارك هو

Arabisk Universitet

Den Danske Bank / Roskilde

Reg. nr.3429

Konto nr.3429679990

ثانياً –حساب الجامعة بالدولار الامريكي للمقيمين خارج الدانمارك هو

Arabisk Universitet

Danske Bank / Roskilde Afdeling

Holmens Kanal 2-12

Dk- 1092 Copenhagen K, Denmark

Telex 27000 – SWIFT – BIC: DABADKKK

Iban nr. DK5330003429680026

Konto nr. 3429680026

Reg. nr. 3429

- يزود الباحث بنسخة من المجلة بعد انجاز طبعتها الورقية مرفقة بكتاب النشر.
- إذا رغب الباحث بتزويده بأكثر من نسخة فانه يتحمل اجور البريد وقيمة النسخة المثبتة في معلومات المجلة
- المجلة غير ملزمة بنشر ما يرد اليها من بحوث ودراسات ومقالات.
- يتم ارسال البحوث الى البريد التالي journal@ao-journal.org

قائمة البحوث المقبولة للنشر

عنوان البحث	المؤلف	تاريخ التقديم	تاريخ القبول	تاريخ النشر
الطبيعة القانونية لاوامر الدفع الصادرة بموجب قانون الدفاع الأردني رقم ١٣ لعام ١٩٩٢ لمواجهة جائحة كورونا .كوفيد ١٩	أ.د. فواز علي عبابنه	٢٠٢٢/٣/١٥	٢٠٢٢/٦/٢٠	يوليو-٢٠٢٢
صورة الطفل في المسرح العربي بين جدلية الثبات والتحول	أ.د. سعيد كريمي	٢٠٢٢/٣/١٢	٢٠٢٢/٥/٢٨	يوليو-٢٠٢٢
الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم	أ.د. زياد بركات	٢٠٢٢/٤/١	٢٠٢٢/٦/٢٤	يوليو-٢٠٢٢
واقع الاتحاد المغاربي وتحديات الممارسة الديمقراطية	أ.د. ادريس لكريني	٢٠٢٢/٣/٢٣	٢٠٢٢/٦/١٥	يوليو-٢٠٢٢
التمويل المصرفي الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا "بحث لاهم صيغ التمويل"	أ.د. شريف غياط ط. د. منيره بوفرح	٢٠٢٢/٢/٢٩	٢٠٢٢/٦/١٥	يوليو-٢٠٢٢
الإصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف في النرويج ومدي استفادة البلدان العربية النفطية منه	أ.د. سناء عبد القادر مصطفي	٢٠٢٢/٣/١٧	٢٠٢٢/٦/٢٥	يوليو-٢٠٢٢
الإسلام السياسي الشيعي المعاصر . جدلية الثورة والسلطة	د. انمار نزار هاشم الدروبي	٢٠٢٢/٣/٢٣	٢٠٢٢/٦/٢٢	يوليو-٢٠٢٢

المحتويات

ضوابط النشر في المجلة	٤
قائمة البحوث المقبولة للنشر	٧
افتتاحية العدد أ.م.د مجدي الجعبري	٩
أولا: البحوث الاقتصادية	١٢
الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف في النرويج ومدي استفادة البلدان العربية النفطية منه أ.د. سناء عبد القادر مصطفي	١٣
التمويل المصرفي الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا "بحث ودراسة لاهم صيغ التمويل" أ.د. شريف غياط ط.د. منيرة بوفرح	٤٦
ثانيا: البحوث السياسية	٧٠
واقع الاتحاد المغاربي وتحديات الممارسة الديمقراطية أ.د. ادريس لكريني	٧١
الإسلام السياسي الشيعي المعاصر: جدلية الثورة والسلطة د. انمار نزار هاشم الدروبي	٨٦
ثالثا: البحوث القانونية	١١٢
الطبيعة القانونية لاوامر الدفع الصادرة بموجب قانون الدفاع الأردني رقم ١٣ لعام ١٩٩٢ لمواجهة جائحة كورونا .كوفيد ١٩ أ.مد. فواز علي عبابنه	١١٣
رابعا: البحوث التربوية	١٤٢
الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم أ.د. زياد بركات	١٤٣
خامسا: بحوث المسرح	١٧٢
صورة الطفل في المسرح العربي بين جدلية الثابت والمتحول ا.د. سعيد كريمي	١٧٣

افتتاحية العدد

أ.م د. مجدي الجعبري

صادف صدور هذا العدد تجديد إتحاد الجامعات العربية (معامل التأثير العربي) عضوية مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك ضمن الإتحاد الذي يضم جميع مجلات الجامعات والأكاديميات العربية المعترف بها حسب شهادة الإعتراف J504/10:18576/2022J504٢٠٢٢، وقد جاء هذا التجديد نتيجة للتطور في معامل تأثير مجلة الاكاديمية وارتفاع معدلات الاستشهاد بالبحوث المنشورة فيها من الباحثين والأكاديميين العرب، وايضا صادف صدور قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي الليبي رقم ٣٣٩ لسنة ٢٠٢٢ بشأن ضوابط نشر الإنتاج العلمي لغرض الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، والذي يقضي باعتماد الإنتاج العلمي المقدم لغرض الترقية والمنشور في المجلات المدرجة في قاعدة بيانات معامل التأثير العربي، وحيث ان مجلة الاكاديمية عضوا في معامل التأثير العربي ومدرجة بقاعدة بياناته ومن المجلات ذات التأثير المرتفع، فان هذا القرار يكون بمثابة تاكيد لثقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الليبية في الاصالة العلمية للبحوث المنشورة بمجلة الاكاديمية.

وتضمن هذا العدد مجموعة من البحوث المتميزة في المجال الاقتصادي والسياسي والقانوني والتربوي والمسرح، وشملت البحوث الاقتصادية بحثين الاول جاء بعنوان الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف في النرويج ومدي استفادة البلدان العربية النفطية منه للاستاذ الدكتور سناء عبدالقادر مصطفي، ويهدف هذا البحث الى القاء الضوء على أهم التحديات التي يمكن أن تواجه الحكومة النرويجية في الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف من حيث بيان وتحديد الأسباب الحقيقية التي تقف حجر عثرة أمام الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف وتطور دولة الرفاه في النرويج، اعتمادا على التحليل العلمي الذي تحدده منهجية هذا البحث، وكذلك طرح الحلول العملية من خلال الخطط الاقتصادية الطويلة والمتوسطة الأمد لضمان تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتواصلة حسب التصورات المرسومة لها وتطوير الاستثمار في صندوق السيادة النرويجي، بالاضافة الي كيف يمكن للبلدان العربية النفطية الاستفادة من تجربة الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف في مملكة النرويج.

وجاء البحث الثاني في البحوث الاقتصادية بعنوان التمويل المصرفي الاسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا "بحث ودراسة لاهم صيغ التمويل" للاستاذ الدكتور شريف غياط وطالبة الدكتوراه منيرة بوفرح، هذا البحث يهدف الي إلى التعرف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي والحيوي لتحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي ايضاح

دورها البارز والفعال الذي يتجلى بوضوح في مساهمتها الحيوية في ضمان استدامة التنمية وتحقيق التنويع الاقتصادي وتحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية عبر الرفع في الناتج الداخلي الخام، والتخفيف من حدة البطالة وذلك بخلق مناصب شغل وكذا توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة، بالاضافة الي لتسليط الضوء على أحد أفضل وأبرز مصادر التمويل ألا وهي التمويل المصرفي الإسلامي أو بالأحرى التمويل بالصيغ الإسلامية التي لا تعتمد على الفوائد الثابتة فضلا عن استخدامها التمويل المتاح في مشروعات تنمية حقيقية تفيد المجتمع. ضف إلى ذلك أن هذه الصيغ تملك من الخصائص والسمات ما يحول دون وجود مشكلات التمويل لهذه المؤسسات بما تتضمنه من مزايا لا توجد في غيرها من أنظمة التمويل التقليدي.

اما البحوث السياسية فقد جاء البحث الأول بعنوان واقع الاتحاد المغاربي وتحديات الممارسة الديمقراطية للأستاذ الدكتور ادريس لكريني، يهدف هذا البحث إلى رصد أهمية المدخل الديمقراطي في إرساء تكتلات إقليمية وازنة، مع استحضار تجربة الاتحاد الأوربي في هذا الخصوص، والدروس المستفادة مغاربيا، وذلك في ضوء تزداد التّحدّيات التي تواجه المنطقة المغاربية في أبعادها الداخلية والخارجية يوما بعد يوم، مما يفرض استحضار مصالح الشعوب والالتفات إلى الأصوات البنّاءة، وبلورة مواقف جريئة تدعم طيّ الخلافات واستثمار المقومات المتوافرة خدمة للمستقبل، بدل هدر الزمن والإمكانات في صراعات ضيقة، ومفلسة لن تكون في صالح المنطقة برمتها حاضرا أو مستقبلا، فيما حمل البحث الثاني في البحوث السياسية عنوان الإسلام السياسي الشيعي المعاصر: جدلية الثورة والسلطة للدكتور أنمار نزار هاشم الدروبي، ويسعي هذا البحث إلى توضيح حقيقة عمل قوى الإسلام السياسي الشيعي المعاصر في إيران والعراق والحركات التي تنضوي تحت إطاره أو تمثله على الساحة العربية، وقد سعي الباحث في هذا العمل إلى توضيح مفهوم الإسلام السياسي الشيعي المعاصر وشرحه ومعالجة الإشكاليات المؤثرة في قضية المعارضة والسلطة، حيث أصبح هذا الموضوع يمثل إشكالية مهمة لا تزال تثير الكثير من الجدل الأكاديمي، من الناحيتين العلمية والعملية، لاسيما في ظل التطورات الإقليمية الراهنة وتوسع رقعة انتشار الإسلام السياسي الشيعي في المنطقة، الذي بات محور لاستقطاب الاهتمام العلمي في العالم الإسلامي بل في العالم أجمع، إثر التطورات التي حصلت في العالم الإسلامي، وتحديدا بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وما تلاها من أحداث لها طابعها الفكري ولونها الثقافي الخاص.

وفي البحوث القانونية قدم الأستاذ الدكتور فواز علي عبابنه بحثا بعنوان الطبيعة القانونية لأوامر الدفع الصادرة بموجب قانون الدفاع الأردني رقم ١٣ لعام ١٩٩٢ لمواجهة جائحة كورونا ـ كوفيد ١٩، ويهدف هذا البحث إلى دراسة طبيعة الإجراءات التي تتخذها السلطات المعنية في الدولة لمواجهة الظروف

الاستثنائية الطارئة، ومدى شرعيتها واستنادها إلى قواعد دستورية أو قانونية تبيح للسلطات المعنية إعلان حالة الطوارئ، والعمل بقوانين مؤقتة، يتم بموجبها تعطيل القوانين النافذة، وتعطي السلطات المختصة في الدولة سلطات استثنائية واسعة تخالف مبدأ المشروعية القانونية في الظروف العادية، وهل تخضع هذه القرارات والأوامر المستندة إلى قوانين الدفاع لرقابة القضاء أم لا.

اما البحوث التربوية فقد شملت بحثاً بعنوان الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم للأستاذ الدكتور زياد بركات، وهدفت هذه الدراسة الي الكشف عن مستوى الشعور بالفخر للانتماء لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم. وتكونت عينة الدراسة من (244) عضو هيئة تدريس، تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية تبعاً إلى متغيري الجنس والجامعة من الجامعات (جامعة القدس المفتوحة (طولكرم)، وجامعة فلسطين التقنية- خضوري (طولكرم)، وجامعة النجاح الوطنية (كلية الزراعة والبيطرة) (طولكرم).

كما تضمن العدد بحثا في المسرح بعنوان صورة الطفل في المسرح العربي بين جدلية الثابت والمتحول للأستاذ الدكتور سعيد كريمي، ويسعى هذا البحث إلى تسليط الأضواء على صورة الطفل في بعض التجارب المسرحية العربية، وإبراز الوعي البيداغوجي لدى ثلة من المؤلفين المسرحيين العرب، الذين اتخذوا من المسرح منصة لمناقشة مختلف المشاكل التي يتخبط فيها الأطفال العرب في مختلف الأقطار، مع التركيز على رهاناتهم، في سياق العولمة الثقافية، واختراق وسائل التواصل الاجتماعي لمختلف الأنساق الثقافية، مما يطرح إشكالات عميقة تتعلق بهوية الناشئة، وتوعيتها وتربيتها على القيم السامية النابعة من العروبة والاسلام، والانفتاح على الحداثة.

أولا: البحوث الاقتصادية

الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف في النرويج

ومدى استفادة البلدان العربية النفطية منه

Monetary reform and exchange rate change in Norway And the extent to which Arab oil countries benefit from it

أ.د. سناء عبد القادر مصطفى

الأكاديمية العربية في الدنمارك

البريد الالكتروني:oriemus@online.no

تاريخ تقديم للنشر: ١٧/ ٣/ ٢٠٢٢ الموافقة على النشر: ٢٥/ ٦/ ٢٠٢٢

الخلاصة:

أن مملكة النرويج هي دولة الرفاه التي تقوم على مبادئ مثل المساواة والأمن للجميع وأن تتحمل مسؤولية رفع المستوى المعاشي والصحي والاقتصادي للشعب بغض النظرعن الوضع الاجتماعي والانتماء الطبقي للناس وذلك من خلال وجود مؤسسات اقتصادية ومالية مثل ٦ القضائي والمالي [١].

يشكل الاصلاح النقدى ركناً اساسياً فى برنامج الاصلاح الاقتصادى في أية دولة في العالم، وفى الهيئات الاقتصادية الدولية كذلك، لان سعر صرف عملة دولة ما قياساً بالعملات الدولية الاخرى خير دليل على مدى قوة الاقتصاد الوطنى لتلك الدولة وهو مهم فى منظومة الاسعار وعتلة تؤثرعلى مستوى الاسعار العام وعلى ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الصادرات والواردات.

كما انه يؤثر على مجمل عبء المديونيه الخارجية لتلك الدولة وعلى الموازنه العامة لها وعلى التحويلات الخارجية ومن ثم على قدرة الدولة في جذب الاستثمار الاجنبى ودرجة الثقة فى العملة الوطنية وعلى الادخار والاستثمار وعلى حالة توزيع الدخل الوطني بين طبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة.

Abstract:

The Kingdom of Norway is a welfare state based on principles such as equality and security for all and has a responsibility to raise the living, health and economic level of the people regardless of the social status and class affiliation of the people through the existence of economic and financial institutions such as the Central Bank, which monitors the process of monetary reform and exchange rate change in terms of its legality based on the country's constitution,

[١] تم اعتماد دستور للنرويج في ١٧ مايس ١٨١٤ بعد استقلالها عن السويد في نفس اليوم. ويعتبرهذا اليوم عيدا وطنيا كبيرا في البلد.

judiciary and finance. Monetary reform is a key pillar of the economic reform program in any country in the world, as well as in international economic bodies, because the exchange rate of a country's currency compared to other international currencies is the best proof of the strength of that country's national economy, which is important in the price system and a lever that affects the general price level and the balance of payments through its impact on exports and imports. It also affects the overall burden of the foreign indebtedness of that country, its general balance, external transfers, the state's ability to attract foreign investment, the degree of confidence in the national currency, savings and investment, and the state of the distribution of national income between different social strata and segments.

المقدمة.

يشكل الاصلاح النقدى ركناً اساسياً فى برنامج الاصلاح الاقتصادى في أية دولة من دول العالم، لان سعر صرف أية عملة لدولة ما قياساً بالعملات الدولية الاخرى خير دليل على مدى قوة الاقتصاد الوطنى لتلك الدولة وهو مؤشر مهم فى منظومة الاسعار وعلى ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الصادرات والواردات. كما انه يؤثر على مجمل عبء المديونيه الخارجية لتلك الدولة وعلى الموازنه العامة لها وعلى التحويلات الخارجية ومن ثم على قدرة الدولة في جذب الاستثمار الاجنبى ودرجة الثقة فى العملة الوطنية وعلى الادخار والاستثمار وعلى حالة توزيع الدخل الوطني بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة. ولهذا فإن طرح تجربة النرويج في هذا المجال مسألة مهمة **في مجال استفادة البلدان العربية النفطية من هذه التجربة الفريدة من نوعها والتي تمتد لسنوات طويلة منذ تأسيس البنك المركزي النرويجي في العام ١٨١٦.**

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في بيان قدرة مملكة النرويج على الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف على عملتها الوطنية التي هي الكرونة النرويجية (Nok) [١] ، وإمكانية استفادة العراق من هذه التجربة.

[١] ١ دولار أمريكي يساوي ٨,٧ كرونة نرويجية

أهداف البحث:

ويهدف البحث الى القاء الضوء على أهم التحديات التي يمكن أن تواجه الحكومة النرويجية في **الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف** من حيث:

١. بيان وتحديد الأسباب الحقيقية التي تقف حجر عثرة أمام **الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف** وتطور دولة الرفاه في النرويج، اعتمادا على التحليل العلمي الذي تحدده منهجية هذا البحث.

٢. طرح الحلول العملية من خلال الخطط الاقتصادية الطويلة والمتوسطة الأمد لضمان تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتواصلة حسب التصورات المرسومة لها وتطوير الاستثمار في صندوق السيادة النرويجي.

٣. كيف يمكن للبلدان العربية النفطية الاستفادة من تجربة الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف في مملكة النرويج؟

وتهدف هذه الدراسة ايضاً الى:

١. بيان وتحليل نتائج الاصلاح النقدى فى برنامج الاصلاح الاقتصادى وتأثيره على سعر الصرف واظهار مدى استقرار السياسة النقدية وتأثيرها على سعر الصرف.
٢. دراسة وتحليل الازمات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني النرويجي مع وضع خطوات لعدم تكرارها
٣. دراسة تاثير اتباع سياسة نقدية لتثبيت التضخم عند مستوى معين على سعر الصرف.
٤. تقييم سياسات سعر الصرف التى اتبعتها الدولة ومدى فاعليتها فى الاقتصاد الوطني من حيث تحقيق اهداف التنمية والاستقرار الاقتصادى ودعم سعر الكرونة النريجية
٥. دراسة تاثير السياسة النقدية على خطة التنمية طبقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يحافظ على الاستقرار الاقتصادى.

مشكلة البحث:

ما هي التحديات التي يمكن أن تواجه **الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف في** دولة الرفاه بالنرويج في المستقبل؟

في هذا البحث سوف أشرح مفاهيم معينة للإجابة على الأسئلة أعلاه ومن ثم الإجابة كيف يمكن للمرء أن يحل المشاكل التي ستواجهها دولة الرفاه في المستقبل في **الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف.**

فرضيات البحث.

والفرضية الأساسية للبحث هي وجود مؤسسات اقتصادية ومالية في مملكة النرويج هدفها عند الضرورة **الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف** حتى تتحقق رفاهية المواطن النرويجي.

الفرضية الأولى: الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد (خطط لمدة ١٠ سنوات) وخطط اقتصادية خمسية تلائم طبيعة النرويج وتناسب بيئته الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية-الاجتماعية المنشودة.

الفرضية الثانية: إن نظم المعلومات في المؤسسات والمشاريع الإنتاجية التي لها علاقة مباشرة بالإقتصاد الوطني هي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل معظم مشاكل النظام الإقتصادي من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة والقضاء على البيروقراطية الإدارية وكذلك التداخل في المهام الإدارية بين الوحدات التنظيمية المختلفة حتى يتم **الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف**.

منهج البحث:

ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الدراسة والوصول الى اثبات فرضية البحث أو نفيها اعتمدت في هذا البحث استخدام المنهج الاستنباطي الوصفي التحليلي الذي يستند على أساليب الاحصاء الاقتصادي ومحاولة معرفة العلاقة الكمية التي تربط هذه المتغيرات بعضها ببعض. وحتى يساعد **الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف** في تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتحقق الأهداف المرجوة منها، فإنها تحتاج إلى مؤسسات مالية ودستورية توفر لها كل مقومات النجاح بدءاً من الستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر إحدى أولوياتها، وتبنّي السياسات المالية والتمويلية اللازمة لتنفيذها، وانتهاءاً بالتسويق الداخلي والخارجي (الصادرات) لمنتجات هذه المشاريع.

تم تقسيم البحث إلى مبحثين، **الأول**، السياسة النقدية للنرويج، ويتضمن ثلاث محاور، **الاول**، تطور نظم السياسة النقدية في النرويج بعد العام ١٨١٦، المحور الثاني، السياسة المالية، المحور الثالث، صندوق النفط ، **المبحث الثاني**، الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية، ويتضمن ثلاث محاور، الاول، التضخم المنخفض والمستقر، المحور الثاني، توسيع سوق العمل، المحور الثالث، استقرار قيمة صندوق المعاشات

الكلمات المفتاحية: اصلاح نقدي، سعر الصرف وسعر الفائدة، صندوق النفط، المعاشات التقاعدية، جائحة كورونا، معاهدة الثعبان، التضخم.

المبحث الأول، السياسة النقدية للنرويج

سيتم في هذا المبحث تناول السياسة النقدية في مملكة النرويج في ثلاث محاور، الاول تطور نظم السياسة النقدية في النرويج، المحور الثاني، السياسة المالية، المحور الثالث، صندوق النفط

المحور الأول، تطور نظم السياسة النقدية في النرويج بعد العام ١٨١٦

كانت السياسة الرامية إلى استقرار أسعار الصرف لفترة طويلة تقليدا في النرويج. ومن الناحية العملية، تم ذلك فيما يتعلق بالعملات الفضية أو الذهبية أو الفردية أو فيما يتعلق بمتوسط سعر صرف لعدة عملات. وقد جرت العادة على أن تأتي فترات تعويم سعر الصرف في النرويج بعد انهيار نظم مختلفة لأسعار صرف ثابتة.

مرت النرويج بفترة طويلة من التضخم المرتفع خلال فترة الاتحاد مع الدنمارك. وفي العام ١٨١٦، تم تأسيس البنك المركزي النرويجي (نورجيس بنك- Norges Bank) وتم طرح speciedaler كوحدة نقدية نرويجية جديدة في التداول. وكان من المفترض أن يكون ل speciedaler قيمة فضية ثابتة، إذ تم تأسيس صندوق (Silver Fond) فضي ليكون بمثابة ضمان للأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي النرويجي. وكان الناس منذ البداية يتداولون speciedaler بحرية[١].

وابتداءً من العام ١٨٢٣ وضع تكافؤ (قيمة اسمية) لهذه العملة كحق تفتدى به أوتبادل مقابل مقدار معين من الفضة، وقد اقترب معدل الاسترداد تدريجيا من قيمة التكافؤ المعتمدة. في العام ١٨٤٢، تم تأسيس معيار الفضة. ولم يكن معيار الفضة نظاما دوليا متفقا عليه على نطاق واسع لسعر الصرف الثابت. وقد أنشئ هذا النظام لأول مرة في سبعينيات القرن التاسع عشر[٢].

تحولت النرويج من معيار الفضة إلى معيار الذهب في العام ١٨٧٤. وفي العام التالي، انضمت النرويج إلى اتحاد العملات الاسكندنافية، الذي يعتبر الكرونات كوحدة نقدية والتي هي الكرونة النرويجية والكرونة السويدية والكرونة الدنماركية. وبمساعدة معيار الذهب، تم ربط الكرونة بعملات أخرى من خلال التزام البنك المركزي النرويجي باستبدال الذهب بسعر صرف ثابت. وكان لدى البنك المركزي مخزون من الذهب يستخدم لتثبيت سعر الذهب في الكرونات في عمليات بيع وشراء الذهب في السوق بفاعلية كبيرة. وكانت بلدان أخرى قد حصلت بالفعل، أو حصلت في نهاية المطاف، على نفس الترتيب. وعندما حدث الكساد الكبير في العام ١٩٣١، علقت معظم البلدان حقها في استبدال الذهب بسعر الصرف الثابت. ثم تم استبدال معيار الذهب بفترة عامين من التبادل العائم الى العام ١٩٣٩ وقبل ربط الكرونة

[1]. Norges Banks skriftserie nr. 34, Kap. 7. Prisstabilitet Tekstboks 7.3: Pengepolitiske regimer i Norge etter 1816. Norske finansmarkeder – pengepolitikk og finansiell stabilitet, Oslo 2004.

[٢]. كان يوجد لدى البلدان الاسكندنافية وألمانيا وفرنسا معايير الفضة. في حين كان يوجد لدى عدد من البلدان، بما في ذلك المملكة المتحدة، معايير ذهبية. ولدى بعض آخر من البلدان مزيج من معايير الذهب والفضة.

النرويجية بالجنيه الإسترليني والدولار الامريكي الى بداية الحرب العالمية الثانية في ١٩٤١. وقد طبقت شروط خاصة بالتبادل خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٤١-١٩٤٥.

وبعد ذلك، حدد سعر الصرف أساسا من خلال اتفاقات دولية مختلفة لفترة طويلة. وشملت هذه الاتفاقيات: اتفاقية بريتون وودز – Bretton Woods Agreement (١٩٤٦-١٩٧١)، ومعاهدة سميثسونيان Smithsonian Agreement- (١٩٧١-١٩٧٣)، ومعاهدة الثعبان للتعاون الأوروبيEuropean Snake Agreement- Europeiske Slangesamarbeidet (١٩٧٢-١٩٧٨). ويعني نظام بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية أن عددا من عملات البلدان مرتبطة بالدولار الأمريكي، الذي كان بدوره مرتبطا بالذهب. وهذا يعني أن السياسة النقدية في الولايات المتحدة كانت بمثابة نقطة ارتكاز اسمية وتحكمت إلى حد كبير بتطورات أسعار الفائدة والتضخم في العالم. أصبح من الصعب تدريجيا على الولايات المتحدة أن تحتفظ بقيمة الدولار ثابتة بالنسبة للذهب، ويرجع ذلك جزئيا إلى ارتفاع التضخم والعجز الكبير في الحساب الجاري فيما يتعلق بالحرب الفيتنامية [١].

وبعد انهيار اتفاق بريتون وودز في العام ١٩٧١، طرحت الكرونة لبضعة أشهر، ثم أصبحت مرتبطة مرة أخرى باتفاقيات أسعار الصرف الثابتة: ومنذ العام نفسه، انضمت النرويج إلى اتفاق سميثسونيان الذي كان خليفة اتفاق بريتون وودز. وينطوي الاتفاق على المساواة الجديدة بين عملات المشاركين وهوامش التقلبات الجديد وتمت إزالة دور الذهب كنقطة ارتساء(ارتكاز). غير أن التطورات الاقتصادية الأساسية المختلفة في البلدان المشاركة جعلت من الصعب الحفاظ على التكافؤ.

وقد اقامت دول المفوضية الاوروبية تعاونها الخاص فى العملة فى العام ١٩٧٢ وهو ما سمي بالتعاون الاوروبى فى مجال الثعابين والذي انضمت النرويج اليه ايضا. في السنة الأولى، تم الجمع بين الثعبان واتفاق سميثسونيان. وكان يطلق على هذا المزيج اسم "الأفعى في النفق"، لأن هوامش التذبذب بين عملات دول الجماعة الأوروبية كانت أضيق من هامش التذبذب مقابل الدولار. انهارنظام سميثسونيان "السعر الثابت" في العام التالي. وبعد ذلك، أصبحت العملات الرئيسية الثلاث الدولار الأمريكي والين الياباني والمارك الألماني عائمة. واصلت الدول الأوروبية تعاونها مع الثعابين، ولكن دون الإشارة إلى الدولار. وخفضت قيمة الكرونة عدة مرات داخل "الثعبان"، وفي العام ١٩٧٨ تركت النرويج هذا النظام.

[١]. تم الانتهاء من اتفاق مدينة بريتون وودز الأمريكية في العام ١٩٤٤. وكانت القيمة المركزية الأولية تعني سعر صرف دولار واحد بمقدار ٤,٠٣ كرونة نرويجية. في حين كان الحد الأقصى للانحراف بين أسعار الصرف ١ في المائة. وتم تعديل القيمة المركزية للكرونة مقابل الدولار إلى ٧,١٤ كرونة في العام ١٩٤٩.

وبعد ذلك، تم تحديد سعر صرف الكرونة من خلال مختلف أشكال سعر الصرف الثابت المعلن من جانب واحد. وفي العام ١٩٧٨، أنشئت سلة عملات مرجحة تجاريا من جانب واحد، وارتبطت الكرونة بها. وكان الغرض من ذلك هو الحد من التعرض لخفض قيمة العملة في بلدان أخرى. وفي وقت لاحق، خفضت قيمة الكرونة عدة مرات، وذلك جزئيا عن طريق تعديل الأوزان في مؤشر سعر الصرف. وفي العام ١٩٩٠، ربطت الكرونة بالوحدة النقدية الاوروبية. ورغبت الحكومة النرويجية في ربط الكرونة بشكل أوثق بالتعاون في مجال العملات الأوروبية.

ولكن في خريف العام ١٩٩٢، أصبح الضغط على الكرونة والعملات الأوروبية الأخرى قويا لدرجة أنه أصبح من الصعب الحفاظ على أسعار صرف ثابتة. انهار التعاون السريع في أسعار الصرف، وبنفس المستوى انهارت أسعار الصرف في العديد من البلدان المجاورة للنرويج، إذ انخفض سعر صرف الكرونة انخفاضا حادا. بعد ذلك تغيرت الكرونة حتى العام ١٩٩٤. وفي الفترة من العام ١٩٩٤ إلى العام ٢٠٠١، كان الهدف هو الاستقرار في قيمة الكرونة قياسا الى العملات الأوروبية، ومن الناحية العملية قياسا ومقارنة بالوحدة النقدية الأروبية ومن ثم باليورو، ولكن دون وضع حدود للتقلبات الثابتة. وقد وضعت السياسة النقدية النرويجية انطلاقا من هذا الهدف.

ومنذ بداية التسعينات، بدأ عدد من البلدان في تطبيق ما يسمى بهدف التضخم للسياسة النقدية. وفي النرويج، وضعت الحكومة مبادئ توجيهية جديدة للسياسة النقدية في آذار/مارس ٢٠٠١. ويتمثل الهدف التشغيلي للسياسة النقدية في التضخم السنوي لأسعار الاستهلاك بما يقرب من ٢,٥ في المائة بحيث لا يتغير بمرور الوقت. وفي الوقت نفسه، تساهم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في تطورات الناتج والعمالة.

المحور الثاني، السياسة المالية في النرويج.

يمكن تعريف الاقتصاد النرويجي بأنه اقتصاد مختلط وهو مزيج من اقتصاد السوق واقتصاد مخطط جزئيا ويمكن تسميته برأسمالية الدولة لأن الأخيرة تملك بما لا يقل عن ٥١٪ من أسهم أهم المشاريع الاقتصادية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني النرويجي. وتقوم الدولة بتوزيع المنافع والأعباء في المجتمع من خلال التشريعات الاقتصادية والسياسة الضريبية.

وتتفاوض عدة منظمات مهنية ونقابية مع الحكومة حول توزيع السلع والأعباء وبالأخص منظمات المزارعين حول دعم الدولة لهم لجعل تكاليف انتاج المنتجات الزراعية أقل عبئًا عليهم.

وتراقب الدولة كل شيء في المجتمع النرويجي وتلتزم جميع الوزارات والمشاريع الاقتصادية والمؤسسات المالية العامة والخاصة بايصال المعلومات الى الجهاز المركزي للإحصاء.

يمتلك القطاع الخاص أجزاء كبيرة من وسائل الإنتاج وتمتلك الدولة والمقاطعات والبلديات شركات الى جانب الدولة في النرويج. ويصبح من الشائع أن تحول الدولة شركاتها إلى شركات ذات مسؤولية محدودة، لكنها تحتفظ بأكثرية الأسهم (أكثر من ٥٠٪ من الأسهم). ولذلك يتسائل البعض حول من يملك البنوك وشركات التأمين والمصانع والمحلات التجارية والأراضي والغابات والمستشفيات والمدارس والاتصالات في النرويج؟

تقوم الحكومة النرويجية برسم السياسة الاقتصادية للبلد، ولكن يجب أن تأخذ موافقة البرلمان عليها حتى تدخل حيز التنفيذ. وتقدم الميزانية إلى البرلمان في أوائل شهر تشرين الأول ويتم التعامل معها في اللجان المختلفة وتستكمل إجراء التغييرات عليها ومن ثم يتم تمريرها من قبل البرلمان قبل عطلة عيد الميلاد وتلتزم الحكومة بتنفيذها على صعيد الواقع العملي.

من أجل الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية، فإن الحكومة النرويجية لديها العديد من الأدوات الإقتصادية ولكننا سوف نركز على الأدوات التالية:

١ . السياسة المالية.

السياسة المالية هي السياسة الاقتصادية التي تعمل بها الحكومة في المقام الأول من خلال ميزانية الدولة، والموازنة العامة للدولة هي خطة أو توقعات بالإيرادات والنفقات الحكومة للسنة المالية المستقبلية.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في النرويج حوالي ٦٢٠ ٢ مليار كرونة في العام ٢٠١٥ . كانت نسبة الزيادة في الأعوام ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ والمتوقع في ٢٠١٨ هي ١,٠ و ١,٧ و ٢,٤ بالأسعار الجارية على التوالي. أن حصة الفرد الواحد في النرويج من الناتج المحلي الإجمالي هي أكثر بنسبة ٤٨٪ من حصة الفرد الواحد في دول الإتحاد الأوروبي في العام ٢٠١٦.

وتؤدي عادة الضريبة العامة والإعفاءات الضريبية إلى تنشيط الاقتصاد الوطني، في حين أن الحد منها سيكون له تأثير عكسي. كما يمكن للدولة في أوقات النشاط الكبير زيادة مستوى الضرائب الإعتيادية والضرائب على إعادة استثمار الأرباح من أجل حل المهام المشتركة العاجلة، لكن الدولة يجب أن تكون حذرة عندما تريد كبح جماح الاقتصاد الوطني.

وإذا كانت السلطات السياسية غير راضية عن توزيع الفوائد والأعباء في المجتمع، فيمكن استخدام ميزانية الدولة. عادة ما تسمى

هذه السياسة بالتوزيع. يمكن للدولة استخدام الميزانية لتغيير التوزيع في المجتمع. من خلال دفع معونات إلى الأسر الأكثر فقرا وفي الوقت نفسه رفع الضرائب على الأغنياء، وبالنتيجة سيحصل الفقراء على فوائد أكبر في حين يتحمل الأغنياء أعباء أكثر (مبدأ الضرائب التصاعدية). في ميزانية الدولة، تمنح الدولة المال للبلديات والمقاطعات. وبهذه الطريقة، تكون ميزانية الدولة مهمة للرعاية والخدمات الإجتماعية والصحية على المستوى المحلي.

إن سياسات المال والائتمان هي تدابير عامة (حكومية) تهدف إلى التأثير على الشروط والظروف النقدية والائتمانية في البلاد. هذا موضوع واسع النطاق، لكننا سنركز فقط على السياسة السعرية في البلد وتأثيرها على سعر صرف الكرونة النرويجية.

وتخول مسؤولية إجراء السياسة النقدية في المملكة الى البنك المركزي النرويجي Norges Bank وفي هذا البنك يمكن للبنوك على مختلف أنواعها أن تودع رؤوس أموالها. يسمى سعر الفائدة الذي تتلقاه البنوك على الودائع في البنك المركزي بمعدل الإدارة. وعادة ما يكون المعدل الأساسي هذا هو العامل الأهم لسعر الفائدة على الودائع والإقراض في البنوك الخاصة.

يحدد البنك المركزي النرويجي المعدل الأساسي من بين أشياء أخرى تحدد من تأثير التضخم الذي يعني الإنخفاض في القيمة النقدية، أي كمية أقل من السلع والخدمات مقابل مبلغ معين من المال. أن ارتفاع التضخم يؤدي بالحكومة الى إنفاق الأموال طالما يفقد رأس المال قيمته الحقيقية كما يبينه الرسم البياني رقم ١.

رسم بياني رقم ١

قياس التضخم في النرويج

للفترة الزمنية ١٩٨٠-٢٠٢٠

المصدر: مكتب الاحصاء المركزي النرويجي والبنك المركزي النرويجي.

الأزرق - التضخم

الأحمر- قياس التضخم

السماوي- معدل التضخم

ان التضخم المنخفض والمستقر في النرويج هو الهدف الأساس لمعدل الاستهلاك القياسي خلال سنة تقويمية والذي يقاس بنسبة معينة.

كلف السياسيون النرويجيون البنك المركزي بإدارة سعر الفائدة النقدي بحيث يبلغ معدل التضخم السنوي حوالي ٢,٥ في المائة. وسوف يرتفع سعر الفائدة إذا اعتقد البنك المركزي أن التضخم سيبدو أكثر من ٢,٥٪ سنوياً، وينخفض إذا كان تضخم الأسعار يبدو أقل بكثير. ويمكن تعزيز تأثير تغيرات أسعار الفائدة لأن أسعار الفائدة تؤثر أيضًا على سعر صرف الكرونة. نطرح هنا مثال بسيط لفهم لهذا السياق:

أ- مع انخفاض أسعار الفائدة، سيوفر المزيد من الطلب على القروض وانخفاض في عرض رأس المال المتاح بالكرونة النرويجية. وبالتالي، عادة ما يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الطلب على العملة النرويجية وبالتالي ضعف الكرونة. وبهذا أصبحت السلع المستوردة أكثر تكلفة ويتبع

ذلك زيادة التضخم المحلي. من ناحية أخرى، يؤدي ضعف الكرونة إلى زيادة أحجام الصادرات لأن السلع النرويجية أرخص في الخارج.

ب- وبأسعار فائدة أعلى، سيكون التأثير هو عكس ذلك، إذ أن ارتفاع سعر صرف الكرونة سيخلق مشكلة تصدير منتجات الصناعات النرويجية. وسوف يؤدي هذا إلى افلاس الشركات المنتجة والمصدرة وتسريح الكثير من الأيدي العاملة [١] .

٢. المدخرات العامة

يشكل النفط والغاز جزءاً مهماً من ثروة النرويج الوطنية. وقد أعطى ذلك عائدات مغرية للنرويج وفرصة فريدة لزيادة رأس المال للأجيال القادمة. ولذلك استثمرت النرويج بكثافة في صندوق نفطي بلغ رأسماله حتى حزيران العام ٢٠١٩ أكثر من ١١٠٠٠ مليار دولار[٢]. وبسبب التقلبات الدورية لسعر بيع البرميل الواحد من نفط الشمال يمكن تخفيض قيمة الصندوق أو زيادته بمئات مليارات الدولارات في فترة زمنية قصيرة.

المحور الثالث، صندوق النفط.

تأسس صندوق النفط الحكومي في العام ١٩٩٠ ولكن أعيدت تسميته في العام ٢٠٠٥ إلى صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي-العالمي والذي يدار من قبل البنك المركزي النرويجي ويستثمر رأسماله في الأسهم والأوراق المالية في جميع أنحاء العالم لتحقيق هدفين:

١ـ مبدأ التنمية المستدامة

٢ـ سياسة المال والائتمان

١. مبدأ التنمية المستدامة

أن الغرض من صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي هو تمويل نفقات التقاعد المستقبلية للتأمين الوطني وذلك لأن مصروفات التقاعد في خطة التأمين الوطنية سوف تزداد بشكل كبير. وبهذه الطريقة، يمكننا أن نضمن للمستقبل أولئك الذين يأتون بعدنا ويتجنبون دفع أعباء كبيرة على الأجيال القادمة كما يقول النرويجيون.

وتأثر توجه السياسة النقدية بموعد وطبيعة تطبيق السياسة المالية اثناء فترة جائحة كوفيد-١٩ في العام ٢٠٢١، إذ واجهت السلطات المالية النرويجية عملية موازنة صعبة. فمن ناحية، لم تنته الأزمة بعد، وهناك عدم يقين يتعلق بحالة العدوى والتقدم المحرز في التطعيم. وهذا هو السبب في

[1]. Næringslivet i Norge. No.wikipedia, 10. okt. 2015.

[٢]. www. Norges Bank, Investment Managemet.no. Oslo, Norge.

أن البرلمان قرر تمديد التدابير الخاصة التي تستهدف الأشخاص والشركات على حد سواء حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

وفي الوقت نفسه، من المهم تقليص خطط الدعم كلما أصبحت الحالة أكثر طبيعية. وإذا تم تمديد التدابير إلى أبعد مما يجب في المستقبل، فهناك خطر منع إعادة الهيكلة الضرورية في قطاع الأعمال. وقد يضيع العمال فرص التقدم بطلب للحصول على عمل جديد، وقد تظل البطالة عند مستوى أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتبارات الطويلة الأجل تجعل من المهم عكس اتجاه الارتفاع الحاد في الإنفاق خلال الأزمة.

وخلال العام ٢٠٢٠، تم سحب ٣٠٠ مليار كرونة من صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي العالمي لتغطية العجز في الميزانية الحكومية. وكان قرار استخدام الصندوق صائبا. إن الصدمة الاقتصادية للأبعاد التي شهدناها ستقابل بأدوات قوية. ويعمل الصندوق كحاجز عندما يتعرض الاقتصاد لاضطرابات. وفي الوقت نفسه، فإن الصندوق هو صندوق للأجيال: "سيتم توزيع الوفورات في الصندوق بين أولئك من الذين يعيشون اليوم وأولئك الذين يأتون بعدنا" كما قال مدير البنك المركزي النرويجي Øystein Olsenأويستاين أولسين [١].

وفي العام ٢٠٢٠، غطى الصندوق كل أربعة كرونات من الإنفاق على ميزانية الحكومة المركزية. ولكن حدث هذا أيضا في السنوات الأكثر طبيعية، إذ كانت التحويلات كبيرة. ففي العام ٢٠١٩، تم أخذ ما يقرب من ١٨ % من النفقات – وهذا يعادل كل ستة كرونات - من الصندوق. وبما أن الصندوق نما بشكل كبير، فقد كان ذلك ممكنا دون انتهاك القاعدة المالية.[٢]

وعلى مدى عقد من الزمن، أصبحت الميزانيات العامة تعتمد اعتمادا كبيرا على العائد على الصندوق الحكومي للمعاشات التقاعدية العالمي. وقد أنشئ الصندوق لحماية الاقتصاد النرويجي من تقلبات أسعار النفط. واليوم، تم استخراج أجزاء كبيرة من الموارد في هيئة الأوراق المالية الوطنية واستثمارها في الأسهم والسندات الدولية. لقد نما الصندوق بشكل كبير. وقد أتاح ذلك مجالا للمناورة في السياسة المالية. ولكن هذا جعل النرويج أيضا أكثر عرضة للتقلبات في أسواق الأوراق المالية الدولية. وهذا يعني تم استبدال ثغرة أمنية بأخرى.

لقد بيَّن الوضع الاقتصادي في العام ٢٠٢٠ بوضوح مدى السرعة التي يمكن أن تتحول بها أسواق الأسهم في كلا الاتجاهين. وكان الانخفاض أكثر حدة والتحسن أسرع مما كان من قبل. وفى غضون ٢٢ يوما انخفض مؤشر سوق الاسهم العالمى بنسبة ٢٠ %. ولكن الأسواق تحولت

[1] Tale av sentralbanksjef Øystein Olsen til Norges Banks representantskap, torsdag 17. februar 2022.

[٢] Finansdepartementet og Norges Bank, 2019

بسرعة. وفي وقت مبكر من الربع الثاني، تم عكس أسوأ أرباح ربع سنوية للصندوق إلى واحدة من أفضل أرباح الصندوق. فقد ترك الصندوق وراءه عدة سنوات من العائدات القوية أعلى مما هو متوقع. وهذا لا يوفر أساسا لتعديل التوقعات بشأن العائدات في المستقبل وربما على العكس من ذلك.

ويقدر العائد الحقيقي المتوقع للصندوق بنسبة ٣ في المائة سنويا. وفيما يتعلق بقرار زيادة حصة الأسهم في الصندوق تم تحديث هذا التقدير آخر مرة في العام ٢٠١٦. كان حجمان أساسيين في الحساب وهما: **أولا**، العائد المتوقع على حافظة الدخل الثابت **وثانيا**، حجم قسط السهم، وهو الدفعة الإضافية التي نتوقعها من خلال المخاطرة في سوق الأسهم [١].

ويتم استثمار معظم محفظة الدخل الثابت للصندوق في السندات الحكومية ذات الاستحقاق الطويل. وعندما تنخفض أسعار الفائدة، يرتفع سعر السندات. ولذلك، ظل العائد على حافظة الإيرادات الثابتة للصندوق مرتفعا خلال فترة انخفاض أسعار الفائدة. لكن هذا فوز لمرة واحدة وقد انخفضت أسعار الفائدة الآن إلى مستوى منخفض تاريخيا، وانخفض العائد المتوقع على حافظة الدخل الثابت للصندوق في الفترة المقبلة. وقد ارتفعت أسعار الأسهم ارتفاعا حادا في السنوات الأخيرة. لقد دفع للنرويج بشكل جيد لتحمل المخاطر في سوق الأوراق المالية. ولكن لا يمكن الافتراض أن المكاسب ستكون بنفس الارتفاع في الفترة المقبلة.

وإذا كررنا اليوم الحساب من العام ٢٠١٦، فإن التغير في مستوى سعر الفائدة وحده كان سيخفض تقدير العائد الحقيقي المتوقع من حوالي ثلاثة في المائة إلى نحو ٢ في المائة سنويا[٢] . هذه التقديرات غير مؤكدة أساسا. وقد تكون العائدات الفعلية أقل أو أعلى بكثير من هذا التقدير، كما أظهر تاريخ الصندوق. ومع ذلك، فإن هذا أمر لا يمكن أن نأخذه في الاعتبار عند صياغة الميزانيات الحكومية في المستقبل

٢. سياسة المال والائتمان

ومن أجل كبح جماح الاقتصاد النرويجي، سيتم تقليص التدفقات النقدية والائتمانية في الاقتصاد النرويجي لأن الأخير لا يتمكن من استيعاب الفائض الضخم من مداخيل صناعة النفط التي تؤدي إلى ارتفاع درجة نشاط الاقتصاد الوطني مع نقص الموارد المتاحة مثل العمل. وسيؤدي هذا التطور مرة أخرى إلى زيادة الأجور والأسعار التي لا يمكن السيطرة عليها والتي ستؤثر على تصدير المنتجات النرويجية وفقدان

[1] Tale av sentralbanksjef Øystein Olsen til Norges Banks representantskap, torsdag 17. februar 2022.

[2] Norges Bank (2021) “Norges Banks likviditetspolitikk: Prinsipper og utforming”. *Norges Bank Memo* 2/2021.

السلع النرويجية الأسواق خارج العالم. لذلك قرر البرلمان النرويجي أنه لا يمكن استخدام سوى جزء من العائد السنوي من صندوق النفط في النرويج لتغطية عجز الموازنة الحكومية. في حين سيتم استثمار باقي عوائد النفط في الخارج حتى لا يتأثر الاقتصاد النرويجي مباشرة. والذي يقوم بهذه المهمة هو البنك المركزي النرويجي- نورجيس بنك Norges Bank وصندوق التقاعد الحكومي Oljefondet أو Statens pensjon fond utlandet.[١]

ويتمثل الهدف العام للبنك المركزي (بنك البنوك) في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في البلاد. وهذا هو جوهر مهمة دولة الرفاه الاقتصادي في النرويج. وان التضخم المنخفض والمستقر شرط مسبق وضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن الشروط الهامة الأخرى لتقدم البلد هو الاستقرار في النظام المالي ونظام الدفع الفعال والآمن. وكذلك العمل بتفعيل نظام تسوية المصارف، وهو جوهر نظام الدفع من البنك المركزي. وبما أن البنك المركزي هو بنك البنوك، فهو يتدخل حينما تجف قنوات القروض الأخرى. كما يقوم بمراقبة النظام المالي باستمرار، فحينما تعصف اضطرابات كبيرة بالاقتصاد الوطني النرويجي، سوف تتغير الحياة العملية للمواطنين النرويجيين فجأة. وعند ذاك سوف يلعب البنك المركزي دورا رئيساً في استقرارالأسواق وخصوصاً سوق العمل بالدرجة الأولى.

يختلف مصدر القلق من سنة الى أخرى. ففي العشرينات من القرن العشرين الماضي في أيام رئيس البنك المركزي السابق نيكولاي ريج (Nicolai Rygg 1872-1957)، كانت المشكلة هي المصارف المعسرة التي لا تتمكن من الدفع. وخلال الأزمة المالية في العام ٢٠٠٨، واجه البنك المركزي النرويجي أزمة شاملة في النظام المالي الدولي. وهددت أسواق رأس المال المجمدة حتى المصارف الصلبة القادرة على الدفع. وفي مرحلة مبكرة، كانت هناك مخاوف من أن يؤدي الوباء الذي أصاب البلد في العام ٢٠٢٠ إلى اندلاع أزمة مالية في ثلاث حالات مختلفة. ولكن مع المبدأ التوجيهي المشترك للبنك المركزي، كان لا بد من حماية النظام المالي.

وفي بداية وباء كوفيد-١٩، لم يكن هناك سوى قدر ضئيل من السيولة في السوق، وكان سعر السيولة المتاحة مرتفعا بشكل غير متناسب. وافق البنك المركزي على توسيع دعم السيولة. وكان الغرض هو المساهمة في الأسواق التي تعمل بشكل جيد وضمان أن يكون لخفض أسعار الفائدة في السياسات أثرعلى أسعار الفائدة للأفراد والشركات الخاصة كما يعكس ذلك الرسم البياني رقم ٢.

[١] www.nbim.no/oljefondet.

رسم بياني رقم ٢

دعم السيولة الموسعة خلال الجائحة من القروض.

مليارات الكرونات

اللون الأزرق يمثل قروض عادية

اللون السماوي يمثل قروض غير عادية

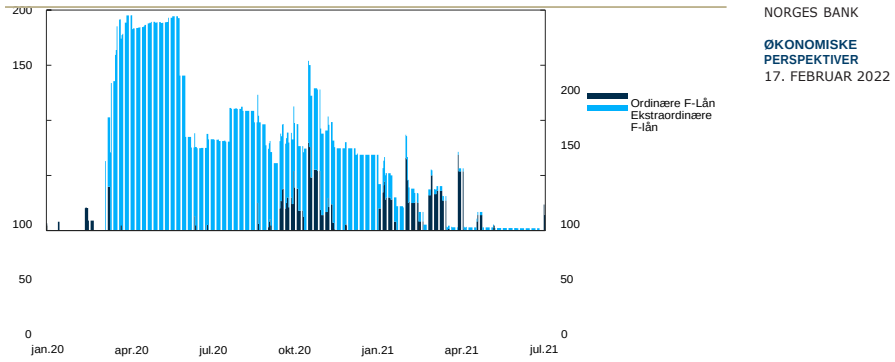

المصدر: البنك المركزي النرويجي

وتستند التدابير التي تم تنفيذها على بعض المبادئ الهامة:

أولا، يتم تحويل المخاطر إلى البنك المركزي بأقل قدر ممكن. وإذا كانت الاجراءات مواتية للغاية، فإن البنك المركزي يخاطر بتقويض دوافع البنوك الخاصة لاتباع سياسة ائتمان وسيولة سليمة. ويجب أيضا أن يكون أولئك الذين يخاطرون على استعداد لتحمل الخسائر.

ثانيا، لا تمنح القروض إلا للمصارف الصلبة القادرة على الدفع. ولا يساهم البنك المركزي في إعادة تمويل البنوك. ومرة أخرى، هناك مبدأ هام هو الأساس. إذا كان للمخاطرة أن تأخذ بأموال المجتمع، فإن أموال الحكومة هي التي ستستخدم. وسوف يتخذ القرار الممثلون المنتخبون من قبل الشعب.

ثالثا، ينبغي أن يكون نطاق ومدة التدابير الموجهة إلى الأسواق المالية محدودة، لأن التدابير التي تأخذ حيزا كبيرا ويحتفظ بها لفترة طويلة تضعف آليات السوق العادية.

وتمشيا مع هذا المبدأ الأخير، تم وقف التدابير الخاصة التي نفذها البنك المركزي بالنسبة للأسواق المالية خلال الجائحة.

المبحث الثاني، الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية.

يتضمن هذا المبحث ثلاث محاور، الاول، التضخم المنخفض والمستقر، المحور الثاني، توسيع سوق العمل، المحور الثالث، استقرار قيمة صندوق المعاشات

المحور الاول، التضخم المنخفض والمستقر هو الهدف الرئيس للبنك المركزي النرويجي لأن التضخم المرتفع باستمرار مكلف بالنسبة للمجتمع. وهذا يؤدي إلى عدم اليقين بشأن قيمة المال ويجعل من الصعب التخطيط. وفي الوقت نفسه، هناك ميزة لارتفاع معين في الأسعار، لأنه يساعد في مرونة الاقتصاد الوطني النرويجي كما يعتقد أويستاين أولسين مدير البنك المركزي النرويجي [1].

رسم بياني رقم ٣

التضخم المنخفض والمستقر هو الهدف الرئيسي في النرويج

الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

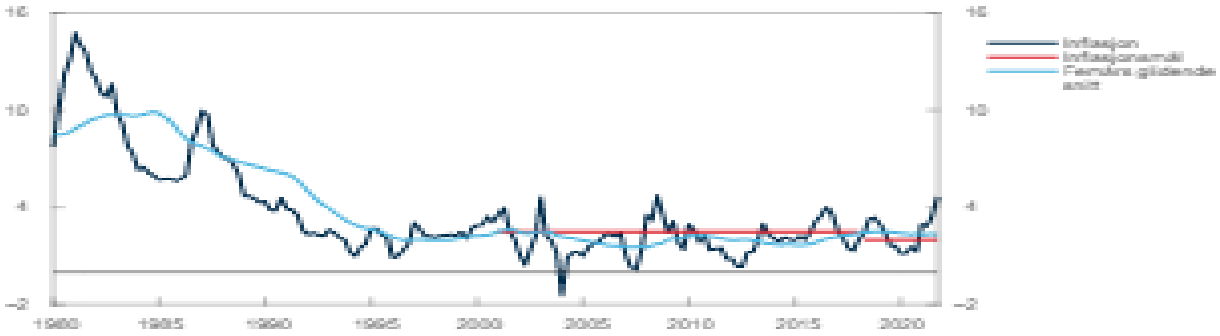

الأزرق - التضخم

الأحمر- قياس التضخم

السماوي- معدل التضخم

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي

في أيام رئيس البنك المركزي السابق نيكولاي ريج (Nicolai Rygg)، كان ارتباط الكرونة النرويجية بالذهب هو المرساة. واليوم، يهدف البنك المركزي إلى إبقاء التضخم السنوي لأسعار الاستهلاك قريبا من ٢ في المائة مع مرور الوقت. ولكن لا ينظر البنك بعين واحدة الى هدف التضخم. وما دامت هناك ثقة في أن التضخم سيكون منخفضا ومستقرا مع مرور الوقت، فإن التقلبات في التضخم حول الهدف المنشود لا تكلف سوى القليل من التكاليف الاجتماعية والاقتصادية في النرويج.

[1] Tale av sentralbanksjef Øystein Olsen til Norges Banks representantskap, torsdag 17. februar 2022.

ان إدارة التضخم مسألة مرنة [١]. تساعد السياسة النقدية في تحقيق إنتاج المنتجات وتشغيل العاطلين عن العمل بشكل مرتفع ومستقر وفي مواجهة تراكم الاختلالات المالية. فتشغيل العاطلين عن العمل بأعداد كبيرة مفيد لخلق القيمة وتمويل خطط الرعاية الاجتماعية، وتحسين المستوى المعاشي للفرد. ويمكن أن تؤدي الاختلالات المالية إلى حدوث تراجع حاد في الاقتصاد. ولذلك، في الحالات التي تنخفض فيها أسعار الفائدة انخفاضا شديدا، سيراعي أيضا خطر تراكم الاختلالات في سوق الائتمان والإسكان. ومع ذلك، لا يمكن للسياسة النقدية أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان الاستقرار المالي. ويجب ضمان ذلك من خلال تنظيم المؤسسات المالية والإشراف عليها[٢].

المحور الثاني، توسيع سوق العمل

أن هدف التضخم متناظر. ويسعى البنك المركزي النرويجي إلى تجنب التضخم المنخفض جدا والتضخم المرتفع جدا. ومن ناحية أخرى، فإن هدف العمالة المرتفعة والمستقرة غير متماثل ـ وكلما زاد عدد العاملين، كان ذلك أفضل. وحقيقة أن البطالة ترتفع بسهولة أكبر من انخفاضها وتفرض إلى أن لابد وأن يتصرف المسؤولين عن السياسة المالية في النرويج

رسم البياني رقم ٤ يمثل النسبة المئوية للذين ينتقلون إلى العمل من أوضاع مختلفة خارج الحياة العملية.

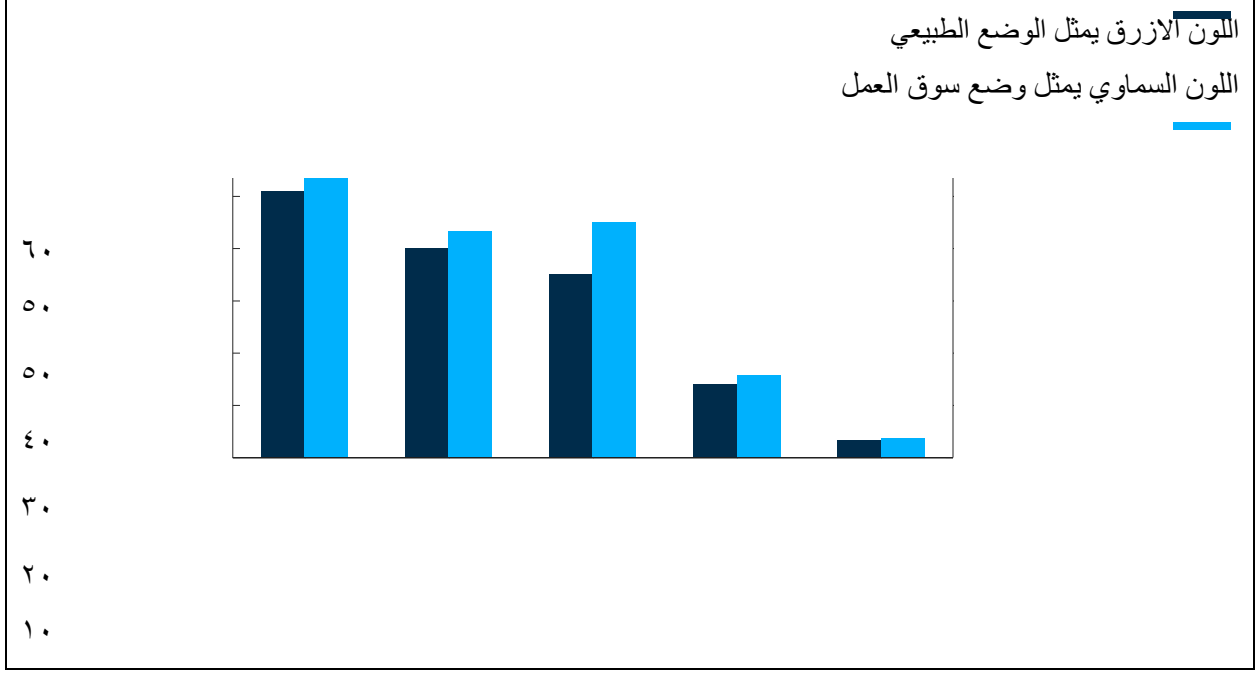

[1] Norges Bank (2022) “Norges Banks håndbok i pengepolitikk”. *Norges Bank Memo* 1/2022.

[٢] نفس المصدر السابق1

ذوي الإعاقة تعويضات العمل تدابير العمل بطالة طويلة الأمد بطالة قصيرة الأمد

المصادر: مديرية العمل والرفاهية في النرويج، الجهاز المركزي للإحصاء، والبنك المركزي النرويجي. الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٦٠ عاما. المتوسط للسنوات ١٩٩٦-٢٠١٧. وقت القياس: الربع الرابع من كل سنة. العاطلون عن العمل على المدى الطويل: الأشخاص الذين كانوا عاطلين عن العمل أيضا في الربعين السابقين.

بسرعة مع خفض أسعار الفائدة عندما يتباطأ النشاط فجأة. ولنفس السبب، ينبغي أن يكون تأني في رفع سعر الفائدة حتى لا يكبح جماح الزيادة في وقت مبكر جدا. يوضح الرسم البياني رقم ٤ احتمالية العمل بعد عام واحد من تسجيل العاطل عن العمل كغير مستخدم - سواء كان عاطلا عن العمل، أو في تدابير سوق العمل، أو في فئة اللذين يتقاضون ما يسمى بدل تعويضات العمل أو الأشخاص ذوي الإعاقة[1].

ومن تحليل البيانات في الشكل البياني رقم ٤ يمكننا أن نلاحظ أمرين:

أولا، احتمال التقدم إلى العمل أعلى في فترات الطلب المرتفع على العمل منه في الحالة العادية.

ثانيا، ينطبق هذا أيضا على غير المسجلين كعاطلين عن العمل. وقد يكون هؤلاء الأشخاص معرضين لخطر استبعادهم من سوق العمل. ولذلك فإن العمالة المرتفعة والمستقرة لا تتعلق بانخفاض البطالة فحسب، بل أيضا بحجم القوة العاملة. ويجب أن نتجنب حدوث انكماش اقتصادي يترك أثرا في شكل انخفاض المعروض من اليد العاملة. ومن خلال كبح زيادات أسعار الفائدة إلى حد ما، بحيث يزداد الطلب على العمالة، يمكن للبنك المركزي أن يساهم في زيادة عدد الأشخاص القادمين إلى العمل. ومع ذلك، إذا زاد التوظيف زيادة كبيرة وسريعة، فإن نمو الأجور يميل إلى الارتفاع. ويميل التضخم إلى أن يحذو حذوه. وقد شهد النرويج في السابق أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا آخذ في الازدياد في أعقاب الارتفاع الحاد في التوظيف كما هو واضح من الرسم البياني رقم ٥.

[1] Kilder: NAV, Statistisk sentralbyrå og Norges Bank
Personer 20–60 år. Gjennomsnitt for årene 1996–2017. Måletidspunkt 4. kvartal.
Langtidsledige: Personer som var ledige også i de to foregående kvartalene

رسم بياني رقم ٥

إذا ارتفع التوظيف بسرعة، فقد يحذو السعر حذوه. نمو ربع سنوي%

اللون السماوي يعني معدل زيادة التوظيف

اللون الأزرق يعني ارتفاع سعر المنتجات

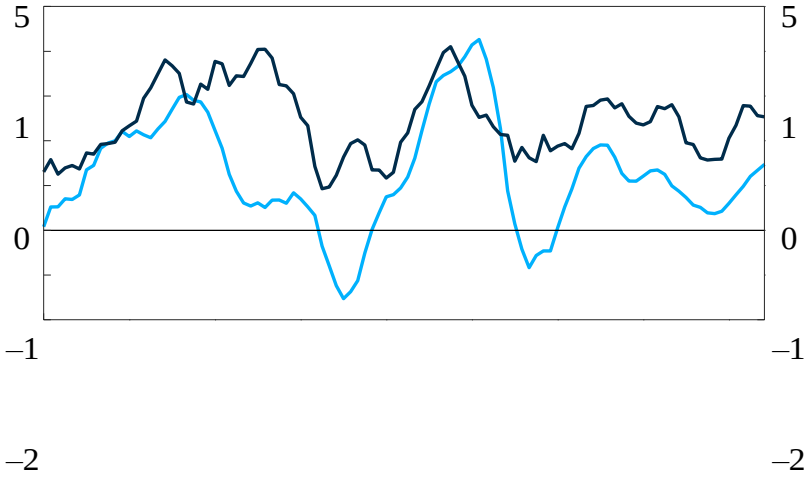

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي

ويتمثل دور السياسة النقدية في المساهمة في تحقيق أعلى فرص عمل ممكنة، ولكن دون تسريع التضخم. ولا يمكن للسياسة النقدية أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن العمالة. إن توجه النظام التعليمي، وخطط الضمان الاجتماعي، وسياسة سوق العمل أمور مهمة وحاسمة بالنسبة إلى عدد الأشخاص الذين سوف يدخلون سوق العمل. وإذا زاد المعروض من اليد العاملة، سيكون هناك مجال أكبر في المستقبل لزيادة العمالة دون تسريع التضخم كما يعكسه الرسم البياني رقم ٥.

١. تحسن سوق العمل

السياسة النقدية هي خط الدفاع الأول لإدارة حالة الأسواق المالية وتقابل فترات الركود الاقتصادي بتخفيض في أسعار الفائدة. ولكن إذا تعرض الاقتصاد لصدمات كبيرة، فلابد وأن تلعب أجزاء أخرى من السياسة الاقتصادية دورا مركزيا. وعندما أصاب وباء كوفيد- ١٩ المجتمع النرويجي، قام البنك المركزي بتخفيض معدل الفائدة الرئيسية إلى الصفر. وفي الوقت نفسه، نفذت السلطات السياسية تدابير مالية إلى حد غير مسبوق في التاريخ النرويجي الحديث. وكان الهدف هو الحد من الانكماش وتأمين دخل الأسر المعيشية والشركات، كما هو واضح من الرسم البياني رقم ٦.

رسم بياني رقم ٦

الانكماش الاقتصادي يواجه خفض أسعار الفائدة

سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي النرويجي يساوي صفر %

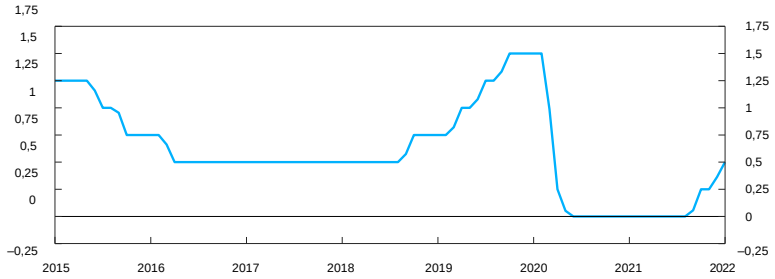

المصدر: البنك المركزي النرويجي

غير أن التدابير المضادة لا يمكن أن تحول دون ترك عدد كبير من العمال فجأة بدون عمل. وكان خطر أن يترك الوباء أثرا دائما في سوق العمل سببا هاما في إبقاء معدل السياسة العامة الرئيسي عند مستوى يمنخفض تاريخيا لأكثر من سنة. وحينما يمكننا أن نرى الجانب الخلفي من المرآة في العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١ يمكننا أن نؤكد أن العمالة في النرويج ارتفعت بشكل أسرع مما كان متوقعا. وفي خريف العام ٢٠٢١، تجاوز عدد العاملين مستوى ما قبل الوباء. ولم تعد هناك حاجة إلى سياسة نقدية توسعية بنفس القدر كما هو واضح من رسم بياني رقم ٧. وقد رفع سعر الفائدة الآن مرتين، وقد أشار البنك المركزي إلى أنه سيواصل الارتفاع [١].

رسم بياني رقم ٧

ارتفاع النشاط الاقتصادي أسرع من المتوقع

المنحني الأزرق المتقطع يمثل النشاط الاقتصادي في شهر مايس ٢٠٢٠

المنحني الأسود المتقطع يمثل النشاط الاقتصادي في شهركانون الثاني ٢٠٢١

[١] Norges Bank, Oslo, Norge. 2022

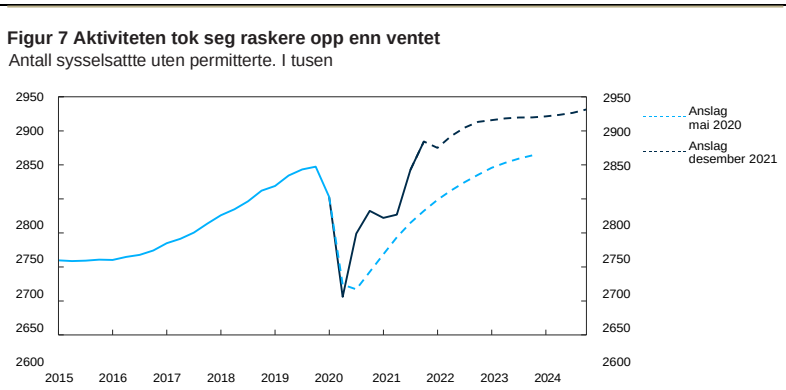

المصدر: البنك المركزي ، أوسلو، النرويج. ٢٠٢٢

٢. ارتفاع التضخم

وبعد عامين من اندلاع الوباء، يمكننا أن نلاحظ أن النشاط في الاقتصاد النرويجي قد انتعش بشكل جيد. ونحن نرى الشيء نفسه في العديد من البلدان من حول النرويج وخصوصا السويد والدنمارك.

ولكن شيئا ما قد يكون على وشك أن يتغير. وبعد عدة سنوات من انخفاض التضخم، شهدنا مرة أخرى أرقام تضخم مرتفعة في النرويج وبين شركاء النرويج التجاريين على حد سواء. وفي النرويج، يعزى هذا الارتفاع بشكل خاص إلى الارتفاع غير العادي لأسعار الكهرباء خلال فصل الشتاء ٢٠٢٢. وقد تلقت الأسر المعيشية والمؤسسات على حد سواء فواتير كهرباء مرتفعة. وربما يكون جزء كبير من التحسن مؤقتا. ولكن ارتفاع أسعار الكهرباء في فصل الشتاء قد يكون إنذارا مبكرا. ويعني التحول في اتجاه سياسة المحافظة على البيئة بشكل أكثر بأن النرويج ستشهد على الأرجح أسعار طاقة أعلى وأكثر تقلبا في الفترة المقبلة مما اعتاد الشعب النرويجي عليه [١]. ولهذا فقد قامت الحكومة النرويجية بدعم فواتير الكهرباء للمواطنين والمنشئات الاقتصادية ضمن نظام معين بعد سخط شعبي عارم وجمع أكثرمن نصف مليون توقيع من المواطنين بطلب شعبي تبناه الحزب الاشتراكي اليساري النرويجي. ناقش البرلمان النرويجي هذا المطلب الشعبي وخرج بقرار الى الحكومة بضرورة دعم المطلب الجماهيري لمدة ثلاثة أشهر (كانون الأول وشباط وآذار) على الأقل. كان هذا نتيجة تصدير الطاقة الكهربائية الى ألمانيا وحدوث نقص في الاستهلاك المحلى، مما اضطرت شركات الكهرباء الى استيراد الكهرباء من الدنمارك. قامت النرويج

[١] Refinitiv Datastream og Statistisk sentralbyrå, Norge, 2022.

بتصدير الكهرباء بقيمة ٢,٩ مليار كرون في حين استوردت الكهرباء بقيمة ٦٣٧ مليون كرون في العام ٢٠٢٠[١].

الرسم البياني رقم ٨

ارتفاع التضخم في العديد من البلدان ٢٠١٥-٢٠٢٢

أسعار المستهلك. نمو اثني عشر شهرا. %

اللون الأزرق يمثل الولايات المتحدة الأمريكية

اللون البنفسجي يمثل بريطانيا العظمى

اللون الرمادي يمثل الاتحاد الأوروبي

اللون السماوي يمثل النرويج

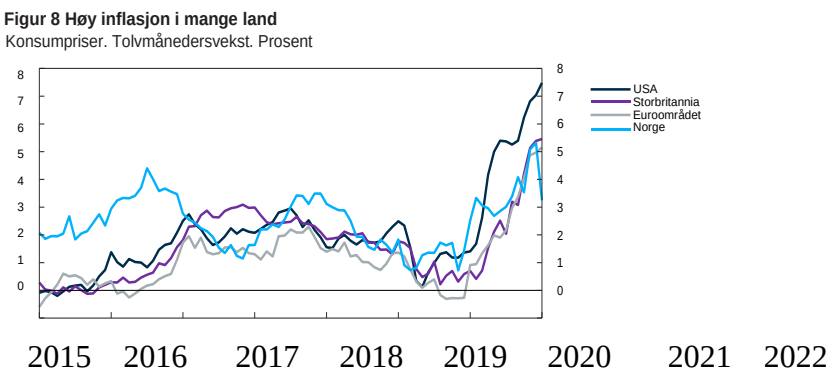

Kilder: Refinitiv Datastream og Statistisk sentralbyrå

المصادر: ريفينتيف داتا ستريم والجهاز المركزي للإحصاء

ولا يقتصر ارتفاع الأسعار في الخارج على ارتفاع أسعار الكهرباء فقط، وإنما أي ارتفاع في الطلب ، تحفزه سياسة اقتصادية واسعة للغاية. وفي الوقت نفسه، فإن إنتاج عدد من السلع محدود بسبب التأخير في سلاسل التوريد العالمية. وقد ارتفعت أسعار الشحن والمواد الخام بشكل كبير، وجرى نقل وتحويل تكاليف انتاج عالية إلى أسعار سلع أخرى. وفي العديد من البلدان، قلصت أيضا أسواق العمل. ففي الولايات المتحدة، ارتفعت الأجور بعد سنوات عديدة من ضعف زيادة الأجور للعمال الأميركيين. وعلى

[١] www.vibb.no./strom/flyt/.

الصعيد الدولي، ازدادت المخاوف بشأن ما إذا كان التضخم سيظل مرتفعا، وسارعت عدة بنوك مركزية بتشديد السياسة النقدية كما يعكسه الرسم البياني رقم ٨.

وكلما طال أمد حالة عدم الاتساق بين العرض والطلب، زاد خطر تسارع التضخم. ومع انخفاض القيود المفروضة على مكافحة العدوى، من المرجح أن يتحول بعض الطلب من السلع إلى الخدمات. وقد يؤدي ذلك إلى تخفيف الضغوط في أسواق السلع الأساسية. ومن ناحية أخرى، فإن الأسروالعوائل لديها الكثير من المدخرات، التي يمكن تحريرها لزيادة الاستهلاك عندما يعاد رفع القيود والاجراءات التي تتخذها الحكومة النرويجية في مجابهة جائحة كورونا في المجتمع النرويجي.

تستعرض المصارف المركزية التغيرات المؤقتة في التضخم في إدارة السياسة النقدية، وتعكس الزيادة في الأسعار التي تخص المواطن النرويجي، كما شهدنا مؤخرا ارتفاع أسعارالطاقة الكهربائية، ندرة لا يمكن أو لا ينبغي للسياسة النقدية أن تحاول التصدي لها. وفي النرويج، هناك أيضا تقليد يقوم فيه الشركاء الاجتماعيون باستعراض التقلبات غير المتوقعة في الأسعار والتكاليف إلى حد كبير. ولن يتسنى للتضخم أن يتسارع إلا إذا طالبت مجموعات عريضة، سواء من واضعي الأسعار أو أصحاب الأجور، بالتعويض عن ارتفاع التكاليف. وإذا حدث هذا، فإن مهمة البنك المركزي هي تشديد السياسة النقدية.

ويأتي ارتفاع التضخم بعد عقود من انخفاض التضخم على الصعيد العالمي. وكانت زيادة التجارة والمنافسة بين البلدان أحد التفسيرات الهامة لضعف تنمية الأسعار. وفي الوقت نفسه، ساهم النمو المرتفع في القوى العاملة، ويرجع ذلك جزئيا إلى هجرة اليد العاملة، في كبح نمو الأجور في العديد من البلدان.

قد يكون هدف برامج التشغيل هذه تغيير الاتجاه. وحتى قبل أزمة جائحة كوفيد-١٩، رأينا دلائل على أن العولمة تتباطأ. وربما عزز الوباء أيضا اتجاها يرى فيه المزيد من الأعمال التجارية الحاجة إلى تأمين خطوط الإمداد الخاصة بها وتركيز جزء أكبر من سلسلة الإنتاج أقرب إلى العملاء. وفي الوقت نفسه، فإن شيخوخة السكان تعني أن المعروض من العمالة يزداد ضعفا في العالم الغربي. ومع ذلك، يبدو أن الفترة التي عانت فيها عدة بلدان من تضخم منخفض للغاية قد انتهت. ونتيجة لذلك، قد تواجه المصارف المركزية مفاضلة أكثر بين هدف التضخم وهدف دعم الاستخدام للأيدي العاملة من مختلف الاختصاصات.

المحور الثالث، استقرار قيمة صندوق المعاشات التقاعدية

وفيما يتعلق بدوره كمصرف مركزي، فإن لبنك النرويج المركزي مهمة اجتماعية هامة أخرى، وهي إدارة الثروة المالية للبلد، صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي العالمي كما يسمى في مملكة النرويج.

ومنذ الإيداع الأول في أيار/مايو ١٩٩٦ازداد حجم الصندوق عما كان يتصوره أي شخص. وقد حققت الاستثمارات عوائد جيدة. وعلى مدى الفترة بأكملها، حقق البنك المركزي أموالا من استثمار البلد في الخارج أكثر مما وضع في الصندوق. وقد زادت الأموال بأكثر من الضعف، كما يعكس ذلك الرسم البياني رقم ٩.

الرسم البياني رقم ٩

زادت الأموال بأكثر من الضعف في صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي العالمي. مليارات الكرونات

اللون البنفسجي يمثل قيمة الصندوق

اللون الأزرق الغامق يمثل الودائع

اللون الرمادي يمثل العائد

اللون السماوي يمثل استخدام الإيرادات النفطية

اللون الأزرق يمثل سعر الصرف

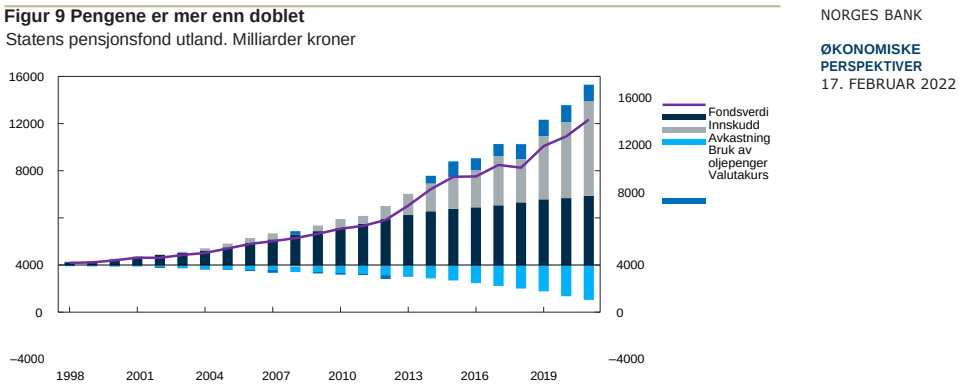

Kilder: Finansdepartementet og Norges Bank

المصادر: وزارة المالية والبنك المركزي

وتربط القاعدة المالية استخدام الحكومة لعائدات النفط بقيمة الصندوق. ومع زيادة قيمة الصندوق بشكل حاد، حذا حذوه استخدام عائدات النفط في ميزانية الحكومة المركزية. وفي السنوات التي سبقت الوباء، كان الصندوق يغطي كرونة واحدة من كل ست كرونات، كما هو واضح من الرسم البياني رقم ١٠.

الرسم البياني رقم ١٠

يمول الصندوق قسم كبيرمن النفقات العامة

العجز الهيكلي غير النفطي كنسبة مئوية من النفقات العامة

Figur 10 Fondet finansierer en stor del av offentlige utgifter
Strukturelt oljekorrigert underskudd i prosent av offentlige utgifter

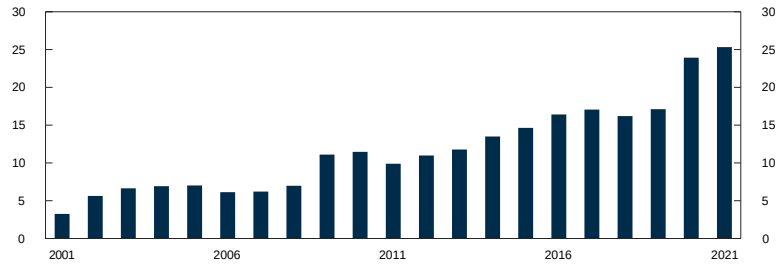

Kilder: Finansdepartementet og Norges Bank

المصدر: وزارة المالية والبنك المركزي

ويعني الوضع المالي العام القوي أن النرويج أمة محظوظة، ولكن ثروة الدولة الضخمة تنطوي أيضا على بعض التحديات التي تحتاج إلى معالجة. وتعلمت النرويج من الخبرة التي هي أكثر من خمسين سنة كدولة نفطية شيئا مهما، بأن أسعار النفط تتقلب. وفي هذا الصدد، فإن آلية الصندوق والقاعدة الضريبية تدبيران هامان. وقد نجح البلد في حماية الميزانيات العامة من التقلبات الواسعة في عائدات النفط. واليوم، تم تحويل جزء كبير من ثروة النفط والغاز إلى الاستثمارات في أسواق الأوراق المالية العالمية. وقد حلت التقلبات في الأسواق المالية محل الخطر الذي كانت تشكله أسعار النفط في السابق على الثروة الوطنية.

في الرسم البياني رقم ١١ وضع البنك المركزي النرويجي أرقاما حول ما يمكن اعتباره تقلبات طبيعية في قيمة الصندوق، كمقياس للمخاطر التي يواجهها النرويج. ويبين الحساب أنه يمكن التوقع أن يختلف العائد على الصندوق في غضون فترة تزيد أو تنقص بمقدار ١٠٪، والتي تبلغ قيمتها الحالية نحو ١ ٢٠٠ مليار كرونة نرويجية. ولكن ليس نادرا أن يتوقع خسارة أكثر من هذا، وهو ما يمكن أن يحدث كل ست سنوات.

الرسم البياني رقم ١١

صندوق صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي العالمي

كان من المتوقع حدوث تقلبات مطلقة. النسبة المئوية والمليارات من الكرونات

اللون السماوي يمثل المخاطر التي تقاس بنسبة مئوية%

اللون الأزرق يمثل المخاطر التي تقاس بالكرونات النرويجية

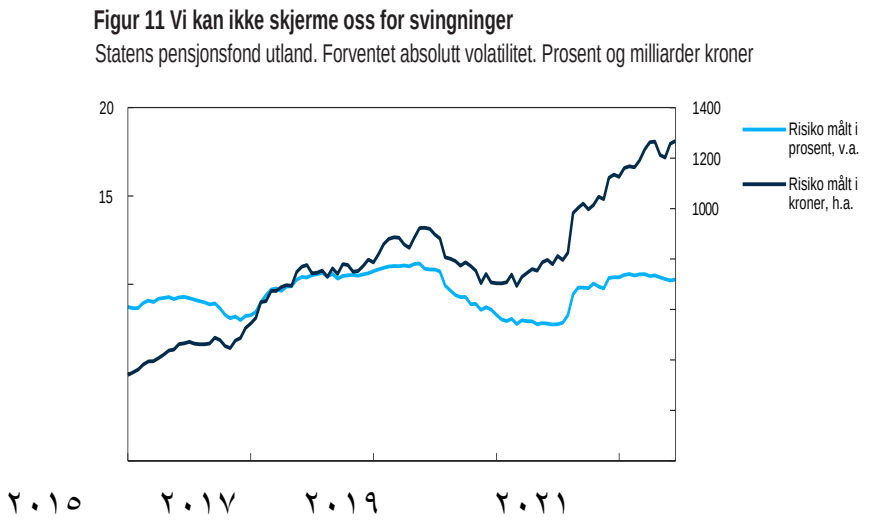

٢٠١٣

المصدر: البنك المركزي

وكما قال مدير البنك المركزي النرويجي أويستاين أولسين في تقريره السنوي Øystein Olsen في الاجتماع السنوي لأعضاء ادارة البنك وممثلي مختلف المؤسسات المالية: "لا يمكننا حماية أنفسنا من مثل هذه الآثار. لأن التقلبات هي الحالة الطبيعية للأسهم وأسواق الأوراق المالية الأخرى. كما أننا لا نملك أي ضمان بأن الأسواق سوف تتحول بسرعة وأن رأس المال سوف يعاد بناؤه في العام التالي بعد الانتهاء من رفع جميع الاجراءات الوقائية في المجتمع النرويجي بسبب جائحة كورونا. ولأن الصندوق يستثمر في العديد من الأصول، في العديد من البلدان، وفي عدد كبير من الشركات. ولذلك سنشارك في

الانتعاشات الواسعة النطاق ولكننا نشارك أيضا في جميع الانتكاسات التي تحدث في الكثير من الاقتصادات العالمية"[١].

ومن الواضح فإن قيمة الصندوق ستتذبذب وسيكون لها عواقب هامة على توجه السياسة المالية في البلد. وبمرور الوقت، تشير القاعدة المالية لاستخدام عائدات النفط إلى أن العائد الحقيقي المتوقع للصندوق في المتوسط سوف يستخدم. ولطالما أن الصندوق يكبر، فمن المغري ان يكون النرويج في أعلى الهرم. . وليس من السهل مراقبة متى يكون العائد سلبيا، ففي حالة حدوث تأثير كبير، فإنه أيضا لا معنى له .

ولا يزال للقاعدة المالية العامة دور تؤديه كمبدأ توجيهي طويل الأجل في السياسة المالية. وهو يدعم فكرة صندوق النفط كصندوق للأجيال. ولكن بدلا من استهداف مسار ال ٣ في المائة، من الحكمة أن نضع استخدام عائدات النفط دون العائد الحقيقي المتوقع. وإلا، فإننا نخاطر بأن نضطر إلى تناول كميات منتظمة من رأس مال الصندوق.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن التطورات في الأسواق المالية العالمية ستعني الكثير للصندوق. في الآونة الأخيرة، إذ يسبب ارتفاع التضخم والإشارات إلى أن أسعار الفائدة ترتفع بشكل أسرع مما تم تسعيره في السوق في عدم الارتياح بين المستثمرين. وقد يتباطأ الصعود الطويل في سوق الأسهم. وسيؤدي ارتفاع أسعار الفائدة أيضا، خلال فترة انتقالية، إلى خفض قيمة محفظة سندات الصندوق .

وقد تتسم التطورات في الفترة المقبلة أيضا بالتغيرات الديموغرافية والتوترات بين البلدان والتجارة العالمية الأقل تكاملا. ونواجه أيضا انتقالا ضروريا إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات .ذلك، فإن ما يحدث في الخارج سيترك أثرا سلبيا في الصندوق. وفي الأساس، لا توجد أماكن آمنة تماما، وهذا مايعطي أمثلة صارخة على الحقبة التاريخية التي نعيش فيها.

وفي العام ١٩٠٤، خصصت السلطات النرويجية أموالا لطباعة الكتب المهمة. وقالت إنه يجب استخدام صندوق الاحتياطي الحكومي فقط " في أوقات الحاجة". وحينما تم إنهاء العمل بالصندوق في العام ١٩٢٥ ، كان الصندوق في الواقع فارغا تقريبا. وكان السبب هو عدم مسك الدفاتر االمحاسبية بشكل جيد ومبدع من قبل القائمين عليها. وكذلك أن الأموال استثمرت في عدد قليل من الأصول - وخاصة السندات الحكومية البريطانية والفرنسية والألمانية – وهي الأصول التي كانت تعتبر أكثر الاستثمارات أمانا في ذلك الوقت. بعد الحرب العالمية الأولى، كانت قيمة السندات الحكومية الصادرة عن ألمانيا وفرنسا قريبة من الصفر، واختفت الكثيرمن الأصول في صندوق الاحتياطي [٢].

[١] التقرير السنوي لمدير البنك المركزي النرويجي – أويستاين أولسين، ٢٠٢٢/٢/١٧. أوسلو ، النرويج

[2]. Hylland, A. (2005) «Statens reservefond 1904–1925. Et forsøk på å binde politisk handlefrihet?» *Penger og kreditt 3/05*. Norges Bank.

ان الفكرة الاساسية التي كانت تقف خلف ستراتيجية الاستثمار في صندوق النفط كانت مختلفة تماما بسبب انتشار المخاطر. وهذا يقلل من مخاطر انخفاض قيمة الاستثمارات بشكل كبير في نفس الوقت. ويقف خلف ذلك أيضا اعتراف بأن النرويجيون لا يستطيعون التنبؤ بكيفية تطور العالم.

ويجب أن يكون القائمين على ادارة الصندوق منفتحين ومستعدين لحدوث ما هو غير متوقع. لقد رأينا كيف يمكن أن تؤدي الأحداث المفاجئة، مثل الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ ومؤخرا جائحة كورونا، إلى انخفاض قيم الصندوق. ومن الآن فصاعدا، قد يواجه نموذج الإدارة تحديات جديدة. ومن المفيد أيضا تحليل سيناريوهات مختلفة لما يمكن أن يحدث. ومع ذلك، من الخطر اتخاذ خيارات استراتيجية أكبر تتعلق ببعض الآفاق المستقبلية. وينبغي أن يظل التنويع الواسع النطاق ركيزة أساسية من ركائز الاستراتيجية المالية.

إصلاح المعاشات التقاعدية

وافقت هيئة التمويل النرويجية Finans Norgeعلى اقتراح إنشاء حساب معاشات تقاعدية خاص بها. ومع ذلك، تشدد على أن هذا الإصلاح الكبير لا ينبغي تنفيذه إلا عندما يكون من المؤكد أن نظام المعاشات التقاعدية يعالج عشرات المليارات من صناديق المعاشات التقاعدية التي يمكن نقلها في فترة قصيرة من الزمن وأن المستهلكين قد تلقوا معلومات كافية. وقدمت وزارة المالية النرويجية في ٢٠٢٠/٨/٣ ردودا استشارية بشأن اللوائح التنظيمية على التشريعات المتعلقة بحسابها الخاص للمعاشات التقاعدية.

"ونتطلع إلى أن تكون القواعد المتعلقة بحساب المعاشات التقاعدية الخاص بنا سارية المفعول، وتؤيد المقترحات المتعلقة بالقواعد التنظيمية التكميلية. كما نود أن نؤكد على أن وزارة المالية قد نفذت عملية جيدة وواسعة لإعداد اللوائح" كما صرحت بذلك مديرة صندوق التقاعد والتأمين على الحياة النرويجي في مؤسسة التمويل النرويجية (Finans Norge) ستيفي كيرولف بريتز Stefi Kierulf Prytz[1] .

ويترتب على حساب المعاش التقاعدي المنفصل عدة تغييرات رئيسية في معاش الاشتراكات المحددة حاليا. وبموجب القواعد الجديدة، تحول شهادات رأس مال المعاش التقاعدي تلقائيا إلى حساب المعاش التقاعدي للموظف في نظام معاشات الاشتراكات المحدد لصاحب العمل. وفي كل مرة حينما يغير فيها الموظف وظيفته يكون لديه حساب معاش تقاعدي جديد ينشأ مع مقدم المعاش التقاعدي لصاحب العمل الجديد، إذ يتم ينقل المعاش المكتسب سابقا إلى الحساب الجديد. ويمكن للموظف أيضا اختيار الجهة التي تقدم معاشه التقاعدي الخاص. وهذا ينطوي على تغييرات هيكلية واسعة النطاق في سوق المعاشات

[1] Stefi k. Prytz og Tone Meldalen, Finans Norge. En historisk pensjonsreform. 3/8/2020, Oslo,Norge.

التقاعدية، كما أنه جعل من الضروري إنشاء بنية تحتية جديدة. ووفقا لستيفي بريتز، فإن مؤسسة التمويل النرويجة بصدد استكمال تسجيل شركة حسابات المعاش المصرفية المساهمة، التي ستسهل على الموردين تبادل المعلومات اللازمة فيما بينهم.

مع حساب المعاشات التقاعدية الخاص بهم، يتم تقديم الخيار الأول الرقمي، مما يعني أنه يتم إبلاغ العملاء عبر القنوات الرقمية ما لم يختاروا الانسحاب. "وهذا يسهل التواصل الجيد والفعال بين المورد والعميل. ومن الإيجابي أن قواعد الاختيار الأول الرقمية أقترحت للدخول الى حيز التنفيذ منذ الأول من شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠، حتى يتمكن الموردون من إبلاغ عملائهم قبل دخول القواعد القانونية حيز التنفيذ" كما أكدت ستيفي كيرولف بريتز .

وهكذا قرر البرلمان النرويجي أن يحصل جميع الموظفين الذين لديهم معاش تقاعدي محدد الاشتراكات على حساب معاش تقاعدي منفصل. وهذا ينطبق على حوالي ١,٤ مليون موظف يعملون في القطاع الخاص.

أدخل التشريع المتعلق بحسابات المعاشات التقاعدية حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ حسب قرار البرلمان النرويجي. وكذلك قرر البرلمان النرويجي إزالة شرط أنه يجب على المواطن النرويجي العمل لمدة ١٢ شهرا مع صاحب عمل من أجل الحصول على مدخرات التقاعد الخاصة به.

وتم إنشاء حساب منفصل للمعاشات التقاعدية، حيث تم نقل ما يقدر بنحو ١,٥ مليون شهادة رأس مال تقاعدي إلى نظام معاشات الاشتراكات المحدد لصاحب العمل ويقدر بعشرات المليارات من الكرونة النرويجية. وقامت وزارة المالية النرويجية بوضع جميع التدابير اللازمة للقيام بهذه الخطوة بطريقة صحيحة.

الخاتمة.

ألقى نيكولاي ريج (Nicolai Rygg 1872-1957)، محافظ البنك المركزي السابق خطابه السنوي الأخير يوم الاثنين ١٢ فبراير ١٩٤٠. وحينما استؤنف هذا التقليد بعد الحرب العالمية الثانية، كان ذلك مع محافظ جديد للبنك المركزي اسمه كونار يان (Gunnar Jahn)1941 -١٩٥٤. ويمثل التوقيت أيضا فجوة زمنية هامة في السياسة الاقتصادية النرويجية . وقد تم التخلي عن المثل الأعلى المتمثل في وجود بنك مركزي مستقل يتمتع بسلطة صنع القرارعلى أدواته الخاصة. وأصبح المصرف في المقام الأول ممارسا لقرارات الحكومة، وخدم سعر الفائدة أغراضا أخرى غير التضخم المنخفض والمستقر. أربعون عاما ستمر قبل أن يتأرجح البندول مرة أخرى. في العام ١٩٨٦، عادت المسؤولية عن سعر الفائدة إلى

البنك المركزي. وتمثلت المهمة في إبقاء سعر الصرف ثابتا. ومرة أخرى، كان الغرض هو استقرار الأسعار.

وفي عالم من تحركات رأس المال الحرة، تعرضت سياسة سعر الصرف الثابت لضغوط في أواخر العام ١٩٩٠ وبالنسبة للنرويج، كانت التطورات في صناعة النفط والنمو القوي في عائدات النفط عاملين حاسمين أيضا بالنسبة للمبادئ التوجيهية الجديدة للسياسة الاقتصادية التي اعتمدت في العام ٢٠٠١: "فقد استلمنا القاعدة التجارية للسياسة المالية وهدف التضخم للسياسة النقدية" [١]. "لقد خدمنا هذا النظام بشكل جيد لأكثر من ٢٠ عاما، في وقت تعرض فيه الاقتصاد أيضا لاضطرابات قوية. ولكن كان هناك تعلم على طول الطريق. أحد الدروس المستفادة هو أن السياسة الاقتصادية الصارمة القائمة على القواعد ليست مناسبة". [٢]

وبالنسبة لتحديد أسعار الفائدة، فإن هذا يعني أن إدارة السياسة النقدية يجب أن تكون مرنة ويجب أن يكون هناك توازن بين توقعات التضخم والتطورات في الناتج والعمالة. كما لم يعد من الممكن استخدام القاعدة المالية كمبدأ توجيهي صارم للسياسة المالية من سنة إلى أخرى.

واجه البنك المركزي تحديات مختلفة في تاريخه الممتد على مدار ٢٠٦ سنوات، تختلف كثيرا عن زمن نيكولاي ريج. ولكن الاقتصاد سوف يستمر في التحول، ويجب أن تكون النرويج مستعدة لأزمات جديدة غير معلنة. تظل المهام الرئيسية للبنك المركزي كما هي: المساهمة في الاستقرار الاقتصادي وضمان الثقة في النظام النقدي .

واختتم هذا البحث بالاستشهاد بقول مدير البنك المركزي النرويجي أويستاين أولسين(٢٠١١-٢٠٢٢) في محاضرته السنوية أمام المجلس الاداري للبنك وممثلين عن القطاعات المالية المختلفة في النرويج في ١٧ شباط من هذا العام ٢٠٢٢:

"شكرا جزيلا لأولئك الذين استمعوا لي خلال فترة وجودي في البنك المركزي، يأتي محافظو البنوك المركزية ويذهبون. لكن البنك المركزي لا يزال قائما وسوف يبقى دائما مهما تبدلت الأحوال"[٣].

من خلال ما تقدم آنفا نكون قد استوفينا فرضيات البحث وتوصلنا الى أهم النتائج:

١. وجود مؤسسات اقتصادية ومالية رصينة في مملكة النرويج متمثلة في البنك المركزي النرويجي ووزارة المالية وصندوق المعاشات التقاعدية الحكومي العالمي وهيئة التمويل النرويجية Finans

[1] Tale av sentralbanksjef Øystein Olsen til Norges Banks representantskap, torsdag 18. februar 2021.Oslo, Norge:

[٢] نفس المصدر السابق

[٣] نفس المصدر السابق

Norgeهدفها عند الضرورة **الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف** حتى يحقق رفاهية المواطن النرويجي.

٢. تملك الدولة بما لا يقل عن ٥١٪ من أسهم أهم المشاريع الاقتصادية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني النرويجي. وتقوم الدولة بتوزيع المنافع والأعباء في المجتمع من خلال التشريعات الاقتصادية والسياسة والضريبية.

٣. وتتفاوض عدة منظمات مهنية ونقابية مع الحكومة حول توزيع السلع والأعباء وبالأخص منظمات المزارعين حول دعم الدولة لهم لجعل تكاليف انتاج المنتجات الزراعية أقل عبئًا عليهم.

٤. تسيطر الدولة على قطاعات الاقتصاد الوطني الرئيسة، مثل قطاع النفط الحيوي وعلى قطاع الموارد الطبيعية في البلاد مثل الطاقة الكهرومائية والأسماك والغابات والمعادن، ويعتمد النرويج اعتماداً كبيراً على قطاع النفط الذي يمثل ما يقرب من نصف الصادرات وأكثر من ٣٠٪ من عائدات الدولة.

٥. الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد (خطط لمدة ١٠ سنوات) وخطط اقتصادية خمسية تلائم طبيعة النرويج وتناسب بيئته الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية-الاجتماعية المنشودة.

٦. إن نظم المعلومات في المؤسسات والمشاريع الإنتاجية التي لها علاقة مباشرة بالإقتصاد الوطني هي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل معظم مشاكل النظام الإقتصادي من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة والقضاء على البيروقراطية الإدارية وكذلك التداخل في المهام الإدارية بين الوحدات التنظيمية المختلفة حتى يتم الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف.

توصيات لاستفادة البلدان العربية النفطية من تجربة مملكة النرويج في الاصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف

١. انشاء صندوق سيادي لاستثمار عوائد ومداخيل بيع النفط وخصوصا في أوقات ارتفاع سعر بيع البرميل الواحد من النفط الى كالظروف الحالية.

٢. اتخاذ قرار من قبل البنوك المركزية بأن لايزيد معدل التضخم عن ٢,٥ % سنويا

٣. تثبيت سعر صرف العملات الوطنية مقابل العملات الأجنلية وخصوصا الدولار الأمريكي

٤. سيطرة الدولة عما لايقل عن ٥١٪ من أسهم المشاريع الاقتصادية التي يعتمد عليها تطور الاقتصاد الوطني.

٥. ادخال نظام الحكومة الالكترونية في جميع مجالات ادارة الاقتصاد الوطني

٦. ادخال نظم االمعلومات في المؤسسات والمشاريع الإنتاجية التي لها علاقة مباشرة بالإقتصاد الوطني والتي هي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل معظم مشاكل النظام الإقتصادي من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة والقضاء على البيروقراطية الإدارية وكذلك التداخل في المهام الإدارية بين الوحدات التنظيمية المختلفة.

٧. محاربة الفساد بجميع أنواعه المستشري في جميع دوائر الدولة وفي كافة المستويات وفي جميع قطاعات الاقتصاد الوطني العراقي والقضاء عليه، لأنه يشكل حجر عثرة أمام تقدم هذه القطاعات.

٨. السيطرة على جميع المنافد الحدودية في العراق من قبل الهيئات المختصة سيطرة تامة وبدون ذلك لا يتمكن من التقدم خطوة واحدة في طريق الاصلاح الاقتصادي والاداري.

٩. القضاء على غسيل رؤوس الاموال التي تهرب الى الخارج وتستثمر في البنوك العربية والاجنبية وتعتبر هذه الخطوة من الخطوات المهمة في الاصلاح النقدي وثبات سعر صرف العملات الوطنية.

١٠. تفعيل عمل البنوك المركزية لتكون المسؤولة الأولى عن السياسة النقدية.

١١. الاهتمام بتفعيل ديوان الرقابة المالية

١٢. تفعيل عمل الجهاز المركزي للأسعار التابع لوزارة التخطيط، حتى يأخذ دوره في مراقبة الأسعار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

١٣. تفعيل عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية (COSQC)حتى يأخذ دوره في مراقبة نوعية وصلاحية المنتجات في القطاعين العام والخاص، وتعزيز التعاون مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، بهذا الشأن.

المصادر العلمية باللغتين النرويجية والانكليزية:

1. Norges Banks skriftserie nr. 34, Kap. 7. Prisstabilitet Tekstboks 7.3: Pengepolitiske regimer i Norge etter 1816. Norske finansmarkeder – pengepolitikk og finansiell stabilitet, Oslo 2004.
2. Eitrheim, Ø., J.T. Klovland og L.F. Øksendal (2016) *A Monetary History of Norway, 1816-2016*. Cambridge University Press, og Lie, E., J.T. Kobberrød, E. Thomassen og G. F. Rongved (2016) *Norges Bank 1816-2016*. Fagbokforlaget.
3. Grytten, O.H. (2008) "Why Was the Great Depression not so Great in the Nordic Countries? Economic Policy and Unemployment*". Journal of European Economic History*, 37, 369–393, 395–403.

4. Norges Bank (2021) “Norges Banks likviditetspolitikk: Prinsipper og utforming”. *Norges Bank Memo* 2/2021.
5. Norges Bank (2022) “Norges Banks håndbok i pengepolitikk”. *Norges Bank Memo* 1/2022.
6. Hylland, A. (2005) «Statens reservefond 1904–1925. Et forsøk på å binde politisk handlefrihet? » *Penger og kreditt 3/05*. Norges Bank.
7. Stefi k. Prytz og Tone Meldalen, Finans Norge. En historisk pensjonsreform. 3/8/2020, Oslo, Norge.
8. Tale av sentralbanksjef Øystein Olsen til Norges Banks representantskap, torsdag 18. februar 2021.Oslo, Norge.
9. Refinitiv Datastream og Statistisk sentralbyrå, Norge, 2022.
10. www.vibb.no./strom/flyt/.
11. Kilder: NAV, Statistisk sentralbyrå og Norges Bank
Personer 20–60 år. Gjennomsnitt for årene 1996–2017. Måletidspunkt 4. kvartal.
Langtidsledige: Personer som var ledige også i de to foregående kvartalene.
12. Norges Bank (2022) “Norges Banks håndbok i pengepolitikk”. *Norges Bank Memo* 1/2022.
13. Næringslivet i Norge. No. wikipedia, 10. okt. 2015.
14. www. Norges Bank, Investment Managemet.no. Oslo, Norge.2022.
15. Norges Bank (2021) “Norges Banks likviditetspolitikk: Prinsipper og utforming”. *Norges Bank Memo* 2/2021.
16. www.nbim.no/oljefondet.
17. Kilder: NAV, Statistisk sentralbyrå og Norges Bank
Personer 20–60 år. Gjennomsnitt for årene 1996–2017. Måletidspunkt 4. kvartal.
Langtidsledige: Personer som var ledige også i de to foregående kvartalene

التمويل المصرفي الاسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا "بحث ودراسة لأهم صيغ التمويل"

أ.د. شريف غياط ط.د. منيرة بوفرح
مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد
جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر

تاريخ التقديم للنشر: ٢٠٢٢/٢/٢٩ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٢/٦/١٥

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي والحيوي لتحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي تسليط الضوء على دورها البارز والفعال، الذي يتجلى بوضوح في مساهمتها الحيوية في ضمان استدامة التنمية وتحقيق التنويع الاقتصادي وتحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية عبر الرفع في الناتج الداخلي الخام، والتخفيف من حدة البطالة وذلك بخلق مناصب شغل وكذا توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة. والملاحظ أن معظم اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة تعتمد أساسا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأن أي خلل يصيب هذه المؤسسات سيؤثر على الاقتصاد ككل. وفي ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم ومع تفشي فيروس كورونا (كوفيد-١٩) الذي اجتاح العالم بأسره وكانت له آثارا وخيمة على قطاع الصحة والاقتصاد ومختلف مجالات الحياة الاجتماعية، حيث تسبب بشل معظم القطاعات الاقتصادية والذي أثر بدوره وبشكل كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ بات من الضروري إعادة التفكير بوسائل تعيد حالة التوازن، مما جعل أغلب الحكومات في العالم تتجه إلى دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إطلاق برامج للتحفيز الاقتصادي، معززة إياها بإجراءات متنوعة من الحوافز الجبائية والمساعدات المالية لهذا القطاع.

من هذا المسعى تأتي هذه الدراسة في محاولة لتسليط الضوء على أحد أفضل وأبرز مصادر التمويل ألا وهي التمويل المصرفي الإسلامي أو بالأحرى التمويل بالصيغ الإسلامية التي لا تعتمد على الفوائد الثابتة فضلا عن استخدامها التمويل المتاح في مشروعات تنمية حقيقية تفيد المجتمع. ضف إلى ذلك أن هذه الصيغ تملك من الخصائص والسمات ما يحول دون وجود مشكلات التمويل لهذه المؤسسات بما تتضمنه من مزايا لا توجد في غيرها من أنظمة التمويل التقليدي. وقد اعتمدت الدراسة على مناهج تتماشى مع طبيعة الموضوع وتتمثل في المنهج الاحصائي بأسلوبيه (الوصفي والتحليلي)، مع تبني إجراءات البحث العلمي فيما يتعلق بعرض الظاهرة محل البحث.

وقد خلصت الدراسة إلى أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إن لم تكن كلها تعاني من مشكلة الحصول على التمويل اللازم لدرجة أنها تعتبر مشكلة رئيسية لهذه المؤسسات؛ ولتجاوز ذلك فقد

وجدت ضالتها في التمويل الإسلامي على اعتبار أن صيغه تملك من الخصائص والسمات ما يحول دون وجود مشكلات التمويل لهذا النوع من المؤسسات، بما تتضمنه من مزايا لا توجد في غيرها من أنظمة التمويل التقليدي. فهي تتسم بالتنوع والتعدد؛ زيادة على ما توفره من قنوات عديدة تحقق المرونة في اختيار الصيغة المناسبة، خاصة في ظل الأزمات، كما هو الحال في زمن تفشي جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، التمويل الإسلامي، جائحة كورونا ـ التنمية المستدامة.

Islamic banking financing for small and medium enterprises in light of the Corona pandemic

Abstract:

This study aims to identify small and medium enterprises as the main and vital engine for achieving development, both economic and social, and thus highlighting their prominent and effective role, which is clearly manifested in their vital contribution to ensuring sustainable development, achieving economic diversification and improving the level of economic indicators by raising the gross domestic product. And alleviating unemployment by creating jobs as well as providing for the needs of large institutions. It is noted that most of the economies of developing and developed countries depend mainly on small and medium enterprises, and that any defect that affects these institutions will affect the economy as a whole. And in light of the economic changes and developments that the world is witnessing, and with the outbreak of the Corona virus (Covid-19) that swept the whole world and had dire effects on the health sector, the economy and various areas of social life, as it paralyzed most economic sectors, which in turn greatly affected small and medium enterprises, It has become necessary to rethink ways to restore the state of balance, which made most governments in the world tend to support and finance small and medium enterprises by launching economic stimulus programs, strengthening them with various measures of fiscal incentives and financial aid for this sector.

From this endeavour, this study comes in an attempt to shed light on one of the best and most prominent sources of financing, which is Islamic banking financing, or rather financing using Islamic formulas that do not depend on fixed interests, as well as using the available financing in real development projects that benefit the community. In addition, these formulas have characteristics and features that prevent the existence of financing problems for these institutions, with the advantages they contain that are not found in other traditional financing systems. The study relied on methods that are in line with the nature of the subject, represented in the statistical approach with its two methods (descriptive and analytical), with the adoption of scientific research procedures in relation to the presentation of the phenomenon in question.

The study concluded that most, if not all, small and medium-sized enterprises suffer from the problem of obtaining the necessary financing to the extent that it is considered a major problem for these enterprises. In order to bypass this, it has found its usefulness in Islamic finance, given that its formulas possess characteristics and features that prevent the existence of financing problems for this type of institution, with the advantages it contains that are not found in other conventional finance systems. It is characterized by diversity and plurality; In addition to the many channels it provides, it achieves flexibility in choosing the appropriate formula, especially in light of crises, as is the case during the outbreak of the Corona pandemic.

Keywords: Small and medium enterprises, finance, Islamic finance, Corona pandemic, sustainable development.

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة.

أ. تمهيد:

شهد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة انتشارا واسعا في مختلف أنحاء العالم، وهذا راجع إلى أهميتها في الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال مساهمتها

الفعالة في تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي من خلال مساهمتها في زيادة الدخل الوطني وتوفير مناصب عمل وبالتالي التخفيف من حدة وأزمة البطالة.

غير أن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات والعقبات التي تحد من نموه واستمراره، والتمويل يعد أحد أهم هذه العقبات التي يجابهها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والذين عادة لا تتوفر لديهم الأموال الكافية والضمانات لإنشاء مشاريعهم الخاصة، فضلا عن ارتفاع معدلات الفائدة للإقراض من البنوك التقليدية. غير أنها في الآونة الأخيرة وجدت ملاذا يتمثل في البنوك الإسلامية، التي شهدت اهتماما كبيرا من طرف مختلف الدول وخاصة في أزمة جائحة كورونا التي اجتاحت مختلف أرجاء المعمورة، وبالتالي برز دورها الكبير والحيوي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

ب. مشكلة الدراسة:

إن من أهم العقبات والصعوبات، التي تقف حجرة عثرة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ هي كيفية الوصول إلى التمويل الضروري واللازم الذي تحتاجه المؤسسة. ولذا فإن مشكلة البحث تتمثل في بيان صيغ التمويل البنكي الإسلامي، التي تسهم في التصدي لهذه المشكلات، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس الذي يطرح نفسه والمتمثل في:

- ما هي أهم صيغ وأساليب التمويل البنكي الإسلامي الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا؟ وهل تساهم هذه الصيغ في تلبية احتياجات هذه المؤسسات؟

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى إطار علمي يمكن من بلورة إطار فكري (نظري وتحليلي) حول الموضوع، يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو فيروس كوفيد-١٩؟ وما هي الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدول؟
- ما هي المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي خصائصها؟ وما هي أهميتها؟
- ما هو التمويل الإسلامي؟ وما هي صيغه التمويلية؟
- ما هو دور التمويل الإسلامي في ظل جائحة كورونا؟

ت. منهجية الدراسة:

لتحقيق الهدف المنشود وبغية الإجابة على التساؤلات المطروحة، اعتمدت الدراسة في انجازها على مناهج تتناسب مع طبيّعة الموضوع: المنهج الإحصائي بأسلوبيه الوصفي وذلك من أجل وصف الظاهرة المدروسة وصفاً دقيّقاً من خلال تقديّم التعاريّف والمفاهيّم الأساسيّة المتعلقة بموضوع الدراسة والتحليلي الذي تمّ استخدامه بغرض التعمق أكثر في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع من خلال تحليلها وتحديد آثارها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدلالة مع تبني إجراءات البحث العلمي

فيما يتعلق بعرض الظاهرة محل البحث، مستشهدا بأهم الأفكار، وكذا الاستناد إلى ما تيسر من مراجع وبحوث ومواقع الواب (المواقع الالكترونية) باللغتين العربية والأجنبية كمصادر ثانوية.

ث. أهمية الدراسة:

لا ريب في أن دراسة مثل هذه المواضيع تكتسي أهمية علمية وتطبيقية، حيث تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة لإلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها من جهة، وكذا أهم صيغ التمويل المعتمدة من طرف البنوك الإسلامية من جهة أخرى، علاوة على إبراز الدور الكبير والجوهري الذي يقدمه في ظل أزمة كورونا عبر تمويله لأصحاب المشاريع وتمكينهم من إنشاء مشاريع خاصة بهم.

ج. أهداف الدراسة:

انطلاقا من تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها، فإن الغرض من البحث في هذا الموضوع لا يخرج في حقيقة الأمر عن كونه محاولة تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- توضيح المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالدراسة ومنها:
  - ✓ مفهوم فيروس كورونا (كوفيد-١٩)؛
  - ✓ مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
  - ✓ مفهوم التمويل الاسلامي.
- التعرف على خصائص وأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- إبراز أهم صيغ التمويل الاسلامي؛
- إبراز دور التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا؛

ح. هيكل الدراسة:

من أجل تقديم هذه الدراسة في صورة صحيحة وملائمة وبغية الإجابة على الإشكالية السالفة الذكر والإحاطة بها من مختلف الجوانب، فإنها استهلت بالإطار العام لها والذي كانت بدايته بتمهيد اشتمل على صورة مختصرة عن موضوع الدراسة وختمها بخلاصة تتضمن الإجابة عن التساؤلات المطروحة مع تقديم للنتائج المتوصل إليها والمقترحات المتعلقة بها، يتوسطهما أربعة محاور مترابطة ومتكاملة تعالج جوهر الموضوع، يمكن استعراضها على النحو التالي:

شمل المحور الأول: التعريف العام لفيروس كوفيد-١٩، أما **المحور الثاني:** فقد تطرق إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بينما عالج **المحور الثالث:** التمويل المصرفي الإسلامي، في حين ناقش **المحور**

الرابع: دور التمويل المصرفي الإسلامي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا.

خ. الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تطرقت لموضوع التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفقا للتسلسل الزمني من الأحدث فالأقدم وهي على النحو الآتي:

- دراسة عبد الله بن سليمان الباحوث (٢٠١٧)، الموسومة بـــ: **دور التمويل الاسلامي في دعم المشروعات الصغيرة،** هدفت هذه الدراسة لمعرفة وسائل التمويل الاسلامية المتاحة للمشروعات الصغيرة، وبيان تميزها عن وسائل التمويل التقليدية علاوة على تقييم تجربة عدد من المصارف الاسلامية، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن مفهوم التمويل الإسلامي يبنى على القواعد الشرعية، ولذا فهو يتميز بجملة من الخصائص والميزات كالمرونة والتنوع، وجود صيغ تمويلية غير ربحية؛ من أبرزها الزكاة والوقف.

- دراسة نوال عبد المنعم بيومي (٢٠١٦)، بعنوان: **التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر،** جاءت هذه الدراسة في خمسة فصول تناولتها الباحثة بالتفصيل وتتمثل في:

- ماهية التمويل الإسلامي... الأسس، الأساليب، الواقع؛

- المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.. التعريف.. الأهمية.. المعوقات.. والتحديات؛

- أهمية التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والضوابط والمعايير التي تحكم عملية التمويل؛

- تجارب التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر؛

- مقترحات لتطوير دور التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

وتمكنت من خلالها إلى التوصل إلى النتائج الموجزة التالية:

أن حجم الطلب على التمويل الإسلامي الأصغر في تزايد مستمر، وأن صيغة المرابحة هي الأكثر استخداماً، إذ بلغت نسبتها حوالي ٦٥٪ مقارنة بباقي المنتجات؛

أن المعوقات والتحديات التمويلية من أهم المعوقات أمام نمو المشروعات الصغيرة، المتناهية الصغر وانتشارها، فهي تقف في طريق الاستفادة من مزايا تمويل هذه المشروعات التنموية؛

- أن نظام الفائدة بعيد عن تطبيق مبدأ العدالة الاقتصادية والاجتماعية بشهادة أكبر منظمتين ماليتين على مستوى العالم وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهو ما جاء بتقريريهما بشأن خفض أسعار الفائدة لتعزيز النمو في البلدان النامية، حيث يؤدي إلى خفض تكلفة التمويل اللازم للاستثمارات وكذلك عبء الديون الحالية؛

- إن مقترح إنشاء بنك متخصص في التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مدعم بكوادر بشرية مؤهلة علمياً وعملياً يمثل نقطة فاصلة في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة، حيث يمكن أن يمثل مقترحاً جامعاً يضم كافة المقترحات الأخرى؛

- توفير مؤسسات لضمان مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر- ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التوسع في إنشاء شركات التأمين التكافلي؛

- زيادة التوعية بمبادئ التمويل الإسلامي الأخلاقية التي تؤكد على الصدق والأمانة والشفافية، بالإضافة إلى النواحي القانونية لعقود التمويل الإسلامي.

- دراسة الفواز وآخرون (٢٠١٥)

The Impact of Islamic Finance on Some Macro Economic Variables (A case study of Jordan Islamic Bank)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر التمويل الإسلامي في البنك الإسلامي الأردني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١١). وقد استخدمت طريقة الانحدار في اختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية للتمويل المصرفي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي وعلى الاستثمارات المحلية وعلى النمو الاقتصادي. كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين التمويل الإسلامي ومعدل التضخم، وهذا يعني أن التمويل الإسلامي يعزز إنتاج السلع والخدمات في المجال الاقتصادي. مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الأسعار العام.

وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالتمويل الإسلامي، واشتقاق أدوات مالية اسلامية جديدة، وتعزيز دراسة الهندسة المالية الإسلامية في المعاهد والكليات

- دراسة محمود سلامة سليمان الجويفل (٢٠١٣)، **دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد شملت الدراسة جميع البنوك الإسلامية الأردنية والمتمثلة في البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، أما عينة الدراسة فتتكون من جميع العاملين في هذه البنوك، وقد اعتمد الباحث في دراسته هذه على الأسلوب الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يوجد دور للبنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

- وجود فعالية لصيغ التمويل المتبعة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

- وجود مجموعة من المعوقات التي تواجه البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تعقيب عام حول الدراسات السابقة وموقع هذه الدراسة منها:

نلاحظ أن الدراسات التي أشرنا إليها آنفا، كانت متنوعة من حيث وجهة تناولها لموضوع التمويل البنكي الاسلامي لما له من أهمية كبيرة في تمكين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة من التمويل في ظل الصعوبات التي تواجهها في هذا الشأن، كونه يؤثر بشكل كبير على تجسيد وتفعيل دور هذا النوع من المؤسسات في التنمية الاقتصادية

ومن خلال هذه الدراسات سنقوم بذكر أوجه الاختلاف والتشابه:

فنسجل من حيث أوجه الشبه، أن أغلبية الدراسات السابقة ركزت على دراسة اشكالية تمويل هذا النوع من المؤسسات بعيدا عن التمويل التقليدي مركزة في ذلك على الوسائل التمويلية الاسلامية المتاحة وتداعياتها إما على الاقتصاد ككل أو على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما عن المنهج المتبع فجلها استخدمت المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج الاحصائي في الجانب العملي. وفيا يخص أوجه الاختلاف فمعظم الدراسات اختلفت من حيث استخدام الأدوات الاحصائية المطبقة وكذلك من حيث مكان الدراسة وصيغ التمويل المعروضة.

ومهما يكن من أمر، فقد أجمعت هذه الدراسات، على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبة توفير وتأمين الضمان اللازم للتمويل، حيث تعد عقبة التمويل واحدة من المعيقات المهمة لقيام هذا النوع من المؤسسات، وبالتالي ترى في أن التمويل المصرفي الاسلامي يوفر بديلا مريحا للضمير وخاصة بالنسبة للفئات التي تتخذ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر رزق لها.

الجديد في هذه الدراسة والذي يمثل الفرق بينها وبين ما سبقها من الدراسات السالفة الذكر، هو البحث في اشكالية تمويل هذه المؤسسات بالصيغ الاسلامية التي لا تعتمد على الفوائد الثابتة بعيدا عن الربا في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، مع تفشي فيروس كورونا (كوفيد-١٩) الذي اجتاح المعمورة والذي كانت له آثار وخيمة على قطاع الصحة والاقتصاد ومختلف مجالات الحياة الاجتماعية، حيث تسبب بشل معظم القطاعات الاقتصادية والذي أثر بدوره وبشكل كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ بات من الضروري إعادة التفكير بوسائل تعيد حالة التوازن، مما جعل أغلب الحكومات في العالم تتجه إلى دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إطلاق برامج للتحفيز الاقتصادي، وقد عززت الحكومات هذه البرامج بإجراءات متنوعة من الحوافز الجبائية والمساعدات المالية لهذا القطاع.

المحور الأول: التعريف العام لفيروس) كوفيد-١٩)

١,١. مفهوم (فيروس كوفيد-١٩)

أبسط تعريف يمكن أن يفسر معنى فيروس كورونا المستجد المعروف اختصارا (**Covid-19**) هو كونه: مرض يتسبب به سلالة جديدة من الفيروسات التاجية كورونا؛ الاسم الانجليزي للمرض، مشتق كالتالي: **(CO)** هما أول حرفين من كلمة (CORONA) و**(VI)** هما أول حرفين من كلمة فيروس (VIRUS) و(**D**) هو أول حرف من كلمة مرض (DISEASE). وقد تم إضافة الرقم **١٩** إشارة لعام ٢٠١٩ الذي اكتشفت فيه أول حالة للفيروس في مدينة يوهان الصينية[١].

تمثل فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات، التي تسبب أمراض متنوعة للإنسان كالزكام-نزلات البرد العادية، متلازمة كورونا الشرق الأوسط التنفسي (MERS-COV)، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس SARS-COV) سلالة جديدة لم يسبق تحديدها وإصابتها للبشر من قبل وقد أعلنت اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات تسمية "فيروس كورونا ٢ المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (SARS-COV-2)" اسما رسميا للفيروس الجديد في ١١ فيفري ٢٠٢٠.

يتكون التركيب البنيوي لفيروس كورونا من غشاء بروتيني يبلغ قطره ٥٠-٢٠٠ نانومتر، ويغلف بداخله الحمض النووي الخاص بالفيروس RNA، وكباقي الفيروسات التاجية يتكون الفيروس من أربعة أنواع من البروتينات تسهم في تكوين هيكل جسم الفيروس، منها البروتين (S)، الذي يشكل النتوءات الشوكية الموجودة على سطح الفيروس وتمنحه الشكل التاجي المميز[٢].

٢,١. مراحل انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)

من المتعارف والمتفق عليه أن فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) انتشر في البداية كما يلي:

في ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠ أين أبلغت وزارة الصحة العامة في تايلند عن أول حالة مؤكدة مختبريا للإصابة بفيروس كورونا المستجد كوفيد-١٩ لشخص وافد من مدينة ووهان بإقليم هوباي في الصين، والحالة تخص امرأة صينية تبلغ من العمر ٦١ عاما.

- في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ ظهرت على هذه المرأة أعراض تمثلت في الحمى مصحوبة بالرعشة والتهاب الحلق والصداع.

- **في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠** سافرت المرأة على رحلة مباشرة من مدينة ووهان إلى تايلند برفقة خمسة من أفراد أسرتها في جولة سياحية ضمن ١٦ شخصا، وفي اليوم ذاته تعرف جهاز الرصد الحراري في مطار سوفارنابومي في تايلند على أعراض الحمى لدى المسافرة، وبعد أخذ حرارتها

---

[١]. ضوء المكان بوزبرة ومبروك ساحلي (٢٠٢)، **تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على الأمن النسائي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للأمن النسائي، المجلد ٦، العدد ٢، ص ص ٨٥-٨٦.

[٢]. حنان عيسى ملكاوي (٢٠٢٠)، **تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي**، نشرية الألكسو العلمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة، العدد ٢، ص ص ١٦-١٧.

وإجراء تقييم أولي لها، مما أثبت تعرض المريضة للفيروس، وقد أفادت بزيارتها سوق الأغذية الطازجة المحلية في ووهان بشكل منتظم قبل بدء أعراض المرض، غير أنها نفت زيارتها لسوق المأكولات البحرية في هوانان جنوب الصين، وهو المكان الذي اكتشفت فيه معظم الحالات المؤكدة الأخرى.

ـ **في ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠** أظهر الفحص المختبري للعينات بواسطة المنتسخة العكسية للتفاعل التسلسلي للبوليمراز (RT-PCR) نتيجة إيجابية تؤكد الإصابة بفيروس كورونا[١].

والملاحظ أن هذا الوباء من حيث أعداد الإصابات، يمر إلى خمس مراحل:

ـ **المرحلة الأولى:** تدعى **"الصفر"** وتعتبر مستقرة إلى حد ما، حيث لا يتم تسجيل أي إصابة؛

ـ **المرحلة الثانية:** فتكون مع تسجيل أول حالة إصابة على أرض البلد، ومن ثم تعزل الحالة، وبعد ذلك تبحث السلطات عن مخالطي المريض، الذين يمكن أن تكون قد وصلتهم العدوى؛

ـ **المرحلة الثالثة:** يزداد عدد الإصابات، وينتشر المرض من خلال العدوى؛

ـ **المرحلة الرابعة:** تشهد البلاد إصابات عدة تكون غالبا في منطقة واحدة أو أكثر من منطقة وبشكل جماعي وتصنف حينها المناطق "بالموبوءة"؛

ـ **المرحلة الخامسة:** وتعتبر الأخطر، حيث ينتشر الوباء ويزحف في كامل البلد[٢].

٣,١. الإجراءات المتخذة للوقاية من فيروس كورونا

أمام هذا الوباء المتسارع، وجدت الدول نفسها أمام تحدي كبير؛ فهي من جهة تريد الحد من الإصابات ومن جهة ثانية الحفاظ على النشاط الاقتصادي. لذا فقد حاولت العديد من البلدان تقديم نماذج تتراوح فيها بين هذا النموذج وذلك بمعنى القيام بإجراءات حظر جزئي في الشوارع مع استمرارية النشاط الاقتصادي، في الوقت الذي اختارت فيه بعض دول أوروبا التعامل معه بطريق مناعة القطيع، كبريطانيا حيث تستمر الحياة الاقتصادية بطبيعتها مع بعض التدابير الوقائية، ليصاب من يصاب فيعالج أو يموت ويشفى قسم فيكتسب مناعة فيتحصن المجتمع، في حين اختارت دول أخرى حظر التجول الكامل أو شبه الكامل وتعطيل أغلب النشاط الاقتصادي للخروج بأقل الخسائر الصحية كالأردن على سبيل المثال لا الحصر. وفيما يأتي بعض الإجراءات والتدابير، التي قامت بها الدول للحد من انتشار هذا الوباء:

- أرست الدول قواعد ما سمي بالتباعد الاجتماعي (Social Distancing) بحيث يتجنب الناس اللقاء المباشر والتلامس الجسدي عبر التخفيف من العلاقات الاجتماعية بين الناس، لذا فقد شرعت الجهات المختصة بوضع قيود صارمة لكل ما من شأنه أن يسبب الاحتكاك بين الناس وبالتالي انتقال العدوى؛
- ألغت الدول الأنشطة والفعاليات الرياضية والثقافية بهدف التقليل من الاحتكاك بين الناس؛

---

١. كرامة مروة وآخرون (٢٠٢٠)، **تأثيرات الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-١٩ على الاقتصاد الجزائري نموذجا**، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد ٢، العدد ٢، ص ص ٣١٥-٣١٦

٢. سكاي نيوز أبو ظبي، **كورونا من الصفر إلى الكارثة**، الرابط على أنترنت: http://www.sktnewsarabia.com ، تاريخ التصفح: ٢٠٢٢/٠١/٠١.

- إغلاق المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات ومراكز تعليمية وثقافية، حيث تم تعطيل دوام الطلبة في غالب أيام الفصل الثاني وتم اعتبار التعليم عن بعد هو الوسيلة المعتمدة للتعليم في هذا الفصل؛
- إغلاق مدن ومناطق، حيث منعت السلطات مواطنيها الانتقال بين المدن لتقليل انتشار العدوى وقامت بإجراء عملية إغلاق كامل للمناطق الموبوءة؛
- تطبيق سياسة الحجر الصحي الإجباري خاصة في المناطق التي شهدت انتشارا واسعا لحالات عديدة موبوءة؛
- إغلاق الحدود أمام حركة المسافرين ذهابا وإيابا لمنع انتقال العدوى ولحاجة القادمين الجدد لفحوصات ومشاف وحجر صحي قد تعجز عنه أجهزة الدولة؛
- إغلاق الدوائر والمؤسسات الحكومية، حيث يمثل موظفو الدولة عددا كبيرا من القوى العاملة خاصة في دول الشرق الأوسط؛
- تعطيل المؤسسات العامة ذات الطابع الإداري، الذي من الممكن تأجيله أو إجراؤه الكترونيا، بمعني التقليل من حركة الشوارع والنقل العام، مما يقلل من الاحتكاك وبالتالي الحد من نقل العدوى؛
- إغلاق الأسواق التجارية الكبرى من مولات ومعارض ترويجية للمنتجات وغيرها؛
- توقف وسائل النقل البري والبحري والجوي في العديد من المدن والمناطق للتقليل حركة الأفراد وبالتالي الحد من انتشار العدوى أو جعل الانتقال بينها بتصريح خاص؛
- التشغيل الجزئي لقطاعات التزويد الغذائي أو إلزام المؤسسات الغذائية بالعمل ضمن حد أدنى من قواها العاملة؛
- تشغيل عدد كبير من التطبيقات الذكية لتشكل بديلا جزئيا عن بعض الخدمات والإجراءات الورقية والروتينية الإدارية مما يقلل من التعامل المباشر بين متلقي الخدمة.
- منع حركة السيارات الخاصة أو وضع قيود على حركتها بالقطاعات الطبية والأمنية فقط؛
- إقرار تعليمات وأنظمة وقوانين للتعامل مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية الطارئة بسبب الفيروس[١].

المحور الثاني: المشروعات الصغيرة والمتوسطة

١,٢. مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تختلف الدول الصناعية والنامية في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فالمشاريع التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشاريع الكبيرة في الدول النامية تعد

[١]. أحمد فايز الهرش (٢٠٢٠)، **أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-١٩**، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة ريان عاشور بالجلفة، المجلد ٢، العدد ٢، ص ص ١١٩- ١٢٠.

صغيرة في الدول الصناعية، غير أنه من الصعب إعطاؤها تعريفا محددا، وذلك لاختلاف المعايير التي يتم أخذها بعين الاعتبار، والمتمثلة في المعايير الكمية والنوعية:

أولا: المعايير الكمية: وتتمثل في عدد من العناصر، نخص بالذكر منها: عدد العمال، قيمة المبيعات رأس المال المستثمر، حجم الإنتاج والقيمة المضافة، حصة المنشأة السوقية، الودائع... الخ.

ثانيا: المعايير النوعية: وتشمل استقلالية الإدارة، ملكية المؤسسة تكون لفرد أو مجموعة من الأفراد..الخ.

ومهما تعددت هذه المعايير واختلفت، فهناك تعاريف متعددة نوجز الأهم منها في الآتي:

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO): حسب هذه المنظمة فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعرف بأنها: " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها مابين ١٠-٥٠ عاملا.

بينما **يرى الإتحاد الأوروبي:** أن المشروع يعد صغيرا في حالة توافر الشروط التالية:

- ✓ التمويل لا يزيد عن ٢٠ مليون جنيه إسترليني؛
- ✓ صافي رأس المال لا يزيد عن ١٠ مليون جنيه إسترليني؛
- ✓ عدد الموظفين لا يزيد عن ٢٥٠ موظفا[١].

أما البنك الدولي فيميز في تعريفه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي:

- المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من عشر موظفين، وإجمالي أصولها أقل من ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي؛
- المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من ٥٠ موظفا، وكل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى ٣ ملايين دولار أمريكي؛
- المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من ٣٠٠ موظف، أما كل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يفوق ١٥ مليون دولار أمريكي[٢].

٢,٢. خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن تلخيصها فيما يلي:

ـ **الإشراف المباشر لمالك الوحدة الإنتاجية:** إذ أن الإدارة يقوم بها المالك شخصيا، وعليه فالإدارات والقرارات الخاصة بالصناعة تتسم بالمرونة لضمان نجاح عمل الوحدة الإنتاجية، إذ يتوزع الاهتمام على اتجاهين، الأول يخص طلبات الزبائن وما يؤدي إلى كسب رضاهم و إنجاز طلباتهم بهدف تحقيق عائد

[١]. مصطفى يوسف كافي (٢٠١٦)، **ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١، ص ص ٣٥، ٣٦

[٢]. بوشرف جيلالي وفوزية بوخبزة (٢٠١٤)، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني**، جامعة عبدالحميد بن باديس، مستغانم، ص ١٧٤.

مناسب للمنتج، والآخر يخص العمال وما يتعلق بأوضاعهم وبناء نوع من العلاقات الإنسانية داخل المصنع؛

ـ **سهولة تكيف الإنتاج على وفق الاحتياجات**: إذ تؤخذ بالنظر اعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك، ويتميز بسرعة تغير الإنتاج مراعاة لسد احتياجات السوق واعتمادا على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب الاعتماد على مكائن بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة[١]؛

ـ **سهولة توقع الأرباح**: نظرا لصغر حجم هذه المشاريع فإن صاحب المشروع بإمكانه توقع حجم المبيعات الذي يمكن تحقيقه في السنوات القادمة؛

ـ **الاتصال المباشر بين المالكين والعاملين**: وذلك بسبب وجود خطوط اتصال مباشر بينهم، وهذا يتيح الفرصة للرقابة على العمل وبالتالي تصحيح أي انحرافات عما هو مخطط له وبالتالي ضمان نجاح العمل؛

ـ **المركزية في اتخاذ القرارات**: إن صغر حجم هذا المشروع وقلة العاملين التي يحتاج إليهم المدير فإن ذلك يساعده على الإحاطة بكافة نواحي العمل واتخاذ القرارات المناسبة دون أي تفويض للسلطة لأي من العاملين[٢]؛

ـ **سهولة التأسيس**: يمكن لأي شخص عادي حتى ولم يكن له مؤهلات علمية، أن يقيم مشروع خاص به، حتى ولو كان هناك ملاك فإن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة سيكون من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة؛

ـ **انخفاض نسبة رأس المال إلى العمل**: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستخدام الكثيف لعنصر العمل، لاسيما في المؤسسات الحرفية حيث يؤدي ذلك إلى استيعاب فائض العمالة بتكلفة مناسبة، كما أدى هذا الانخفاض إلى استعمال أقل للتكنولوجيا مما يجنب هذه المؤسسات مصاريف إضافية تتمثل في مصاريف الصيانة؛

ـ **حرية الدخول والخروج من السوق**: نظرا لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الآلات والمعدات التي يتألف منها خط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقلة المخزون السلعي من المواد الأولية والمنتجات النهائية وارتفاع إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع، وسهولة تحويل أصول هذه المؤسسات إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة فإن ذلك يتيح لهذه المؤسسات الفرصة للدخول في السوق والخروج منه بحرية أكبر من المؤسسات الكبيرة[٣].

٣,٢. أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

---

[١]. كمال كاظم جواد، كاظم أحمد البطاط (٢٠١٦)، **الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها**، دار الأيام، عمان، الأردن، ط ١، ص ١٦.

[٢]. مصطفى يوسف كافي (٢٠١٧)، **إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة**، دار الحامد للنشر، عمان، ط ١، ص ٤٩.

[٣]. بخيتي علي، بوعوينة سليمة (٢٠٢٠)، **المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ريان عاشور، الجلفة، المجلد ١٢، العدد ٤، ص ٥٣٩.

يتمثل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في عملية التنمية من خلال عدة نقاط أهمها:

ـ **المساهمة في زيادة الناتج الوطني:** وخاصة في الدول النامية، حيث تؤدي المشروعات الصغيرة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار؛

ـ **المساهمة في الحد من مشكلة البطالة:** تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء المصدر الرئيسي لتأمين فرص العمل عموما في الاقتصاديات المتقدمة والنامية ورغم التفاوت في تعريف هذه المشروعات من بلد لآخر؛

ـ **المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات:** تعتبر المشروعات الصغيرة من المجالات الخصبة لتعزيز وتشجيع المواهب والأفكار الجديدة، وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم[١]؛

ـ **استغلال الأعمال الكبيرة والتكامل معها:** فبدلا من اكتناز المدخرات الصغيرة لدى الأفراد، في محاولة سعي للبحث عن فرصة استثمار ضئيلة أو بقاء المدخرات حتى تتآكل قيمتها بالتضخم أو انخفاض القيمة الشرائية، يتم استغلالها في عمل خاص منتج أكثر جدوى في الأغلب؛

ـ **تغذية الأعمال الكبيرة والتكامل معها:** في كثير من الأحيان يعتمد على الأعمال الصغيرة والمتوسطة في تزويد الأعمال الكبيرة باحتياجات ولوازم وخدمات متعددة؛

أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي: لصغر ومحدودية مقدرات المرأة في مجتمعنا بشكل عام ومحدودية البدائل أمامها في السوق كذلك، فإن الأعمال الصغيرة والمتوسطة تعتبر آلية هامة لتسهم المرأة بالإنتاج بنطاق واسع وفعال؛

ـ **ورشة لتطوير الكفاءات الإدارية والفنية:** فهي نقطة انطلاق لمن يملكون قدرات إدارية وفنية عالية ويقومون من خلال الأعمال الصغيرة بتطوير كفاءتهم الإدارية والفنية، من خلال خبرات تطبيقية في الإنتاج والتسويق والإدارة[٢].

المحور الثالث: التمويل المصرفي الإسلامي

من أهم العقبات والصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بلا ريب صعوبة التمويل. لذا كانت الحلول المقترحة لتجاوز هذه الصعاب والعقبات اعتماد نظام التمويل الإسلامي، لما ينفرد به هذا النظام بامتلاكه مجموعة كبيرة من الأدوات التمويلية المتباينة فيما بينها. وبالتالي قدرته على الاستجابة لأكبر قدر ممكن من رغبات المتعاملين ضمن إطار محدد وتحت فرضيتين هما:

---

١. علاء عباس، محمد السلامي (٢٠١٨)، **ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص ص ١٠٨-١٠٩.
٢. علي فلاح مفلح الزعبي (٢٠١٦)، **ريادة الأعمال "صناعة القرن الحادي والعشرين"**، دار الكتاب الجامعي، لبنان، ط ١، ص ص ١٦٤- ١٦٥.

- أن تكون المشروعات موضوع التمويل صحيحة شرعا؛

- أن يكون التمويل ذاته صحيحا شرعا[١].

وكما هو معلوم أن أساليب وصيغ هذا النوع من التمويل تتعدد وتتنوع، وعليه فقبل الخوض في هذه الأساليب أو الصيغ، نرى من الضروري التطرق ولو بإيجاز لمفهوم التمويل الاسلامي وأهم الخصائص التي تميزه.

١,٣. ماهية التمويل المصرفي الإسلامي

١,١,٣. تعريف التمويل المصرفي الإسلامي

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل الإسلامي، ومن هذه التعاريف نخص بالذكر الآتي:

التمويل الاسلامي هو: "هو تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[٢].

أما فؤاد السرطاوي فيعرفه بـــ: "أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري". ويعرفه منذر قحف بأنه:" تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"[٣].

كما يمكن تعريفه بأنه: "تقديم ثروة عينية أو نقدية إما على سبيل اللزوم أو التبرع أو التعاون أو الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد معنوي أو مادي تحث عليه أو تبيحه الأحكام الشرعية".

٢,١,٣. خصائص التمويل الإسلامي

تنبع خصائص التمويل الإسلامي من نظرة الإسلام إلى المال، ووفقا لهذا الأساس فإن الخصائص المتعلقة بالتمويل الإسلامي هي كما يلي[٤]:

استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاء: وتستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به والمتمثلة بقوله تعالى: ﴿**وأحل الله البيع وحرم الربا**﴾ [البقرة:٢٧٩]، وتعتبر هذه

---

[١]. بوزيد عصام (٢٠١٠)، **التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ورقلة، الجوائر.

[٢]. هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، الطبعة الأولى، دارالحامد، الأردن.

[٣]. محمد عبد الحميد محمد فرحان (دون سنة نشر)، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة- دراسة لأهم مصادر التمويل**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، ص ٣٠

[٤]. أحمد جابر بدران (٢٠١٥)، **مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي**، مجلة المسلم المعاصر، لبنان.

الخاصية من أهم الخصائص التي تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية التي تهدف لتحقيقها المشروعات الناشئة؛

توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي: يهدف إلى امتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض، وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، مما يبين لنا قدرة مصادر التمويل الاستثماري الإسلامية على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته؛

توجيه المال نحو الإنفاق المشروع: أن يكون هذا التمويل في مشاريع مباحة من وجهة نظر الشرع؛

التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة: تربية روح الفرد على الأخلاق الفاضلة والصفات الحسنة، فهو يربي فيه صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل مما يوفر فرص أكبر لنجاح المشروعات وبالتالي نجاح عملية التنمية؛

التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته: التركيز على تنمية طاقات الفرد والتركيز على حاجاته ومهاراته الريادية والإبداعية بحيث يكون التمويل الإسلامي قاعدة الانطلاق لهذه الطاقات والإبداعات التي يعول عليها في تقدم المجتمع.

٢,٣. صيغ التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

يحتوي التمويل الإسلامي على صيغ عديدة تختلف باختلاف الأسلوب القائمة على أساسه وهي:

أ. صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار: تتمثل هذه الصيغ فيما يلي:

أولا: صيغة المضاربة: وهي اتحاد المال المقدم من أحد الأطراف والعمل المقدم من طرف آخر بهدف تنفيذ مشروع استثماري ما، بحيث يقدم البنك المال اللازم للصفقة ويقدم صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة جهده، ويصبح الطرفان شريكان في الغنم والغرم. ويطلق على الطرف الأول رب المال أو المقارض الذي عليه أن يتحمل عبء الخسارة لوحده إذا ما وقعت، أما الطرف الثاني فيطلق عليه رب العمل أو المضارب الذي له نصيب في الربح وفقا للنسب المتفق عليها. أما الخسارة فلا يتحمل منها المضارب شيئا طالما لم يثبت تقصير أو تعمد من قبله. وهناك نوعان من المضاربة:

ـ **المضاربة المطلقة:** وفيها يترك حرية التصرف للمضارب طبقا لأحكام الشريعة والعرف التجاري؛

ـ **المضاربة المقيدة:** وتتمثل في المضاربة المقيدة بمكان أو زمان أو نوع من المتاع أو السلع، أو لا يتم البيع أو الشراء إلا من شخص معين، أو أي شرط يضعه رب المال لتقييد المضارب طالما كان ذلك في إطار الشرع. هذا النوع من المضاربة هو السائدة لكونه أكثر انضباطا من المضاربة المطلقة، فضلا عن كونه يتيح للبنوك متابعة أموالها بالوجه السليم. ومن الشروط الأساسية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمضاربة:

- ✓ أن يكون المال الممول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بطريقة المضاربة نقدا؛

- ✓ أن يكون رأس المال عينا لا دينا في ذمة المضارب، أي أن يكون رأس المال حاضرا عند التصرف؛
- ✓ أن يكون لرأس المال الممول جنس وصفة حتى لا تؤدي جهالة رأس المال إلى جهالة العائد منه؛
- ✓ أن يكون رأس المال الممول حاضرا ويمكن استعماله بحرية تامة من طرف المضارب وبكل سهولة الأمر الذي يسهل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويزيد من نمو العائد؛
- ✓ تعيين المدة اللازمة والكافية لتمويل أي مشروع صغير أو متوسط عن طريق المضاربة؛
- ✓ أن تكون حصة كل من المضارب والممول في العائد من الاستثمارات مشترك ومعلوم وشائع[١].

ثانيا: صيغة المشاركة: التمويل بالمشاركة يتم عن طريق قيام البنك بتقديم حصة من إجمالي التمويل اللازم لتنفيذ مشروع ما على أن يقدم الشريك الآخر (طالب التمويل من البنك) الحصة المكملة، زيادة على قيامه بإدارة عملية المشاركة والإشراف عليها. وعلى هذا الأساس يتم تقسيم الأرباح، حيث يأخذ البنك نصيبه منها تبعا لحصته في رأس المال؛ بينما يشمل نصيب الطرف الآخر حصته من الأرباح نظير إدارته للمشروع وعمله بالإضافة إلى نسبته من الأرباح حسب حصته في رأس المال. ومنه فالبنك يعتبر شريكا وليس دائنا كما هو الحال في البنوك التقليدية، وتشمل المشاركة عدة أشكال نذكر منها:

ـ **المشاركة الثابتة في رأس المال:** ويقصد بها أن يبقى لكل طرف حصته الثابتة في المشروع إلى حين الانتهاء منه؛

ـ **المشاركة المنتهية:** تتضمن توقيتا معينا للتمويل، وسميت كذلك لأن الشركاء حددوا بينهم أجلا محددا؛

ـ **المشاركة المتناقصة:** يتم بموجبها الإقرار للشريك أن يحل محل البنك في ملكية المشروع دفعة واحدة أو على مراحل. وتلاءم صيغة التمويل بالمشاركة المشروعات الصغيرة للمبررات التالية:

- ✓ مرونة أسلوب المشاركة في إمكانية تمويل أي مشروع سواء كان صغيرا أو متوسطا ولا سيما المشاركة المنتهية بالتمليك حيث تمكن الشريك من تملك المشروع؛
- ✓ إمكانية استفادة تلك المنشآت وخاصة الإنتاجية من استخدام اسم المصرف عند تسويق منتجاتها؛
- ✓ مساهمة صاحب المنشأة في حصة من التمويل يجعله حريصا على نجاح المنشأة؛
- ✓ زيادة ربحية المصرف مع زيادة نمو نشاط المنشأة؛
- ✓ مساهمة المشاركة بطريقة مباشرة في التنمية الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة للدخل القومي[٢].

ثالثا: صيغة المزارعة: وهي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها، ومعناه هنا: هو إعطاء الأرض لمن يزرعها على أن يكون له نصيب بجزء شائع، مما يخرج منها كالنصف أو الثلث أو وفق ما يتفقان عليه. وهناك صيغة أخرى تشبهها وهي المغارسة، وتكون في الأشجار، حيث يقوم العامل بغراسة

---

[١]. زبير عياش وسميرة مناصرة (٢٠١٦)، **التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، العدد ٣، ص ص ١٢١-١٢٢.

[٢] معطي لبنى (٢٠١٤)، **أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق**، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، المجلد ٢، العدد ٠١، ص ص ٣٣٦-٣٣٩.

الأرض بيضاء لحساب صاحبها حتى إذا أصبح ذلك الشجر منتجا أخذ العامل جزءا من الأرض والشجر كأجرة له على ذلك؛

رابعا: صيغة المساقاة: هي عقد بين اثنين على القيام بمؤنة شجرة أو نبات بصيغة نحو ساقيت أو لفظ عاملت[١].

ب. صيغ التمويل القائمة على المديونية: تسمح صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المديونية بتوظيف وتشغيل المدخرات وتنميتها بما يتناسب مع أحكام الريع الإسلامي، وتتمثل هذه الصيغ في الآتي:

أولا: صيغة بيع المرابحة: وهي بيع بضاعة بنفس السعر الذي اشتراها بها البائع مع إضافة ربح معلوم بنسبة من سعر الشراء أو مبلغ إضافي محدد مسبقا بناء على وعد بالشراء من العميل، أما المرابحة المصرفية فيقصد بها اتفاق يبيع بموجبه البنك الإسلامي للعميل بسعر التكلفة إضافة إلى هامش الربح المتفق عليه أصلا من نوع معين تم شراؤه وحيازته من قبل البنك الإسلامي بناء على وعد بالشراء من العميل قد يكون ملزما وقد يكون غير ملزم.

ثانيا: عقد الإيجار: تطبق البنوك الإسلامية صيغة الإجارة وتتم بتقديم خدمات للعملاء بطلب منهم، متمثلة في تأجير مباني وآلات ومعدات مختلفة لينتفعوا من خدماتها، وهذا في حالة عدم إمكانية العميل تسديد قيمتها، أو لكون احتياجه إليها ليس احتياجا دائما وإنما لفترة محدودة، فإنه يطلب الحصول على حق الانتفاع بالمنقولات والعقارات خلال مدة معينة مقابل ثمن معلوم يدفعه دوريا.

ثالثا: بيع السلم: هو عبارة عن الصيغة التي وفقها يشتري البنك من العميل بثمن حال سلعة موصوفة وصفا كاملا مؤجلة التسليم إلى موعد محدد، وهو يتم بتقديم طلب تمويل بطريقة السلم من قبل العميل والذي يحدد فيه كل المواصفات الدقيقة للسلعة محل البيع، بعدها يقوم البنك بدراسة الطلب، فإذا ما وجده مناسبا له وافق عليه وأشعر العميل بذلك، ليتم توقيع عقد السلم، حيث يدفع البنك كامل المبلغ الذي تم الاتفاق عليه وقت التوقيع، وذلك عن طريق فتح حساب له وإيداع المبلغ فيه، وللبنك حق في التصرف في تلك السلعة بعد تسلمها، فهو إما يبيعها بنفسه بثمن حال أو مؤجل، وإما أن يوكل العميل ببيعها لقاء أجر أو بدونه.

رابعا: الاستصناع: من خلال هذا البيع يعبر البنك الإسلامي عن رغبته في استصناع السلعة بناء على طلب صناعتها من الصانع، ويتم تحديد السلعة وثمنها ووقت تسليمها في عقد الاستصناع حيث يدفع البنك ثمن السلعة معجلا ثم يحصل على السلعة، ويقوم البنك الإسلامي من خلال علاقته مع الصناعيين والتجار ببيع هذه السلعة بثمن عاجل أو مؤجل[٢].

---

[١] عبد الرزاق معايزية، جمال سالمي (٢٠١٨)، **صيغ وأساليب التمويل الإسلامية وسبل تطبيقها في البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد ٩، ص ص ٨٩١-٨٩٢.

[٢]. نقادي حفيظ (٢٠١٨)، **صيغ تمويل المشاريع من البنوك الإسلامية**، مجلة الحقيقة، المجلد ١٧، العدد ٠٤، ص ص ٢٤٨-٢٥٠

ت. صيغ التمويل القائمة على الإعانات: تبعا لهذا الأسلوب يمكن للبنوك الإسلامية أن تمول المشاريع الصغيرة وفق عدة صيغ من أهمها نذكر:

أولا: القرض الحسن: يتم بموجبه دفع مبلغ مالي على أن يتم رده في الزمان والمكان المتفق عليهما وتستمد القروض الحسنة صفتها الشرعية من قوله ـ: +**من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله أجر كريم**_ [سورة الحديد: الآية ١١].

كما نصت القوانين التأسيسية للبنوك الإسلامية على تبني هذا الأسلوب الذي يلتزم المقترض فيه بإرجاع المبلغ المقترض فقط دون زيادة، لأن النشاط الأساسي للبنك الإسلامي هو التمويل والاستثمار وفقا للأساليب التي تقرها الشريعة الإسلامية.

ثانيا: الزكاة: تعتبر الزكاة طهارة ونماء للأموال المستثمرة، كما أنها في المقابل عقاب للأموال المعطلة وبشدة، فالمال الذي لا يستثمر ينقص منه ما يزيد عن ربعه خلال اثني عشرة سنة فقط، مما يدفع أصحاب الأموال للتفكير في استثمار مدخراتهم، ولقد حاولت البنوك الإسلامية الاستفادة من هذا الركن الإسلامي من خلال تطبيق فريضة الزكاة على أرض الواقع[١].

المحور الرابع: دور التمويل الإسلامي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا

١,٤. مخاطر جائحة كورونا على التمويل الإسلامي

لا ريب في أن تفشي فيروس كورونا أثر على التمويل الإسلامي وأدى إلى المخاطر التالية:

- أدى الإغلاق لمنع انتشار الفيروس إلى انخفاض نشاط المؤسسات المصرفية والمالية نتيجة تقييد حركة الأفراد والأسر والشركات؛

- خسارة الشركات التي توقفت عن العمل جراء الوباء لجزء من عائداتها، بسبب زيادة التخلف عن السداد الناتجة عن تقلص الأنشطة الاقتصادية وخفض التصنيف الائتماني لبعض المؤسسات في الصناعات المتأثرة بشدة، وبالمثل فإن الأسر والأفراد الذين فقدوا وظائفهم أو تم إجازتهم قل دخلهم وبالتالي عجزوا على سداد قروضهم، مما أثر سلبا على إيرادات المؤسسات المصرفية؛

- أصبحت إيرادات البنوك أقل، حيث انخفض الطلب على خدماتها بسبب الوباء؛

- انخفاض التدفقات النقدية المحصلة من سداد القروض أدى إلى انخفاض السيولة النقدية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، كما أدت السحوبات من قبل المودعين لتلبية احتياجاتهم التمويلية إلى تعرضها إلى ضغوط شديدة أثرت بشكل كبير على السيولة المتاحة؛

[١]. معطي لبنى (٢٠١٤)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٤٣-٣٤٤.

- تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي مخاطر تشغيلية نتيجة الصعوبات التي تواجهها في تنفيذ وإدارة أعمالها التجارية نتيجة تعطل الأعمال بسبب التغييرات في عمل الموظفين الناجمة عن ترتيبات وإجراءات الاستجابة لتداعيات حائحة كوفيد على قطاع التمويل الإسلامي.

٢,٤. دور التمويل الإسلامي للتعافي من وباء كورونا

هناك بعض الجوانب الرئيسة للتمويل الإسلامي والذي تجعله مناسبا لتحقيق التعافي من تداعيات وباء كورونا (كوفيد-١٩) نذكر منها:

- إن فلسفة التمويل الإسلامي القائمة على التكافل الاجتماعي ومساعدة الفقراء يمكن أن تساهم في معالجة حالة الطوارئ التي فرضها وباء كورونا والاستعداد للتعافي من خلال تقليص حجم الديون المتراكمة على الأفراد إذ يمكن أن تكون الزكاة مكونا مهما في برامج الدعم لتحقيق التعافي؛

- يسعى التمويل الإسلامي إلى تجنب الاستثمار في الأنشطة الضارة اجتماعيا وإصدار ما يسمى بالصكوك الخضراء، وهي تلك الصكوك التي تكون متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة؛

- تمويل المعدات والمركبات والمصادر الأخرى لكسب الرزق وتمويل التجارة من الآليات الرئيسية التي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بواسطتها دعم التعافي من الوباء إذ تعد مواءمة أنشطتها التمويلية فرصة مهمة لهذه البنوك والمؤسسات للتخفيف من وطأة جائحة كورونا؛

- يمكن أن تكون للأوقاف مساهمات مهمة في القدرة على الصمود في وجه الوباء، إذ أن الأصول المالية أو غير المالية مثل الأراضي أو المباني المخصصة بشكل دائم للأغراض الاجتماعية يمكن أن تكون وسيلة مهمة لأصحاب المصلحة للمساهمة في البنية التحتية الاجتماعية التي تساعد الدول على التعافي بشكل أفضل من تداعيات الوباء[١].

٣,٤. معوقات تفعيل دور التمويل الإسلامي

لا ريب في أن التمويل الاسلامي، تعترضه العديد من المعوقات التي تقف حجرة عثرة في تطوره وتعميمه بما يتميز به من تعدد في صيغ التمويل:

- ✓ التمويل الإسلامي بحاجة لتعزيز أسس الشفافية، وإرساء بنية تحتية مناسبة، حيث أن هناك فجوتين رئيسيتين في البنية التحتية، إن السوق الثانوي غير ملائم، ويحتاج إلى التغير لتحقيق النمو المستدام كما أن هذه المسألة بحاجة إلى الوقوف عندها وحل مبتكر؛
- ✓ الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل مازالت غي كافية، وهذا تحدي كبير أمام قطاع التمويل الإسلامي، فصيغ التمويل الإسلامي تحتاج في تطبيقها لنوعية خاصة من العاملين، لدرجة تجعل توافر هذه النوعية عقبة رئيسية تحول دون إمكانية تطبيقها؛

[١]. سامي مباركي وسامية مقعاش (٢٠٢١)، **التمويل الإسلامي في مواجهة تحديات التحول الرقمي وتداعيات جائحة كورونا**، مجلة الأصيل، المجلد ٥، العد د١، ص ص ١٦٥-١٦٨

- ✓ افتقار التمويل الإسلامي إلى آلية تقييم المخاطر، وفقدان عنصر التنوع والابتكار إلى جانب عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة وصريحة تحدد آلية عمل هذا القطاع؛
- ✓ عدم وجود أي قانون واضح أو تشريع مفصل يحدد طبيعة عمل المنتجات المالية الإسلامية التي يتم طرحها[١].

الخاتمة:

من خلال ما تم سرده، تبين لنا أنه بسبب انتشار جائحة كورونا وجدت الدول نفسها أمام تحدي كبير. فهي تريد من جهة الحد من الإصابات ومن جهة أخرى الحفاظ على النشاط الاقتصادي؛ وبسبب إجراءات الوقائية التي اتخذتها، ومن أجل تجاوز الآثار المترتبة على عمليات الإغلاق، استدعى البحث عن حلول للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر بمثابة العمود الفقري للاقتصاد باعتبارها تمثلا بلا منازع قاطرة للتنمية الاقتصادية، إذ يعد التمويل الإسلامي الحل الأمثل لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ يساعد في دعم استقرارها المالي.

النتائج:

اعتمادا على ما تم عرضه وتقديمه في الدراسة، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تعاني جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة الحصول على التمويل اللازم لدرجة أنها تعتبر مشكلة رئيسية لهذه المؤسسات وبشكل كبير في الدول النامية؛

- التمويل الإسلامي إطار شامل من أنماط ونماذج والصيغ المختلفة التي تضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية؛

- أن صيغ التمويل الإسلامي توفر قنوات عديدة تحقق المرونة في اختيار الصيغة المناسبة، وأنها تمثل عاملا مشجعا لتبنيها؛

- صيغ التمويل الإسلامي تملك من الخصائص والسمات ما يحول دون وجود مشكلات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما تتضمنه من مزايا لا توجد في غيرها من أنظمة التمويل التقليدي فهي تتسم بالتنوع والتعدد؛

- يرتبط التمويل الإسلامي ارتباطا وثيقا بالجانب المادي الاقتصادي، فهو لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنما على أساس مشروع استثماري معين، تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة من قبل كل من الممول والمستفيد.

[١]. حسين عبد المطلب الأسرج (٢٠١٢)، **دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال المغرب، ص ١٧.

المقترحات: من خلال النتائج المتوصل إليها بالإمكان الإشارة لعديد من النقاط كمقترحات، يمكن أن تساهم في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونوجزها في الآتي:

- العمل على توسيع استخدام صيغ التمويل البنكي الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة حصة البنوك الإسلامية من الحصة الإجمالية لتمويل هذا النوع من المؤسسات؛

- يجب على البنوك الإسلامية أن تعمل بشكل جاد على دراسة صيغ تمويلية جديدة أكثر فاعلية وأكثر قدرة على تحقيق التوازن مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يجب أن تراعي هذه الصيغ الجديدة اختلاف مجالات وتخصصات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل منها أكثر قدرة على ترجمة مصالح البنك والمؤسسة؛

- ضرورة أن يولي الباحثون موضوع التمويل البنكي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كامل الاهتمام من حيث التوسع في دراسة أهم مصادر التمويل للمؤسسات وتقييم مدى كفائتها في دعم ذلك القطاع.

قائمة المراجع:

[١] أحمد فايز الهرش (٢٠٢٠)، **أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-١٩**، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد ٢، العدد ٠٢.

[٢] أحمد جابر بدران (٢٠١٥)، **مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي**، مجلة المسلم المعاصر، لبنان، العدد ١٥٦.

[٣] بوزيد عصام (٢٠١٠)، **التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير- غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجوائر.

[٤] بوشرف جيلالي وفوزية بوخبزة (٢٠١٤)، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم- الجزائر.

[٥] بخيتي على وبوعوينة سليمة (٢٠٢٠)، **المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد ١٢، العدد ٤.

[٦] حسين عبد المطلب الأسرج (٢٠١٢)، **دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال المغرب.

[٧] حنان عيسى ملكاوي (٢٠٢٠)، **تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي**، نشرية الألكسو العلمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة، العدد ٠٢.

[٨] زبير عياش وسميرة مناصرة (٢٠١٦)، **التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، العدد ٠٣.

[٩] سامي مباركي وسامية مقعاش (٢٠٢١)، **التمويل الإسلامي في مواجهة تحديات التحول الرقمي وتداعيات جائحة كورونا**، مجلة الأصيل، المجلد ٥، العدد ٠١.

[١٠] ضوء المكان بوزبرة ومبروك ساحلي (٢٠٢١)، **تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على الأمن النسائي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للأمن النسائي، المجلد ٦، العدد ٠٢.

[١١] علاء عباس ومحمد السلامي (٢٠١٨)، **ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية

[١٢] علي فلاح مفلح الزعبي (٢٠١٦)، **ريادة الأعمال-صناعة القرن الحادي والعشرين-**، دار الكتاب الجامعي، لبنان، ط ١

[١٣] عبد الرزاق معايزية وجمال سالمي (٢٠١٨)، **صيغ وأساليب التمويل الإسلامية وسبل تطبيقها في البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد ٠٩.

[١٤] كمال كاظم جواد وكاظم أحمد البطاط (٢٠١٦)، **الصناعات الصغيرة و دور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها**، دار الأيام، عمان، الأردن، الطبعة الأولى

[١٥] كرامة مروة وآخرون (٢٠٢٠)، **تأثيرات الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تّأثير فيروس كورونا كوفيد-١٩ على الاقتصاد الجزائري نموذجا**، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد ٢ ، العدد ٠٢.

[١٦] محمد عبد الحميد محمد فرحان (دون سنة نشر)، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة- دراسة لأهم مصادر التمويل-**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية

[١٧] مصطفى يوسف كافي (٢٠١٦)، **ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١

[١٨] مصطفى يوسف كافي (٢٠١٧)، **إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة**، دار الحامد للنشر، عمان، الطبعة الأولى.

[١٩] معطي لبنى (٢٠١٤)، **أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق**، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، المجلد ٢، العدد ٠١.

[٢٠] نقادي حفيظ (٢٠١٨)، **صيغ تمويل المشاريع من البنوك الإسلامية**، مجلة الحقيقة، المجلد ١٧، العدد ٠٤.

[٢١] هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، الطبعة الأولى، دارالحامد، الأردن.

Site Web:

http://www.sktnewsarabia.com **(accessed on janvier 01,2022)**

ثانيا: البحوث السياسية

واقع الاتحاد المغاربي وتحديات الممارسة الديمقراطية

أد. إدريس لكريني

مدير مختبر الدراسات الدستورية وتحليل الأزمات والسياسات ورئيس منظمة العمل المغاربي، المغرب

البريد الالكتروني:drisslagrini@yahoo.fr

تاريخ تقديم للنشر: ٢٣/ ٢٠٢٢/٣ الموافقة على النشر: ١٥/٦/ ٢٠٢٢

ملخص.

على عكس عدد من التجمعات الإقليمية التي استثمرت التحولات الدولية التي أعقبت فترة نهاية الحرب الباردة لصالحها، وحوّلت الأزمات والنزاعات إلى فرص حقيقية، دعمت معها الممارسة الديمقراطية داخل فضاءاتها الإقليمية، ونجحت في جلب عدد من الرساميل الاستثمارية إلى منطقتها، فإن جمود الاتحاد المغاربي حرم الدول المغاربية وشعوبها من الاستفادة من مختلف الاستثمارات الدولية التي تعدّ مدخلا للقضاء على عدد من الإكراهات الاجتماعية، وجعلها على رأس الفضاءات الإقليمية الأقل ارتباطا من الناحية الاقتصادية والتجارية، ما يكلف شعوب المنطقة الكثير من الخسائر، ويعرض دولها لمزيد من الهدر الاقتصادي والاستراتيجي.

تشير مختلف التقارير والدراسات إلى أن العوامل التي تقف خلف هذا الجمود متعددة، وعلى رأسها غياب إطار قانوني ومؤسساتي منفتح وديمقراطي يؤطر عمل الاتحاد.. إلى جانب عدد من الأسباب الموضوعية الأخرى.

وفي مقابل ذلك، تبرز مسيرة الاتحاد الأوربي أنه استفاد بشكل كبير في تطوره من الأجواء الديمقراطية التي شهدتها مختلف الأقطار الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية، قبل أن يسهم من جانبه في تعزيز المسلسل الديمقراطي في مناطق عدة من أوربا الغربية والشرقية، وبخاصة وأن الانضمام إلى هذا التكتّل يظل مشروطا بإعمال مجموعة من الإصلاحات والتدابير الاقتصادية والسياسية واحترام حقوق الإنسان.

فالممارسة الديمقراطية التي سادت في عدد من دول أوربا بعد ويلات الحرب العالمية الثانية، دفعت بمجمل بلدان القارة إلى نبذ خلافاتها التاريخية المتراكمة، واستحضار مصالح شعوبها الاستراتيجية، لتجعل من الاتحاد الأوربي نموذجا رائدا في الاندماج والوحدة.

La réalité de l'Union du Maghreb et les défis de la pratique démocratique

Dr Driss Lagrini – Directeur du Laboratoire d'études constitutionnelles et d'analyse des crises et des politiques, président de l'Organisation D'action Maghrébine, Maroc

Contrairement à un certain nombre de groupements régionaux qui ont investi dans les évolutions internationales après la fin de la guerre froide et qui ont transformé les crises et les conflits en véritables opportunités, en soutenant la pratique démocratique au sein de leurs espaces régionaux et en attirant un certain nombre des capitaux d'investissement vers leur région, la stagnation de l'Union maghrébine a privé les pays maghrébins et ses peuples de bénéficier des divers investissements internationaux permettant d'éliminer un certain nombre de contraintes sociales, ce qui la rend parmi les espaces régionaux les moins connectés en termes économiques et commerciaux, cette situation de statut quo coûte énormément de pertes aux peuples de la région, et expose leur pays à plus de dégâts économiques et stratégiques.

Maints rapports et études indiquent que les facteurs à l'origine de cette impasse sont multiples, au premier rang desquels figure l'absence d'un cadre juridique et institutionnel ouvert et démocratique qui encadre le travail de l'Union, ainsi qu'un certain nombre d'autres raisons objectives.

En revanche, l'expérience de l'Union européenne démontre jusqu'à quelle point l'atmosphère démocratique qui caractérise les différents pays européens après la seconde guerre mondiale a bien servi la réussite de ce projet communautaire, avant de contribuer, pour sa part, au renforcement du processus démocratique dans plusieurs régions d'Europe occidentale. et d'Europe de l'Est, résultat de la conditionnalité préalable à l'adhésion à ce bloc unifié qui prône la mise en œuvre d'un ensemble de réformes, de mesures économiques et politiques, et le respect intransigeant des droits de l'homme.

La pratique démocratique qui a prévalu dans nombre de pays européens après le drame de la Seconde Guerre mondiale a incité tous les pays du continent à se défaire de leurs divergences historiques accumulées, et à prioriser les intérêts stratégiques de

leurs peuples, pour faire de l'Union européenne un modèle pionnier de l'intégration et de l'unité.

Dans cette étude, nous essaierons de nous situer dans le contexte historique de l'Union du Maghreb et de ses composantes (premièrement), puis d'aborder les menaces et risques communs (deuxièmement), avant de conclure en mettant en lumière l'Union du Maghreb et les exigences d'une réforme démocratique.

مقدمة:

تزداد التّحدّيات التي تواجه المنطقة المغاربية في أبعادها الداخلية والخارجية يوما بعد يوم، ما يفرض استحضار مصالح الشعوب والالتفات إلى الأصوات البنّاءة، وبلورة مواقف جريئة تدعم طيّ الخلافات واستثمار المقومات المتوافرة خدمة للمستقبل، بدل هدر الزمن والإمكانات في صراعات ضيقة، ومفلسة لن تكون في صالح المنطقة برمتها حاضرا أو مستقبلا.

على عكس بعض التجمعات الإقليمية التي استثمرت التحولات الدولية لصالحها، وحولت الأزمات والنزاعات إلى فرص حقيقية، دعمت معها الممارسة الديمقراطية داخل فضاءاتها الإقليمية، ونجحت في جلب عدد من الرساميل الاستثمارية إلى منطقتها، فإن جمود الاتحاد حرم الدول المغاربية وشعوبها من الاستفادة من مختلف الاستثمارات الدولية التي تعدّ مدخلا للقضاء على عدد من الإكراهات الاجتماعية، وجعلها على رأس الفضاءات الإقليمية الأقل ارتباطا من الناحية الاقتصادية والتجارية، ما يكلف شعوب المنطقة الكثير من الخسائر، ويعرض دولها لمزيد من الهدر الاقتصادي والاستراتيجي.

وتشير مختلف التقارير والدراسات إلى أن العوامل التي تقف خلف جمود الاتحاد متعددة، وعلى رأسها غياب إطار قانوني ومؤسساتي منفتح وديمقراطي يؤطر عمل الاتحاد.. إلى جانب عدد من الأسباب الموضوعية الأخرى.

فمسيرة الاتحاد الأوربي، تؤكد أنه استفاد بشكل كبير في تطوره من الأجواء الديمقراطية التي شهدتها مختلف الأقطار الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية، قبل أن يسهم من جانبه في تعزيز المسلسل الديمقراطي في مناطق عدة من أوربا الغربية والشرقية، وبخاصة وأن الانضمام إلى هذا التكتّل يظل مشروطا بإعمال مجموعة من الإصلاحات والتدابير الاقتصادية والسياسية[١] واحترام حقوق الإنسان.

ذلك أن الممارسة الديمقراطية التي سادت في عدد من دول أوربا بعد ويلات الحرب العالمية

[١] ـ لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص، يراجع، حسن نافعة: الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤

الثانية، دفعت بمجمل بلدان القارة إلى نبذ خلافاتها التاريخية المتراكمة، واستحضار مصالح شعوبها الاستراتيجية، لتجعل من الاتحاد الأوربي نموذجا رائدا في الاندماج والوحدة.

إن حالة الاتحاد المغاربي هي نتاج طبيعي للأوضاع السياسية القائمة داخل الأقطار المشكلة له، ومن شأن إحداث إصلاحات سياسية في هذه الأقطار الدفع بعجلة الاتحاد في زمن التكتلات الكبرى.

أهمية البحث:

ينطوي البحث في هذا الموضوع على أهمية كبرى، بالنظر إلى أن خيار التكتل أضحى ضرورة لا ترفا، في عالم، وهو ما تنبهت له الكثير من الدول التي استطاعت أن تحول الكثير من الإكراهات والتحديات إلى فرص للتنمية وتعزيز الممارسة الديمقراطية.

كما تتجلى أهمية الموضوع، في أن الدول المغاربية لم تستثمر المقومات المتوافرة في تجلياتها المختلفة، لإرساء تكتل واعد وقادر أن يوقف نزيف الهدر الذي يطال المنطقة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية..

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى رصد أهمية المدخل الديمقراطي في إرساء تكتلات إقليمية وازنة، مع استحضار تجربة الاتحاد الأوربي في هذا الخصوص، والدروس المستفادة مغاربيا.

مشكلة البحث:

يتمحور البحث حول مشكلة أساسية، تتعلق بمحاولة فهم أسباب الجمود الذي يعيشه الاتحاد المغاربي رغم المخاطر والتحديات المختلفة التي تواجه المنطقة، ورغم الإمكانيات المتوافرة والتي تقتضي طي الخلافات والتفاعل بشكل إيجابي مع تطورات المحيطين الإقليمي والدولي، حيث يتم التركيز في هذا الخصوص على المدخل الديمقراطي داخل هذه البلدان، كأساس لبناء اتحاد مغاربي في مستوى الانتظارات والتحديات المطروحة..

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من فرضية محورية تحيل إلى أن اعتماد إصلاحات سياسية تدعم تعزيز الممارسة الديمقراطية داخل الدول المغاربية، من شأنه أن ينعكس إيجابا على "دمقرطة" الاتحاد المغاربي نفسه؛ وتفعيل آلياته، بما يخدم مصالح المنطقة على عدة مستويات.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهجين التاريخي والمقارن، كسبيل لرصد التطورات التي أنضجت فكرة الاتحاد المغاربي، وكذلك التطورات التي شهدها الاتحاد الأوربي في هذا الخصوص، مع رصد التطور التاريخي للاتحاد المغاربي.

سيتم تناول الموضوعات السابقة من خلال ثلاث محاور، الاول، السياق التاريخي للاتحاد المغاربي ومقوماته، والمحور الثاني، التهديدات والمخاطر المشتركة، المحور الثالث، الاتحاد المغاربي ومتطلبات الإصلاح الدّيمقراطي.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الكتابات التي رصدت الموضوع من زوايا مختلفة، كما هو الشأن بالنسبة للمؤلف الجماعي الذي أشرف عليه الدكتور عبد الجليل التميمي والموسوم: الديمقراطية والتنمية المستدامة بالمغرب العربي وأوربا، والصادر في عام ٢٠١٠، وكذلك هناك مؤلف آخر أشرف عليه الدكتور محمد السبيطلي حول المغرب العربي.. تعثر الانتقال الديمقراطي وصعوبات اقتصادية، حصيلة ٢٠١٦ و٢٠١٧، صدر عام ٢٠١٧ عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بالإضافة إلى دراسة تتناول موضوع التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، للدكتور امحمد الداسر، ومقالة أخرى للأستاذ مهدي تاج حول مشروع المغرب العربي: فرصة التحول الديمقراطي منشورة بمركز الجزيرة للدراسات، ثم هناك دراسة كتبها الأستاذ فؤاد أعلوان حول الانتخابات والانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية: المغرب، الجزائر وتونس نموذجًا، نشرت في عام ٢٠٢١ بموقع رواق عربي.. وهذه الكتابات رصد في مجملها مسار التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية من حيث فرصه وإشكالاته، مع طرح مجموعة من الخلاصات والتوصيات في هذا الشأن.

غير أن دراستنا فهي تحاول أن ترصد أهمية تعزيز الديمقراطية في البلدان المغاربية، وانعكاساتها المحتملة على دعم الاتحاد المغاربي و"دمقرطة" آلياته، تبعا لتجارب دولية رائدة، كما هو الأمر بالنسبة للاتحاد الأوربي.

المحور الأول، السياق التاريخي للاتحاد المغاربي ومقوماته

ظلّ إحداث تكتل المغاربي، حلما يراود قادة الحركات الوطنية المغاربية التي نسقت جهودها لمواجهة الاحتلال الأجنبي، ورسمت معالم هذا الإطار وآفاقه عبر لقاءات تاريخية، قبل الإعلان الرسمي عن ميلاد الاتحاد في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي.

بدأت أولى الخطوات الساعية لبناء اتحاد مغاربي في عام ١٩٤٧، خلال اجتماع ضمّ عددا من قادة المقاومة المغاربيين في القاهرة، وتعززت هذه المحاولات باللقاء الهام الذي انعقد بمدينة طنجة (شمال المغرب) في عام ١٩٥٨ وضمّ عددا من الأحزاب الوطنية المغاربية (جبهة التحرير الوطني الجزائري، والحزب الحرّ الدستوري من تونس وحزب الاستقلال من المغرب) شكّل مناسبة لرسم الأسس والمبادئ الأولى لبناء الاتحاد، ما مهد الطريق لإحداث اللجنة الاستشارية للمغرب العربي سنة ١٩٦٤، التي حرصت على إعداد الأجواء المناسبة لبحث سبل التنسيق والتعاون في مختلف المجالات.. وقد توجّت هذه الجهود بإبرام معاهدة الاتحاد المغاربي[١] عام ١٩٨٩، التي خلفت آمالا واسعة في أوساط شعوب المنطقة. ومنذ ذلك الحين شهد مسار الاتحاد مدّا وجزرا، فيما ظلت الحصيلة بشكل عام، دون التطلعات والانتظارات، ودون التحديات والمخاطر المحيطة بالمنطقة في أبعادها التنموية والأمنية والاجتماعية..

ويبدو أن رموز حركات التحرّر ومهندسي الاستقلال في المنطقة، كانوا على وعي بأهمية التعاون والتنسيق لمواجهة تحديات مشتركة، سواء تعلّق منها بمجابهة المستعمر ومخططاته الهدامة، أو ببناء دول قوية في منطقة حبلى بالإشكالات والمخاطر، أو توظيف الإمكانيات المتاحة للاستئثار بمكانة محترمة بين الأمم. كما أنهم استوعبوا مبكرا حجم القواسم المشتركة والمقوّمات الداعمة لبناء مغاربي قويّ، في أبعادها الثقافية واللغوية والحضارية والجغرافية والتاريخية..

تشير الممارسة إلى أن هناك هدرا ملحوظا للفرص ولمختلف المقومات والعناصر المشتركة الداعمة لبناء تكتل مغاربي وازن، بما يكلف المنطقة المزيد من الخسائر والانتظار.

لقد فتحت أجيال اليوم أعينها على واقع الخلافات المغاربية التي تذكيها بعض القنوات الإعلامية والمواقف السياسية غير المحسوبة، وهي خلافات كتب لها أن تشوّش بشكل حقيقي على مختلف المحطّات التاريخية المشرقة، والمقومات والمبادرات الداعمة لتواصل وتقارب شعوب المنطقة.

ثمّة مجموعة من العوامل المحفّزة على تفعيل الاتحاد المغاربي وتعزيز العلاقات بين أعضائه على كافة المستويات، تجسّدها المقومات البشرية والطبيعية والثقافية والاجتماعية والتاريخية.. والموقع الاستراتيجي الذي يطل على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

وتبرز الكثير من التجارب الدولية الرائدة أن امتلاك عناصر القوّة لا يكفي لتحقيق المصالح، بل يقتضي الأمر حسن توظيف هذه الإمكانيات وتوجيهها على نحو سليم بما يسمح بتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية. وتشير الكثير من المؤشرات إلى أن عالم اليوم هو عالم التكتلات الكبرى بامتياز، في زمن

[١] ـ التسمية الرسمية للهيئة التي تمخضت عن المعاهدة هي "اتحاد المغرب العربي".

تنامت فيه التحديات والمخاطر في أبعادها الداخلية والخارجية، وفي عصر تشابكت فيه العلاقات بين الدول وتنامى البعد الاقتصادي فيها[١]..

شهد مسار الاتحاد مدّا وجزرا، تحكمت فيه طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف أعضائه التي تنوعت بين التناغم تارة والتوتر تارة أخرى إثر خلافات عابرة أو تاريخية، بالإضافة إلى الإكراهات والتحديات التي طالما فرضها الواقع الدولي المتحوّل، وبخاصة فيما يتعلق بعدد من الأزمات التي مست المنطقة[٢].

رافق هذا التأسيس آمال وانتظارات واسعة في أوساط الشعوب المغاربية، باتجاه تحقيق الوحدة والاندماج، وتجاوز مختلف الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية التي ترزح فيها أقطار المنطقة.

وبعد مرور زهاء ثلاث عقود على توقيع معاهدة مراكش، تبين أن الحصيلة كانت هزيلة بل وصادمة، بفعل الجمود المؤسساتي والسياسي للاتحاد وعدم تفعيل مختلف الاتفاقات المبرمة، أو اتخاذ مبادرات شجاعة على طريق تحقيق الوحدة والاندماج..

فعلاوة على عامل الإرث الاستعماري الذي تمخضت عنه مشاكل حدودية بين دول الاتحاد، وتداعيات قضية الصحراء، ثم غياب مشروع اقتصادي مغاربي واضح المعالم، دخلت بعض دول الاتحاد في أزمات سياسية داخلية أثرت في استقرارها..

ويوفّر توق الشعوب المغاربية إلى التواصل والوحدة، قاعدة أساسية تدعم قيام هذا التكتل، الذي سيسمح في كل الأحوال بإرساء دعائم تنمية إنسانية واعدة لأعضائه، تمكنها من ردم الهوية التي تفصلها عن دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، بالشكل الذي يمنحها وزنا وقوة تفاوضية أكبر بصدد عدد من الملفات الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية المشتركة..

حقيقة أن هناك مشاكل مختلفة تعوق هذا البناء، غير أن هذا الرهان يظلّ في حقيقة الأمر قدرا جماعيا، وضرورة استراتيجية، وحتما سيشكّل أولوية كبيرة بالنسبة للأجيال الصاعدة التي ستقتنع بجدواه وحيويته في عالم سمته التهافت والمخاطر العابرة للحدود.

---

[١]- تشير الكثير من الدراسات إلى الكلفة الاقتصادية الضخمة لعدم إرساء بناء مغاربي قوي ومندمج، وهو ما تعكسه المعادلة الاقتصادية مع الدول الأوربية التي تظلّ مختلفة وفي صالح دول الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط. انظر في ذلك، رفيقة صباغ وهند مهداوي: الشراكة الأورمتوسطية وأثرها على التجارة المغاربية البينية، مجلة الجامعة المغاربية، ليبيا، العدد عشرون، ٢٠١٧، ص ٧٦

[٢] - نذكر في هذا السياق، ظروف "العشرية السوداء" بالجزائر في سنوات التسعينيات، وكذلك الحصار الذي فرض على ليبيا بسبب قضية "لوكربي" المرتبطة بإسقاط طائرة "بان أميريكان" فوق الأجواء الإسكتلندية خلال نفس الفترة..

المحور الثاني، التهديدات والمخاطر المشتركة

إن عالم اليوم بقضاياه الكبرى وتحدياته المختلفة، هو عالم التكتلات بامتياز، كإطار يسمح بتكثيف الجهود وتعبئة القدرات لمواجهة الإشكالات التي تطرحها التحولات الداخلية أو تلك التي يفرضها المحيطان الإقليمي والدولي.

تتبوأ المنطقة المغاربية موقعا استراتيجيا هامّا، يجعلها في تفاعل دائم مع المتغيرات الإقليمية والدولية، فهي – وبالنظر لتموقعها في الضفة الجنوبية للمتوسط – تظل معنية بصورة مباشرة بتداعيات الهجرة بكل أشكالها، كما أن امتدادها بالمحاذاة مع دول الساحل والصحراء في إفريقيا يضعها بجوار ملتهب بتحدياته المختلفة التي يطرحها ضعف الدولة المركزية وتمدد الجماعات الإرهابية في هذه المنطقة، فيما تتأثّر باستمرار بمجمل الإشكالات التي تعيش على إيقاعها المنطقة العربية[١].

وأمام هذه المعطيات، يطرح السؤال حول كيفية تعاطي هذه الدول مع مجمل التحديات والإشكالات التي تفرضها هذه المخاطر، وما إذا كان هناك ميل للمقاربات الانفرادية، أم أن هناك قدر من التنسيق والتعاون في هذا الصدد؟

تحوّلت الكثير من دول المنطقة العربية في العقدين الأخيرين إلى فضاءات مضطربة، أسهمت في انتعاش وتزايد الجماعات المسلحة والمتطرفة.. وهو ما ينطبق على الصومال والعراق وسوريا.. وبعد أحداث ١١ سبتمبر من عام ٢٠٠١، ونتيجة للحملات التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التنظيمات الإرهابية، سعت الكثير من الجماعات الإرهابية إلى التموقع في المنطقة المغاربية، حيث ظهر تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"..

وتحت ضغط الإجراءات والتضييقات الصارمة التي اتخذتها مجمل دول المنطقة لمواجهة هذه الظاهرة، توجهت العديد من الجماعات الإرهابية نحو منطقة الصحراء والساحل الإفريقي، حيث ضعف الدولة المركزية وهشاشة الأوضاع الأمنية والاجتماعية.. وهو ما أتاح لها التمدّد في هذه المنطقة المعروفة بفراغها الأمني وهشاشتها الاقتصادية والاجتماعية، لتستقطب المجنّدين وتقيم التداريب، ولتمارس أساليب جديدة في عملياتها من حيث الاعتماد على التهريب واختطاف الأجانب وطلب الفدية.. ومما يعمق هذه المخاطر أكثر، انضمام عدد من المقاتلين المغاربيين إلى جماعات مسلحة متمركزة في عدد من بؤر التوتر بالمنطقة وغيرها، كما هو الشأن بالنسبة لجماعات "بوكو حرام" و"القاعدة"، و"داعش"..

[١] ـ انظر في هذا الصدد، د. إدريس لكريني: الدول المغاربية في دائرة الأزمات الإقليمية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ١٦٣ خريف ٢٠١٥، ص ٨٨ وما بعدها

وعلى الرغم من أن هذه التحديات تواجه الدول المغاربية مجتمعة، وتفرض قدرا من التنسيق والتعاون، إلا أن المقاربات الانفرادية تظل سيدة الموقف في هذا الشأن، بل إن مجمل المبادرات الرامية إلى تطويق خطر الإرهاب بالمنطقة، يكون مصدرها خارجيا، سواء من دول الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة الأمريكية.. ما يجعل المنطقة معرضة للمزيد من المخاطر والتحديات في هذا السياق.

فرضت الأوضاع المحتقنة في مالي حالة من الارتباك والحذر في المنطقة المغاربية لعدة اعتبارات، في علاقة ذلك بوجود فراغ أمني في منطقة الساحل والصحراء، وعدم قدرة التنظيمات الإقليمية في التعاطي بشكل فعال مع الأزمة (الاتحاد الإفريقي والاتحاد المغاربي..)، علاوة على استفادة الجماعات المسلحة في المنطقة من أسلحة هامة في أعقاب المتغيرات الأمنية بليبيا بعد رحيل القذافي، وتحوّل التراب "المالي" إلى "محج" لعدد من المقاتلين من جنسيات مختلفة..

ومما زاد من هذا الارتباك، تباين مواقف دول المنطقة إزاء الأزمة، بين من عبّر عن رفضه لتمدد "الإرهاب" في المنطقة وعن رغبته في مواجهته بكل الوسائل الزجرية المتاحة؛ مع الحرص على وحدة مالي، ومن انحاز للمقاربة السياسية ورفض التدخل الدولي في هذا المشكل، وبين من دعّم خيار طرح القضية أمام مجلس الأمن، لتجاوز التضارب في المواقف بشأن التعاطي مع المشكلة، ولاعتماد تدابير صارمة في مواجهة الجماعات المسلحة وحماية التجربة الديمقراطية الوليدة في مالي من الانحراف..

وبالعودة إلى الأزمة السياسية والأمنية الراهنة في ليبيا والتي شكلت عامل جذب لعدد من الجماعات المسلحة إلى المنطقة من جديد، مع فشل الفرقاء الليبيين في بلورة توافقات تدعم منع تطور الأمور نحو الأسو، والتي زاد من تعقدها وجود تدخلات أجنبية، في غياب مواقف مغاربية موحدة للتعاطي مع الموضوع[١].

والحقيقة أن كسب الاستقرار في ليبيا رهانا داخليا فقط، بل أضحى مطلبا مغاربيا، تمليه مجموعة من العوامل المتصلة بضرورة الحدّ من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية بالبلاد، وتأمين الفضاء المغاربي ضد المخاطر المتزايدة والعابرة للحدود من تهريب وجريمة منظمة وإرهاب.

[١] - لم يمنع ذلك من بروز مبادرات هامة اتخذتها بعض الدول المغاربية بشكل انفرادي، كما هو الشأن بالنسبة للمساعي التي قادها المغرب والتي أثمرت اتفاق الصخيرات في عام ٢٠١٥ ولقاءات طنجة وبوزنيقة في عام ٢٠٢٠، وغيرها من المبادرات، كتلك التي قادتها تونس في عام ٢٠١٧ والجزائر في عام ٢٠٢٠..

وأمام هذه الأوضاع، تقف مختلف الفصائل الليبية المتصارعة أمام مسؤوليات جسام في مرحلة مفصلية من تاريخ ليبيا، تفرض نهج حوار بنّاء يرتكز إلى الأولويات المشتركة ونبذ الخلافات، لتجاوز حالة الانقسام الحالي[١]، كما يتطلب الأمر دعما إقليميا مغاربيا لهذا الخيار الاستراتيجي.

إن الموقع الاستراتيجي الحيوي للمنطقة المغاربية كرابط بين قارتي إفريقيا وأوروبا، يجعلها معبرا تجاريا واقتصاديا عالميا هاما، وممرّا مفضلا للكثير من الراغبين في الهجرة بكل أصنافها.

لقد اعتمدت الدول الأوربية مجموعة من التدابير الرامية للحدّ من حركة التنقل بين ضفتي المتوسط خلال العقود الأخيرة، بل وسعت في كثير من الأحيان إلى الضغط على الدول المغاربية كي تلعب هذا الدور نيابة عنها.. وهو ما سمح بتزايد حدّة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كسبيل لتجاوز هذه الإجراءات والسيّاسات، لأجل الوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط.

ونتيجة لذلك، لم تعد الدول المغاربية مصدرا لهذه الظاهرة فقط، بل أضحت معبرا ومستقرا لعدد من الراغبين في الهجرة من مختلف البلدان من القارة الإفريقية وغيرها.. الأمر الذي أفرز مجموعة من الإشكالات القانونية والاجتماعية.. خصوصا وأن الظاهرة أصبحت تتم في إطار شبكات منظمة وعابرة للحدود.

وأمام التزايد الملحوظ في حدّة هذه الظاهرة مع تحولات الحراك في المنطقة، وضعف مراقبة الحدود البرية والبحرية، والارتباك الواضح في التعاطي الأوربي مع الظاهرة، بفعل تغليب الهواجس الأمنية على حساب الجوانب الإنسانية.. وتزايد عدد الغرقى في المتوسط.. أضحى تنسيق المواقف والسياسات المغاربية أمرا ضروريا، للتعاطي الشمولي والبنّاء مع الموضوع، وبلورة مواقف أكثر ندّية في مواجهة الضغوطات الأوربية الواردة في هذا الخصوص.

المحور الثالث، الاتحاد المغاربي ومتطلبات الإصلاح الدّيمقراطي

يبدو أن الاتحاد المغاربي لم يراوح بعد مكانه، ولم تتبلور بعد الإرادة السياسية الكفيلة بتطويره ليكون في حجم طموحات شعوب المنطقة وتطلعاتها.

ففي الوقت الذي حققت فيه مجموعة من الدول إنجازات اقتصادية واجتماعية وسياسية.. في إطار تكتلات قوية، في كل من أوربا (الاتحاد الأوربي) وأمريكا (الأنديز) وآسيا (النمور الأسيوية)، فإن الدول المغاربية وعلى الرغم من الإمكانيات المتاحة، فشلت في إرساء تنظيم إقليمي قوي، قادر على

[١] - لمزيد من التفاصيل حول هذا الشأن، يراجع، رشيد خشانة: هل تحث ليبيا الخطى إلى التقسيم؟ مجلة شؤون ليبية، العدد ١١، جوان/ يونيو ٢٠١٩، ص ١٠ وما بعدها

رفع التحديات الداخلية والخارجية، ما يجعل المنطقة ضمن أكثر النظم الإقليمية عرضة للتأثر السلبي بالتحولات الدولية الحاصلة على الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية..

وتشير مختلف التقارير والدراسات إلى أن العوامل التي تقف خلف جمود الاتحاد متعددة، وعلى رأسها غياب إطار قانوني ومؤسساتي منفتح وديمقراطي يؤطر عمل الاتحاد..

فعلى عكس بعض التجمعات الإقليمية التي استثمرت التحولات الدولية لصالحها ونجحت في جلب عدد من الرساميل الاستثمارية إلى منطقتها، فإن جمود الاتحاد حرم الدول المغاربية وشعوبها من الاستفادة من مختلف الاستثمارات الدولية التي تعد مدخلا للقضاء على عدد من الإكراهات الاجتماعية. وتظهر بعض الإحصاءات أن الدول المغاربية تخسر ما يعادل نحو ٢ بالمائة من ناتجها القومي الإجمالي سنويا، بسبب استمرار هذا الجمود..

لا تخفى أهمية تطوير وتشبيك العلاقات الاقتصادية بين الدول المغاربية في إعطاء دفعة للاتحاد، حيث يرى أحد الباحثين بأن الميدان الاقتصادي يشكّل أحد أبرز المداخل لبداية مسارات التكامل والاندماج وفقا للمقاربة الوظيفية الجديدة، لارتباط ذلك بشكل مباشر بالظروف المعيشية لأغلب المواطنين في دول التكامل[١].. ولكن تبرز في نفس الآن ضرورة ترسيخ الممارسة الديمقراطية داخل الأقطار المغاربية وفي ضوابط وممارسات الاتحاد.

وتحيل الديمقراطية إلى مجموعة من المعاني والدلالات في علاقتها بتداول السلطة بصورة سلمية ومشروعة، واعتماد الشفافية والتعددية السياسية، وإلى المشاركة السياسية التي تسمح للمواطنين نساء ورجالا بتدبير شؤونهم، والتأثير في مختف القرارات والسياسات ذات الطابع العام عبر انتخابات حرة ونزيهة، إضافة إلى احترام حقوق الإنسان في بعدها الكوني، وتدبير الاختلاف والتنوع داخل المجتمع بصورة بناءة وديمقراطية[٢].

كما تحيل أيضا إلى عملية متدرجة تعني السلطة والمجتمع، تقوم على احترام القانون واعتماد الحكامة، وإلى قبول الأقلية باختيار الأغلبية، تبعا لقواعد لعبة متفق عليها مسبقا..

فالممارسة الديمقراطية هي التي دفعت بمجمل الدول الأوربية إلى نبذ خلافاتها التاريخية المتراكمة، واستحضار مصالح شعوبها الاستراتيجية لتجعل من الاتحاد الأوربي نموذجا رائدا في الاندماج والوحدة. حيث يقدم هذا الاتحاد دروسا وعبرا راقية في التكتل، وفي احترام سيادة الدول الأعضاء وتدبير الأزمات والصراعات بسبل حضارية، فهذا الإطار الذي جاء في أعقاب حربين

[١].حسين بوقاره: إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، مطبعة دار هومة، الجزائر، عام ٢٠١٠، ص ٣١

٢ ـ لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص، يراجع، إدريس لكريني: تدبير أزمات التحول الديمقراطي.. مقاربة للحراك العربي في ضوء التجارب الدولية، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى، المغرب ٢٠٢٠

عالميتين مدمّرتين، سعى بسبل متدرجة ومنفتحة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الذي ساهم في تحصين المجتمعات الأوربية من إعادة تكرار تجارب قاتمة من تاريخها.

فهو نتاج تطوّر سياسي، أسهم من جانبه في تعزيز مسار التحوّل الدّيمقراطي في عدد من البلدان الأوربية، بعدما نهج مقاربة تشاركية دعمت هذا البناء من أسفل، ودفعت صناع القرار بأوروبا إلى تعميق التعاون والتنسيق على مختلف الواجهات.

وتؤكد مسيرة هذا الاتحاد أنه استفاد بشكل كبير في تطوره من الأجواء الديمقراطية التي شهدتها مختلف الأقطار الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية، قبل أن يسهم من جانبه في تعزيز المسلسل الديمقراطي في مناطق عدّة من أوربا الغربية والشرقية، وبخاصة وأن الانضمام إليه يظل مشروطا باعتماد مجموعة من الإصلاحات والتدابير الاقتصادية والسياسية.. كما يلاحظ أن سلطات البرلمان الأوربي تعزّزت إلى جانب إشراك جماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني، وممثلي الجماعات الترابية في صناعة القرار الأوربي، فيما ظلّ البناء المغاربي فوقيا ويفتقد إلى الفعالية بسبب اعتماد آلية التصويت التي تقوم على الإجماع وعدم اعتماد التشاركية في اتخاذ القرارات إلى جانب مجلس الرئاسة.

رغم التنوع والاختلاف الذي يميز القارة الأوربية دينيا وثقافيا ولغويا..، ورغم محطّات الحروب التي تميز تاريخها، إلا أنها استطاعت أن تراكم تجربة متميزة على الصعيد العالمي في مجال التكتل الذي تجسده تجربة الاتحاد، فهذا الأخير الذي جاء نتاج انفتاح سياسي واقتصادي عرفته القارة العجوز في منتصف القرن الماضي، سيسهم في دعم التحول الديمقراطي في مجمل دول أوربا، كما أنه سيسمح بوضع إطار للتنسيق وتبادل الآراء والمواقف إزاء مختلف الإشكالات والقضايا الخلافية التي طالما شكلت في الماضي حطبا مغذّيا لكل النزاعات والأزمات التي حلّت بأوربا..

ومع تشبيك المصالح والعلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية.. أصبح من المستحيل العودة إلى الوراء أو إحياء المحطات القاتمة من تاريخ القارة (مشكة الألزاس واللورين بين ألمانيا وفرنسا..)، ذلك أن حجم المصالح المشتركة والاتفاقيات المؤطرة لها، يعدّ أكبر ضامن يحول دون التورّط في قرارات عشوائية وغير محسوبة العواقب..

تحتكر المؤسسة الرئاسية في البلدان المغاربية سلطة اتخاذ القرار، فالرئيس أو الملك كيفما كان المصدر الذي يستمد منه سلطته وبالتالي شرعيته، يبقى هو المؤسسة المحورية التي تقوم عليها الأنظمة المغاربية[١].

[١] فتح الله الغازي: الأنظمة الدستورية والسياسية للدول المغاربية.. مقاربة نقدية، ضمن الإصلاحات الدستورية والسياسية في المغرب العربي، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١٥، كلية الحقوق مراكش، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، ص ١٢

ويبدو أن المركزية في اتخاذ القرارات التي تطبع ممارسة السلطة داخل الأقطار المغاربية، هي نفسها التي حرص مؤسسو الاتحاد على تكريسها ضمن معاهدة مراكش المنشئة له، فالمادة السادسة منها تؤكد على أن: "المجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه".

وأمام اعتماد آلية الإجماع[١] في اتخاذ القرارات الحاسمة، وتركيز مختلف الصلاحيات الحاسمة في يد مجلس الرئاسة، وعدم تمكين باقي الأجهزة الأخرى من قبيل مجلس وزراء الخارجية أو مجلس الشورى.. من صلاحيات وازنة، ظلّ الاتحاد جامدا يعكس رتابة المشهد السياسي في عدد من دول الاتحاد.

لا أحد كان يتوقع قبل أكثر من نصف قرن، أن أوربا التي ظلت تعيش على إيقاع الحروب والصراعات الطاحنة على امتداد سنوات عديدة، ستؤسّس لتجربة واعدة في التنسيق والتكتل، تتوارى خلفها النزاعات والخلافات الضيقة لتفتح الباب على مستقبل مشرق تصنعه الشعوب يحيل إلى التنمية والممارسة الديمقراطية. ولا شك أن مرارة الظروف التي مرّت بها أوروبا، وما رافق ذلك من مآس إنسانية وبيئية واقتصادية، كان له الأثر الكبير في استجلاء الدروس والعبر من مجمل الحروب المدمرة التي لم ينتصر فيها أحد أصلا، على اعتبار أن نهاية كل حرب ما هي إلا بداية حرب وانتقام جديدين.

يعتقد البعض[٢] أن المغرب "العربي" السياسي ألغى كل حظوظ ولادته الطبيعية، وألغى فيه كلّ الأسس المدنية لأي مشروع مغاربي من شأنه أن يتحّول إلى فعل برنامجي من أجل بناء مغاربي موحّد. وهو ما يفرض على مختلف الهيئات المدنية من إعلام ومثقفين وباحثين ونخب مختلفة أن تنخرط في التحسيس بحجم الهدر الذي يصيب المنطقة بفعل جمود الاتحاد المغاربي، والمرافعة بشأن طي الخلافات والانصياع لإرادة الشعوب في فضاء مغاربي مفتوح قوامه التواصل والاندماج والعمل الجماعي والمشترك.

يظل بناء الاتحاد المغاربي، بحاجة إلى انخراط فعال لمختلف مكونات المجتمعات المغاربية، تؤسس لقاعدة مغاربية صلبة، تكون قادرة على خلق شروط الحوار والتواصل، ومواجهة مختلف التحديات والصعاب التي تواجه مطلب التعاون والاندماج، وتدفع باتجاه تحفيز السلطات السياسية بالمنطقة لاتخاذ قرارات حاسمة في هذا الإطار، علاوة على تقوية أساس هذا البناء بمقترحاتها وأفكارها، باتجاه "ديمقراطيته" وإخراجه من طابعه الفوقي ومن ركوده الحالي، والسير به قدما نحو مصاف التكتلات الإقليمية الواعدة، كما هو الشأن بالنسبة للتجربة الرائدة للاتحاد الأوربي.

---

[١] ـ تعتمد الكثير من التكتلات الإقليمية والدولية كالاتحاد الأوربي على التصويت بالأغلبية عند اتخاذ القرارات.

[٢] ـ.المولدي قسومي: هل يمكن للمغرب المدني أن يكون بديلا للمغرب السياسي؟، ضمن دور المجتمعات المدنية في النظام المغاربي الجديد في القرن ٢١، أشغال المؤتمر السادس والعشرون لمنتدى الفكر المعاصر (إشراف وتنسيق د.عبد الجليل التميمي)، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، أبريل / نيسان ٢٠٠٩، ص٩٥

خاتمة:

إن بناء اتحاد مغاربي في مستوى تطلعات الشعوب وتحديات المرحلة، يقتضي توافر إرادة سياسية حقيقية تنمّ عن قناعة راسخة بتجاوز الخلافات ومد جسور التواصل، والتركيز على تشبيك العلاقات الاقتصادية، وإعمال إصلاحات سياسية تنعكس بالإيجاب على الإطار الاتفاقي المؤطّر للاتحاد نحو مزيد من الانفتاح والتشاركية في اتخاذ قرارات مصيرية تحصّن الأجيال القادمة، وتمنح المنطقة مكانة تليق بإمكانياتها المختلفة.

ومعلوم أن التّحدّيات التي تواجه المنطقة المغاربية تزايدت بشكل كبير في الوقت الراهن، ما يفرض استحضار مصالح الشعوب، والالتفات إلى الأصوات البنّاءة، وبلورة مواقف جريئة تدعم طي الخلافات واستثمار المقومات المتوافرة خدمة للمستقبل، بدل هدر الزمن والإمكانات في صراعات ضيقة ومفلسة لن تكون في صالح المنطقة برمتها.

ومن هذا المنطلق، يمكن لتعزيز الممارسات الديمقراطية في البلدان المغاربية أن تدعم قيام الاتحاد المغاربي على أسس متينة، بالصورة التي تستحضر المشترك الثقافي والتاريخي والحضاري، وتستجيب لتوجهات الرأي العام السائد في المنطقة.

لائحة المراجع المعتمدة:

- رفيقة صباغ وهند مهداوي: الشراكة الأورمتوسطية وأثرها على التجارة المغاربية البينية، مجلة الجامعة المغاربية، ليبيا، العدد عشرون، ٢٠١٧

إدريس لكريني: تدبير أزمات التحول الديمقراطي.. مقاربة للحراك العربي في ضوء التجارب الدولية، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى، المغرب ٢٠٢٠

- إدريس لكريني: الدول المغاربية في دائرة الأزمات الإقليمية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ١٦٣ خريف ٢٠١٥

- إدريس لكريني: تدبير أزمات التحول الديمقراطي.. مقاربة للحراك العربي في ضوء التجارب الدولية، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى، المغرب ٢٠٢٠

- رشيد خشانة: هل تحث ليبيا الخطى إلى التقسيم؟ مجلة شؤون ليبية، العدد ١١، جوان/ يونيو ٢٠١٩

ـ حسن نافعة: الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٤

- حسين بوقاره: إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، مطبعة دار هومة، الجزائر، عام ٢٠١٠

ـ فتح الله الغازي: الأنظمة الدستورية والسياسية للدول المغاربية.. مقاربة نقدية، ضمن الإصلاحات الدستورية والسياسية في المغرب العربي، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١٥، كلية الحقوق مراكش، الطبعة الأولى ٢٠٠٠

ـ المولدي قسومي: هل يمكن للمغرب المدني أن يكون بديلا للمغرب السياسي؟، ضمن دور المجتمعات المدنية في النظام المغاربي الجديد في القرن ٢١،

ـ أشغال المؤتمر السادس والعشرون لمنتدى الفكر المعاصر (إشراف وتنسيق د.عبد الجليل التميمي)، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلوم

الإسلام السياسي الشيعي المعاصر: جدلية الثورة والسلطة

الدكتور أنمار نزار هاشم الدروبي

الأكاديمية العربية في الدنمارك

anmar.aldruby@hotmail.com

تاريخ تقديم للنشر: ٢٣/ ٣/ ٢٠٢٢ الموافقة على النشر: ٢٢/ ٦/ ٢٠٢٢

الخلاصة.

إذا تفحصنا بدراسة تحليلية واجرينا مراجعة تاريخية لمسيرة حركات الإسلام السياسي الشيعي المعاصر فسوف نجد أنها ظاهرة ازداد نشاطها بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، من ثم تضخم نشاطها في السنوات القليلة الماضية وتحديدا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، حيث استطاعت القوى الإسلامية الشيعية بعد تسلمها للسلطة فرض إرادتها السياسية على المجتمع وأطراف البنية السياسية التي تختلف معهم في الرؤية والمنهج بشكل عام. بالرغم من التخوفات الموضوعية التي يرى الباحث بانها إرثا شرعيا لا زال يواكب العديد من القوى الليبرالية والعلمانية وباقي حركات الإسلام السياسي ايضا حول نوايا قوى الاسلام السياسي الشيعي المعاصر وقدرتها على بناء نموذج ديمقراطي في الحكم، من خلال استئثارها بالسلطة طوال الفترة الماضية والتي رسمت صورة نمطية لتلك القوى قائمة على السلبية والانتهازية وتسيس المقدس لخدمة اهدافها الحزبية من جهة، أو من خلال ممارسات تلك القوى ومواقفها وسلوكياتها واشهارها لأسلحتها الدينية في كثير من الأحيان أمام خصومها السياسيين لتحقيق اهداف دنيوية استطاعت من خلالها تحقيق مكاسب سياسية كبيرة، إلا أن ذلك لا يلغي جدلية العلاقة بين حركات الإسلام السياسي الشيعي المعاصر والمشاركة السياسية، بمعنى أنه لم يلغي حقيقة أن حركات الإسلام السياسي الشيعي المعاصر في العالم العربي والإسلامي استطاعت أن تفرض حضورا متجددا في ميدان العلاقات الاجتماعية والسياسية في البلاد العربية كفاعل كبير في صوغ مشهدها العام وفي توليد ديناميات جديدة فيها، بحيث لم يعد من الممكن التعبير الموضوعي عن حالة الحراك السياسي بمعزل عن قوى الإسلام السياسي الشيعي المعاصر.

Summary

Let's examine with an analytical study and conduct a historical review of the movement of contemporary Shiee political Islam. We will find that it is a phenomenon whose activity increased after the success of the Islamic

Revolution in Iran in 1979. Then its activity increased in the past few years, specifically after the American occupation of Iraq in 2003. The Islamic Shiee power imposed its political will on society and the parties of the political structure contradicted it in terms of vision and approach. Despite the objective concerns that the researcher sees as a legitimate legacy that still accompanies many liberal and secular forces and the rest of the political Islam movements as well about the intentions of the forces of contemporary Shiee political Islam and the ability to build a democratic model of governance, through the monopoly of power over the past period, which painted a stereotypical picture of that forces are based on passivity, opportunism, and politicizing the sacred to serve their partisan goals on the one hand or through the practices, stances, and behaviors of those forces and their often publicizing their religious weapons in front of their political opponents to achieve worldly goals through which they were able to achieve great political gains. However, this does not cancel the dialectic of the relationship between contemporary Shiee political Islam movements and political participation; in the sense that it did not cancel out the fact that contemporary Shiee political Islam movements in the Arab and Islamic world were able to impose a renewed presence in the field of social and political relations in the Arab countries as a major factor in shaping the public scene and generating new dynamics in them. It is not possible to objectively express the state of the political movement in isolation from the forces of contemporary Shiee political Islam

مقدمة:

في إطار دراستنا عن الإسلام السياسي الشيعي المعاصر بوصفه تعبيرا عن بُنية دينية يبرز مفهوم السلطة، والسلطة هي ولاية في الفكر الإسلامي السياسي الشيعي المعاصر بمعنى الإمامة، بالنتيجة هو بعد ديني في حركات الإسلام السياسي الشيعي. وقد سعينا في هذا العمل البحثي إلى توضيح مفهوم الإسلام

السياسي الشيعي المعاصر وشرحه ومعالجة الإشكاليات المؤثرة في قضية المعارضة والسلطة، حيث أصبح هذا الموضوع يمثل إشكالية مهمة لا تزال تثير الكثير من الجدل الأكاديمي، من الناحيتين العلمية والعملية، لاسيما في ظل التطورات الإقليمية الراهنة وتوسع رقعة انتشار الإسلام السياسي الشيعي في المنطقة، الذي بات محور لاستقطاب الاهتمام العلمي في العالم الإسلامي بل في العالم أجمع، إثر التطورات التي حصلت في العالم الإسلامي، وتحديدا بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وما تلاها من أحداث لها طابعها الفكري ولونها الثقافي الخاص. وعلى هذا الأساس، حاولنا الحديث عما نسميه فكرا إسلاميا سياسيا شيعيا معاصرا في نطاق فكرتين متناقضتين، فبعض من علماء الشيعة يؤمنون بنظرية الإمامة وولاية الأمة، على أنها إحدى شؤون إمامة الإمام المعصوم، وإن جميع الحكومات التي تشكلت متجاهلة هذا الحق الإلهي هي حكومات غاصبة وجائرة، ويجب أن يكون للأئمة منزلة أعمق وأكبر بكثير من وجود ولايتهم السياسية، في الوقت نفسه يعتبرون نظرية الإمام الغائب كانت السبب الرئيسي في ابتعاد الشيعة عن مسرح الحياة السياسية وذلك بتحريم العمل السياسي وإقامة الدولة بحسب رأيهم. وعليه كانت الإشكالية الكبرى التي سعى الفقه السياسي الشيعي لمعالجتها، هي في الأصل وليدة القرن الرابع الهجري وتحديدا منذ غياب الإمام الحجة (المهدي محمد بن الحسن) الإمام الثاني عشر للشيعة الإمامية في العام ٣٢٩ للهجرة، وإن غيبة الإمام المعصوم صاحب الولاية المطلقة تركت فراغا في الموقع الشرعي للسلطة. أما الاتجاه الآخر يرى أن ظهور نظرية ولاية الفقيه يُمثل أبرز التطورات في الفقه السياسي الشيعي وبالتحديد في قضية السلطة، كون أن ظهور هذه النظرية مثلت انفصالا عمليا عن فكرة الإمام الغائب وممارسة السلطة بشكل آخر، مما أدى إلى أن بعض علماء الشيعة تخلوا وتراجعوا عن فكرة الإمامة الداعية إلى نظرية الانتظار.

أولا: أهمية البحث:

أثارت حركات الإسلام السياسي الشيعي في الفترة الأخيرة جدلا وفضولا واسع الاهتمام للباحثين والدارسين، وكثرة الابحاث العلمية والدراسات المتعلقة بالإسلام السياسي الشيعي المعاصر والتي تحاول تكشف جوانب متعددة منها، خاصة بعد تنامي دورها في الحياة السياسية في العالمين العربي والإسلامي سواء كان هذا الدور على الصعيد الرسمي أو الشعبي. سيما أن تزايد نشاط تيار الإسلام السياسي الشيعي المعاصر بكل تجلياته والوانه على ساحة الأحداث السياسية في عدد من الدول العربية يثير تساؤلات كثيرة عن حقيقته والأدوار التي يؤديها على الساحة العربية والإقليمية.

ثانيا: أهداف البحث:

يسعى البحث إلى توضيح حقيقة عمل قوى الإسلام السياسي الشيعي المعاصر في إيران والعراق والحركات التي تنضوي تحت إطاره أو تمثله على الساحة العربية، ويمكن أن نجمل الأهداف الرئيسية للبحث بما يلي:

١. التعرف على أساليب التغيير السياسي التي انتهجتها حركات الإسلام السياسي الشيعي المعاصر في العراق وتبيان اسس التوافق ما بين أساليب التغيير المختلفة والخطاب السياسي المعلن من قبل هذه القوى نحو إقامة دولة إسلامية وفق النموذج الإيراني (ولاية الفقيه).

٢. فرز وتصنيف القوى التي تمثل الإسلام السياسي الشيعي المعاصر وفق معيار عقائدها وطبيعة تنظيمها وتوجهاتها وأهدافها السياسية ما بين ولاية الفقيه المطلقة وبين ولاية الفقيه المقيدة.

٣. الوقوف على نشاط الإسلام السياسي الشيعي المعاصر ودوره ومدى انسجامه مع تطلعات الشعوب في التحرر والتقدم والبناء الحضاري.

ثالثا: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في أن حركات الإسلام السياسي الشيعي المعاصر انتهجت خلال سعيها لإحداث التغيير الذي ترتئيه في المجتمع العراقي عدد من الأساليب والآليات المختلفة والمتناقضة أحيانا، إلا أن المشكلة الرئيسية هي في آلية الاختيار بين تلك الأساليب وكيفية ممارستها، بمعنى أن مشكلة أيديولوجيات الإسلام السياسي الشيعي وتحديدا في العراق، بقيت مجرد شعارات تدعو إلى إقامة نظام حكم إسلامي، ولم تكن قادرة على التعاطي مع واقع المجتمع العراقي، وكذلك فشلها في الشراكة السياسية والقدرة على الاتفاق مع الآخرين على برنامج وطني واحد عند استلامها للسلطة، بل أثبتت عجزها مع واقع الدولة.

رابعا: منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث ارتأينا استخدام مناهج علمية متداخلة بين المنهج التاريخيّ والمنهج المقارن وذلك للمقارنة بين التجربتين العراقية والإيرانية.

خامسا: الإطار النظري والدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على بعض الدراسات والمراجع في موضوع الإسلام السياسي الشيعي المعاصر، يرى الباحث أنها تعاني من مشكلة عدم الحيادية، فقد كانت إما بمثابة مرافعات دفاعية عن قوى الإسلام السياسي الشيعي وتجميل وتبرير وتقديس لرموزها، وإما تهجم وتعرية لكل مسيرتها ورموزها ومواقفها.

وعليه سنحاول أن يكون هذا البحث إضافة جديدة في موضوع الإسلام السياسي الشيعي المعاصر، وتحديدا ما بين الفكر الثوري وبين ممارسة السلطة، في الوقت نفسه الالتزام بأكبر قدر من الحيادية.

ومن أهم الدراسات التي تناولت موضوع البحث ه:

١. الدكتور (فاخر جاسم): تناول الدكتور فاخر جاسم دراستين مهمتين عن الإسلام السياسي الشيعي بالرصد والتحليل وهما بعنوان:

أولا: دراسات في الفكر السياسي الإسلامي ([١]).

ثانيا: لمحات تاريخية من تطور الفكر السياسي الشيعي جدلية الثورة والسلطة ([٢]).

هدفت هاتين الدراستين إلى تقديم صورة دقيقة ومفصلة بالرصد والتحليل عن تاريخ الإسلام السياسي الشيعي، لاسيما الفكر السياسي الشيعي المعاصر ومناقشة أهم المحطات الرئيسية، أبرزها، صراع الولاء بين الدولة والمرجعية، ونظرية ولاية الفقيه وظروف نشأتها وأسسها، مرورا بأهم أدبيات هذه القوى ولوائحها التاريخية وتطورها، وموقف قوى الإسلام السياسي الشيعي من السلطة، وعلاقات المد والجزر، الصدام والتهدئة مع أنظمة الحكم المتعاقبة، كذلك تتعرض الدراسة للعلاقة بين جيلين هما، الحرس القديم والتيار الجديد، وصولا لأهم الأسئلة الحاكمة حول طبيعة العلاقة بين الديني والسياسي.

٢. دراسات عادل رؤوف بعنوان: العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية ([٣]).

هي دراسة تحليلية لإعطاء تصورات عن أزمة القيادة الإسلامية الشيعية بمفهومها العام في نقطة جغرافية محددة وفي زمن محدد.

٣. كتاب صلاح الخرسان بعنوان: حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق: فصول من تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال ٤٠ عام ([٤]).

تكمن أهمية كتاب صلاح الخرسان في تأسيس حزب الدعوة الاسلامية أواخر الخمسينات من القرن العشرين، وكيف أصبح الحزب نقطة تحول في تاريخ الحركة الاسلامية في العراق.

([١]) جاسم، فاخر، دراسات في الفكر السياسي الإسلامي، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاكن، ٢٠١٢

([٢]) جاسم، فاخر، لمحات تاريخية من تطور الفكر السياسي الشيعي جدلية الثورة والسلطة، ادار فكرة، مصر، ٢٠٢٢

([٣]) رؤوف، عادل، العمل السياسي في العراق بين المرجعية والحزبية: قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن (١٩٥٠-٢٠٠٠)، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق ٢٠٠٠.

([٤]) الخرسان، صلاح، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق: فصول من تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال ٤٠ عاما، المؤسسة العربية والأبحاث الاستراتيجية، دمشق، ١٩٩٩

٤. دراسات الدكتور (على الفياض) بعنوان: نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر ([1]).

تحدثت الدراسة عن إشكاليات الفكر السياسي الشيعي المعاصر في نطاق (الدين والسلطة) ونظريات السلطة عند الإمام الخميني (ولاية الفقيه)، وكذلك نظرية السلطة عند العلامة شمس الدين، إضافة إلى نظرية السلطة عند محمد باقر الصدر.

٥. دراسة (صلاح جواد شبر) بعنوان: الحزبية والإسلام السياسي الشيعي ([2]).

هدفت الدراسة في مناقشة أهمية الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، ووصول الخميني للحكم، وتأثيرها على فكرة التحزب الشيعي، وفتح الباب في التفكير جديا في وصول الإسلاميين إلى الحكم ليس في العراق فقط بل في كل العالم.

تعقيب على الدراسات السابقة:

يحاول الباحث في موضوع (الإسلام السياسي الشيعي المعاصر: جدلية الثورة والسلطة) إلى التوافق مع الدراسات السابقة المذكورة آنفا، حيث يهدف إلى دراسة حركات الإسلام السياسي الشيعي المعاصر وسلوكها في إدارة الحكم والمنظومة الفكرية والأيديولوجية للحكم، وضرورة وجود الشراكة وتقبل الآخر. لاسيما أن جوهر مشكلة حركات الإسلام السياسي الشيعي المعاصر تظهر في ابراز الشراكة السياسية مع باقي التيارات السياسية الأخرى بمفهومها الواسع وغير التقليدي في إدارة السلطة والعملية السياسية. في الوقت نفسه فإن البحث لا يختلف عن الدراسات المذكورة إلا في طبيعة الجدلية التي تناولها الباحث، في الفترة الزمنية والمقارنة بين التجربتين العراقية والإيرانية وما حملته من تداعيات على صعيد الإسلام السياسي الشيعي المعاصر.

سادسا: تقسيم البحث

تم تناول الموضوع من خلال مبحثين، **المبحث الأول**، نشوء الإسلام السياسي الشيعي المعاصر، وسيتضمن مطلبين، **الأول**، تيار ولاية الفقيه (ولاية الفقيه المطلقة ـ ولاية الفقيه المقيدة)، **المطلب الثاني**، التيار الليبرالي (الشيخ محمد مهدي شمس الدين ـ محمد حسين فضل الله ـ على شريعتي ـ محمد باقر الصدر ومفهومه لولاية الأمة). **المبحث الثاني**، تجربه الإسلام السياسي الشيعي في السلطة، وسيتضمن هذا المبحث مطلبين، **الأول**، التجربة الإيرانية، **المطلب الثاني**، التجربة العراقية

([1]) الفياض، علي، نظريات السلطة في الفكر السياسيّ الشيعي المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٠

([2]) شبر، صلاح، جواد، الحزبية والإسلام السياسي الشيعي، دار روافد، القاهرة

المبحث الأول

نشوء الإسلام السياسي الشيعي المعاصر

في نطاق دراستنا للإسلام السياسي الشيعي المعاصر، يجب العودة قليلا إلى مراحل تطور الفقه السياسي عند الشيعة، حيث مر هذا الفكر بأربعة مراحل، **المرحلة الأولى**، وتسمى بمرحلة ازدهار الفقه الفردي وتمتد من بداية القرن الرابع الهجري إلى بداية القرن العاشر الهجري. **المرحلة الثانية**، وتسمى هذه المرحلة بالسلطنة والولاية وتمتد هذه المرحلة من القرن العاشر الهجري حتى القرن الثالث عشر الهجري وهي مرحلة تميزت بإعلان المذهب الشيعي الإمامي الاثني عشري مذهبا رسميا في إيران وسيطرة فقهاء الشيعة في العهدين الصفوي والقاجاري. **المرحلة الثالثة**، وتبدأ هذه المرحلة في بداية القرن الرابع عشر الهجري، حيث شهدت هذه الحقبة ظهور مفهوم الدستور ووضع مبادئ تقييد سلطة الملوك والحد من صلاحياتهم المطلقة، ومن أهم مميزات هذه المرحلة هي، الدعوة لتطبيق الحرية والعدالة والمساواة والحقوق العامة ومبدأ الفصل بين السلطات. **المرحلة الرابعة**، وهي مرحلة عصر الجمهورية الإسلامية وتبدأ هذه المرحلة في أواخر القرن الرابع عشر الهجري، ويعتبر (الخميني) أول فقيه في التاريخ الشيعي ينجح في تأسيس الدولة، حيث دعى إلى وجوب تأسيس الحكومة الإسلامية ([1]).

إن البيئة التي نشأ وتطور فيها الفكر السياسي الشيعي المعاصر لا تختلف عن الظروف السياسية والاجتماعية والفكرية التي أدت إلى نشوء تيار الإسلام السياسي المعاصر بشكل عام. ولكن حركية تنظيمات وجماعات الإسلام السياسي الشيعي المعاصر، السياسية والفكرية، في الظروف المعاصرة تؤشر إلى تميزه عن باقي حركات الإسلام السياسي، سواء من حيث الممارسة أو الفكر أو النفوذ الاجتماعي. حيث أستطاع هذا التيار الوصول إلى السلطة والتمسك بها في بلدين من أهم البلدان الإسلامية هما، إيران والعراق بالرغم من الاختلاف ما بين التجربتين في الممارسة. في الوقت نفسه نلحظ تزايد النفوذ السياسي لهذا التيار بالاستمرار والتوسع في العديد من البلدان الإسلامية مثل، لبنان، اليمن، سوريا، والجزائر والمغرب وأفغانستان ([2]).

فيما يتعلق بالإسلام السياسي الشيعي المعاصر في العراق، تعتبر الحركة الدستورية عام ١٩٠٦ أول حركة سياسية معاصرة دخلت فيها المرجعية الدينية الشيعية النشاط السياسي على نطاق واسع، عندما انقسمت المرجعية في النجف إلى فريقين، الفريق الأول كان ضد الدستور أو الحياة البرلمانية والتي كانت

([1]) للمزيد راجع، كديفر، محسن، نظريات الحكم في الفقه الشيعي، دار الجديد، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٩، ص٢٠ وما بعدها.

([2]) للمزيد راجع، جاسم، فاخر، دراسات في الفكر السياسي الإسلامي، الاكاديمية العربية في الدنمارك، كوبنهاكن، ٢٠١٢، ص٢٠٤

تتعارض مع إمامة المهدي المنتظر وتخل بفكرة انتظاره، ذلك لإيمانهم بالحكم المطلق، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن الحكم مغتصبا بغياب الإمام المهدي. بينما يرى الفريق الثاني أن حكم الاستبداد غير عادل ولابد من دستور يتقيد به الحاكم وقد أطلق على هذا الفريق (فريق المشروطية) لاشتراطهم تقييد الحكام بالدستور. من ثم تطور النشاط السياسي للشيعة بعد الاحتلال الإنكليزي للعراق، حيث بلغ النشاط السياسي أوجه في الفترة التي سبقت ثورة العشرين في العراق، بعدها نشبت ثورة النجف عام ١٩١٨ ضد الاحتلال الإنكليزي، وكانت هذه الثورة أحد المقدمات الهامة لثورة العشرين والتي لعبت فيها المرجعية الدينية الشيعية دور الزعامة الروحية لشيعة العراق، بعد أن أشاعت في الأوساط الشيعية فتوى الجهاد ضد الإنكليز للمرجع الأعلى آنذاك (محمد تقي الشيرازي)، وغيرها من الحوادث السياسية التي أثبتت تدخل المرجعية الدينية في السياسة العراقية، على سبيل المثال لا الحصر، دور الشيخ (محمد حسين كاشف الغطاء) أبرز رجال الدين الشيعة وعلماء المرجعية الدينية، في أحداث عام ١٩٣٤، تلك الأحداث التي شهدت صراعا سياسيا بين وزارة جميل المدفعي وبين عشائر الفرات الأوسط، وصلت فيها الأمور إلى عصيان مسلح في تلك المناطق ([1]).

وسيتضمن هذا المبحث مطلبين: الأول، تيار ولاية الفقيه (ولاية الفقيه المطلقة ـ ولاية الفقيه المقيدة)

المطلب الثاني: التيار الليبرالي (الشيخ محمد مهدي شمس الدين ـ محمد حسين فضل الله ـ على شريعتي ـ محمد باقر الصدر ومفهومه لولاية الأمة).

المطلب الأول

تيار ولاية الفقيه

أولا: ولاية الفقيه المطلقة:

لا شك أن التطورات السياسية والتجاذبات الفقهية التي شهدتها الجماعة الشيعية بدأت منذ العهد الصفوي ثم القاجاري وصولا إلى العهد البهلوي، وقد أثرت تلك التطورات السياسية كثيرا على العقل الجمعي الشيعي. فعبر التاريخ اختار الشيعة في تفاعلهم مع البيئات السياسية مقاربات مختلفة. وبما أن الخميني كان يدرك بشكل واسع كل جوانب وتداعيات التاريخ السياسي الشيعي، بالتالي فإن ذلك التراث السياسي والفقهي لم يغب عن الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. لقد مر الخميني بثلاث مراحل رئيسية في

([1]) الخيون، رشيد، 100 عام من الإسلام السياسي في العراق: الشيعة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات، ٢٠١١، ص٥٢ص٥٣ ولاحقا

حياته الفكرية، حيث مثلت هذه المراحل أهم وأبرز المرتكزات الأساسية لفهم مآلات نظرية الفقه السياسي لدى النخب الإيرانية المعاصرة ([١]).

١. **المرحلة الأولى**: بدأ الخميني كفقيه شيعي تقليدي مؤمن بخط الانتظار الموروث عن الحوزة التقليدية، كسائر الفقهاء التقليديين، سيما أن بعض الدلالات تشير إلى أن هذه الفترة استمرت حتى الستينات من القرن العشرين، والتي أصر فيها الخميني على ضرورة الانتظار وحرمة إقامة الدولة في عصر الغيبة، أو إقامتها على أساس الشورى ([٢]).

٢. **المرحلة الثانية**: وتتمثل هذه المرحلة باقتراب الخميني من فكرة الدولة الدستورية، والتي دعى لها النائيني مُنظر الثورة الدستورية. حيث يقول الخميني بهذا الصدد" نحن لا نقول ولم نقل ان السلطان يجب أن يكون فقيها، السلطان يجب أن يكون عسكريا لكن لا يختلف عن الفقه القانون الرسمي للبلد، ولا يكفي للملك أن يكون عنده إطلاعات تاريخية وعسكرية، على الملك ألا يجعل السلطنة وسيلة لشهواته، ويجب أن تُدار الحكومة بشريعة الله، التي يتم فيها صلاح العباد والبلاد، ولا يتم هذا إلا بإشراف العلماء الأحرار وهم رجال الدين"([٣]).

٣. **المرحلة الثالثة**: وهي مرحلة كتابة الحكومة الإسلامية وتأسيسه لنظرية ولاية الفقيه، لكن الخميني لم يطرح الولاية المطلقة وإنما نَظَرَ في هذه المرحلة للولاية العامة، وبعد أعوام من نجاح الثورة الإسلامية أقر الخميني نظرية ولاية الفقيه المطلقة ([٤]).

وبحسب رأي الخميني، أن أطروحة النيابة العامة للفقيه عن الإمام الغائب ليست كنظرية سياسية، بل هي جزء أساسي من الدين، فالحكومة في رأي المجتهد الحقيقي هي الفلسفة العملية لمجموع الفقه في نواحي الحياة البشرية. ذلك أن الحكومة هي التطبيق العملي الذي يجسد موقف الفقه تجاه المشكلات الاجتماعية، والسياسية، والعسكرية، والثقافية، سيما أن الفقه هو النظرية الواقعية الحقيقية الكاملة والشاملة لإدارة الانسان والمجتمع من المهد إلى اللحد ([٥]).

على ما تقدم، لقد أعطى الخميني لموضوع الإمامة بعدها السياسي عبر تطويره لنظرية (ولاية الفقيه) ولم يكن أول من فعل ذلك في التاريخ الشيعي، ولكنه كان أشدهم وضوحا في هذه المسألة وأول من جسدها

([١]) للمزيد راجع، المياحي، محمد جميل، العراق والسيستاني، دار انكي، بغداد، ٢٠١٩، ص٢٨٧ص٢٨٨ ولاحقا

([٥]) للمزيد راجع، الكاتب، أحمد، حوارات مع المراجع والعلماء والمفكرين، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠١١، ص١٠٧ص١٠٨

([٣]) الخميني، كشف الأسرار، مكتبة الفقيه، الكويت، ٢٠٠٠، ص٢١٨

([٤]) للمزيد راجع، الصياد محمد، و، والوادعي، سليمان، اللاهوت السياسي الشيعي وأزمة الشرعية في إيران، معهد الدراسات الإيرانية، الرياض، ٢٠٢١، ص١٥

([٥]) للمزيد راجع، الإمام الخميني، الاجتهاد والتقليد، مقدمة التحقيق ١٦، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، ١٩٩٧

عمليا على أرض الواقع . وفي سياق طرحه لفكرة ولاية الفقيه يرد الخميني على الداعين لانتظار الإمام الغائب لإقامة حكومة إسلامية، بأن هذا الرأي يعطل أحكام الإسلام، حيث يوضح الخميني فلسفته في فكرة موضوع ولاية الفقيه، برغم من عدم وجود نص على شخص من ينوب عن الإمام حال غيبته، إلا أن خصائص الحاكم الشرعي لايزال يعتبر توافرها في أي شخص مؤهلا إياه ليحكم في الناس، وهذه الخصائص التي هي عبارة عن العلم بالقانون والعدالة هي موجودة لدى معظم فقهائنا في هذا العصر، فإذا أجمعوا أمرهم كان بإمكانهم تكوين حكومة عالمية منقطعة النظير. من خلال ما سبق يتوصل الخميني لطرح خلاصة فكرته بصيغة (ولاية الفقيه) فهو يرى انه إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عادل فإنه يلبي من أمور المجتمع ما كان يلبيه النبي صلى الله عليه وسلم منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوه. كذلك ينطلق الخميني من رفضه لفصل الدين عن السياسة باعتبار أن الدين سياسته عبادة وعبادته سياسة، حيث يرى أن الدخلاء استهدفوا ترويج مثل هذه المقولات من أجل القضاء على الإسلام وفعاليته ورغبتهم في السيطرة على البلاد الإسلامية، وأن الحكومة في رأيه هي الوسيلة لتنفيذ الأحكام وإقرار النظام الإسلامي العادل وليس غاية في ذاتها. لقد حدد الخميني منصب الإمام الفقيه كأعلى سلطة دستورية، ويحتم على رئيس الجمهورية أن يأخذ تزكية وموافقة من الإمام وإلا فلن يصبح شرعيا ([1]).

من خلال دراستنا لنظرية ولاية الفقيه وبصورة عامة لابد من رصد أهم الظروف الفكرية والاجتماعية لنشوء ولاية الفقيه المعاصرة وكما يلي:

الظروف الفكرية:

تعد نكسة حزيران عام ١٩٦٧ وما آلت إليه من تأثيرات فكرية وسياسية على المثقفين الشباب وخاصة المنحدرين من الأصول الريفية من أهم العوامل الفكرية. وكذلك تصاعد النفوذ السياسي والفكري والاجتماعي لتيار العلمانية، بشقيه الماركسي والقومي في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، مما ولد حالة صراع بين التيارات السياسية كرد فعل من جانب بعض طلاب المدارس الدينية في النجف، مع تمسك المرجعيات الشيعية بمبدأ عدم الاشتغال المباشر في السياسة كشرط لعودتهم من المنفى في إيران عام ١٩٢٤. إضافة إلى ظهور تكتلات سياسية دينية بزعامة سياسيين ورجال دين من الطائفتين الشيعية والسُنية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، في الوقت نفسه تولد شعور لدى كثير من رجال الدين الشباب بضعف دور المرجعية الدينية وعدم أهليتها لقيادة الطائفة الشيعية، وذلك بسبب نشوب الخلافات بين المراجع

([1]) للمزيد راجع، يوسف، أحمد، الإخوان المسلمون والثورة في إيران جدلية الدولة والإمامة في فكر الإمامين البنا والخميني، تقديم، الهندي، محمد، بيت الحكمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٣ص١٤ ولاحقا

الشيعية الرئيسية مع بداية الستينات من القرن الماضي، وكذلك ظهور نزعة إقامة الدولة الإسلامية لدى تيار واسع من رجال الدين الشباب ([1]).

الظروف الاجتماعية:

أما أبرز الظروف الاجتماعية لنشوء ولاية الفقيه المعاصرة فهي، انضمام الفئات الاجتماعية الكادحة والفقيرة إلى الأحزاب والحركات السياسية العلمانية، مما عمق المخاوف لرجال الدين الشباب. وكذلك انقطاع بعض مصادر المورد المالي للمرجعية الدينية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بسبب إصدار قانون الاصلاح الزراعي الذي أصدرته ثورة تموز. في السياق ذاته، فقد أدت الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت عن الثورة البيضاء عام ١٩٦٣ التي قام بها شاه إيران إلى معارضة واسعة من أغلب شرائح المجتمع الإيراني بما فيهم رجال الدين ([2]).

ثانيا: ولاية الفقيه المقيدة:

اختلفت أقوال الفقهاء في ثبوت الولاية، وبعد أن تناولنا آنفاً موضوع الولاية المطلقة، سنأتي إلى الوسط والولاية المقيدة. فالرأي **الوسط** يرى أن مسؤولية الفقيه هي الإفتاء أو القضاء، كذلك التصدي لما يدخل في وظيفة الحاكم والولاة من الأمور النوعية الراجعة إلى تدبير الملك في الأمور السياسية. وفيما يخص **الولاية المقيدة**، يذهب أصحاب هذا الاتجاه بحصر مسؤولية الفقيه ومناصبه بالتصدي للأمور الحسبية والافتاء والقضاء فقط. فإن ثبوت الولاية لا يعني ذلك بوجوب تصدي الفقيه لجميع الأمور بنفسه بصورة مباشرة، بل يمكنه أن يفوض الأمور إلى باقي مؤسسات الدول كل بحسب اختصاصه، على أن يكون الولي الفقيه هو المشرف والمراقب على كل أمور الدولة بحسب رأيهم. ويرى السيستاني أن حكم المجتهد الجامع للشرائط المقبول لدى عامة الناس، نافذ مطلقا فيما يتوقف عليه نظام المجتمع، إلا إذا تبين خطأه وكان مخالفا لما قطع في الكتاب والسُنة ([3]).

المطلب الثاني

التيار الليبرالي

لقد أثمر التشيع السياسي الإسلامي ثلاث مدارس متمايزة، المدرسة اللبنانية الليبرالية، والمدرسة الإيرانية السلطوية، والمدرسة العراقية المعتدلة. ويمثل السيد محمد حسين فضل الله والراحل محمد مهدي شمس الدين التوجه الليبرالي في السياسة الشيعية. حيث تعتبر أفكار الشيخ شمس الدين حول النظام السياسي

([1]) للمزيد راجع، جاسم، فاخر، لمحات تاريخية من تطور الفكر السياسي الشيعي جدلية الثورة والسلطة، دار فكرة، القاهرة، ٢٠٢٢، ص٢٠١

([2]) نفس المصدر السابق، ص٢٠٢ ص٢٠٣ ولاحقا

([3]) الباهدلي، محمد باقر، الولاية والسيادة بين جدلية المنظور الفقهي ودلالات البعد السياسي، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك، العدد ٢٥، السنة ١٣، ٢٠٢٠، ص١١٦ص١١٧

والإسلامي ودور الأمة في السلطة لتطوير نظرية النائيني السياسية، بناءً على قاعدة ولاية الأمة على نفسها، أي حق الأمة في اختيار أي فرد سواء كان فقيها أو غير فقيه. أما المدرسة العراقية فيعتبر الراحل محمد باقر الصدر من أهم وأبرز رموز هذه المدرسة والشخصيات الإسلامية الشيعية المعتدلة، بيد أن الإسلاميين الشيعة، والشخصيات الإسلامية المعتدلة، والمؤسسات الخيرية العراقية ليسوا متحدين في هذا الشأن، فهناك اتجاه يناصر المدرسة الخمينية، واتجاه آخر لا يناصر المدرسة الخمينية ([1]).

أولا: الشيخ محمد مهدي شمس الدين:

يوضح الشيخ شمس الدين أن الحكومة الإسلامية، ضرورة في الدولة، لأن الدين الإسلامي ليس كغيره من الأديان التي لم تأت بالتشريع الكامل، وعليه فإن الحكومة الإسلامية تصبح ضرورة لما تقضى به الحقائق النفسية والاجتماعية وبحسب رأيه. أما في موضوع (الخليفة) يرى شمس الدين أنه ليس مبدأ من مبادئ الإسلام، إذ لم يكون هناك نص في التشريع يجب الوقوف عنده ولا يجوز التعدي عليه. وفي قضية نظام الحكم ونوعه، يذهب شمس الدين في رأيه، إلى أنه إذا اقتضت الضرورة بوجود حكومة إسلامية ترعى مصالح الإسلام، فلابد من وجود نظام للحكم يقوم بتعيين الحاكم الذي يجب أن تتوافر فيه صفات معينة وله صلاحيات تنظم علاقته بالمحكومين وعلاقة المحكومين به، وخلاف ذلك سيكون الأمر فوضى، وهذا مخالف لطبيعة المبادئ الإسلامية، بمعنى أن نظام الحكم في الإسلام يجب أن يكون خاضعا وبشكل صحيح للمبادئ الإسلامية، وألا يتعدى الحدود التي رسمت له، وعكس ذلك سوف تنقطع صلته بالدين الإسلامي. ويؤكد شمس الدين على ضرورة توافر العنصر الأخلاقي في الحكام، لاسيما أن الإسلام ومكارم الأخلاق واحد، وفي حالة انحراف هذا النظام عن المبادئ الإسلامية وعدم توافر العنصر الأخلاقي فيه كان خارجا عن الإسلام ولا يمكن اعتباره إسلاميا ([2]).

ثانيا: محمد حسين فضل الله:

كان فضل الله مع الولاية العامة للفقيه، لكن ليس كما يراها البعض بأنها ولاية عامة وشمولية، وإنما ولاية الفقيه تتحرك فقهيا من خلال حفظ النظام بحسب رأيه، حيث يقول فضل الله" إن ولاية الفقيه تتحرك فقهيا من خلال حفظ النظام، بمعنى إذا توقف النظام الإسلامي على حكم الولي الفقيه، فللفقيه الولاية العامة في هذا المجال، أما خارج نطاق حركة النظام، وحاجة النظام إلى فقيه، كما في المناطق التي ليس فيها نظام إسلامي، فليس للفقيه ولاية في هذا المجال"([3]).

([1]) للمزيد راجع، عبد الجبار، فالح، العمامة والأفندي سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ترجمة، حسين، أمجد، دار الجمل، بيروت، ٢٠١٠، ص٢١، وجاسم، فاخر، لمحات تاريخية من تطور الفكر السياسي الشيعي جدلية الثورة والسلطة، مصدر سابق، ص٢٨٥

([2]) للمزيد راجع، شمس الدين، محمد المهدي، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، دار حمد، بيروت، ص٣٧ص٣٨

([3]) فضل الله، محمد حسين، اتجاهات وأعلام حوارات فكرية في شؤون المرجعية والحركة الإسلامية، دار الملاك، ص١١

وفي قضية اللعبة الديمقراطية والانتخابات، يوضح الشيخ فضل الله أن من مصلحة الإسلام الدخول في اللعبة الديمقراطية، حيث يعتبر طريقة الحكم في العصور الحديثة هي الطريقة المثلى، لأنها ترتكز على المؤسسات الديمقراطية، ولا ترتكز بيد شخص واحد. ويستشهد فضل الله بالتجربة الماركسية وما وصلت إليه في أسلوبها الجديد والتي ترفض العنف كأساس للوصول إلى الحكم. لاسيما أن حركة الأحزاب الشيوعية في أوروبا تجاوزت النظرية الماركسية التقليدية، واختارت الأسلوب الديمقراطي الغربي في الوصول إلى الحكم. من هنا فإن فضل الله لا يجد أي مانع من الاعتماد على الأسلوب الأوروبي في الوصول إلى الحكم من ناحية المبدأ، كأحد الأساليب الواقعية في الوصول إلى النتيجة المطلوبة ([1]).

ثالثا: على شريعتي:

عَرَفَ شريعتي الإمامة على أنها لون من ألوان القيادة السياسية المطلقة للمجتمع، وإن شكل تعيين الإمام في الأمة إسلاميا مشابه للعناوين الأخرى مثل، السلطان، الخليفة، الامبراطور، الحاكم، الزعيم، البطل، رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، المفكر، الشيخ، المرشد إلخ. من هنا يبين شريعتي القاعدة والأساس التي يتم عليه تعيين الحاكم من خلال الأسس الشائعة تاريخيا في مختلف النظم والسُنن الاجتماعية أو الدساتير التي لا تخرج عن الصور التالية في، الوراثة، الانتخاب، الغلبة، الثورة، الانقلاب العسكري، الترشيح. فالترشيح قائم على أساس الانتخاب، بمعنى أن المعين الأصلي هو الناس أو طبقات الأمة في الانتخاب العام. وفي ظل هذا النظام السياسي في الدولة تقترح الهيئات أو المجالس والأحزاب والأفراد مرشحيها على الجماهير ليتم انتخابهم من قبل الجماهير. ويؤكد شريعتي على أن الأسس المختلفة في تعيين الإمام والتي اعتمدتها المجتمعات البشرية والنظم السياسية المختلفة، التي لازالت تعتمدها لا يُصدق أي منهما على تعيين الإمام في الأمة، لأن الإمامة لا تتم بالتعيين، بمعنى أن الجماهير التي هي منشأ السلطة في النظام الديمقراطي ولا ترتبط بالإمام كارتباطها بالحكومة، بل ارتباطها به يمثل ارتباط الناس بالواقع فهي لا تعينه، بل تشخصه ([2]).

رابعا: محمد باقر الصدر ومفهومه لولاية الأمة:

يرى الصدر أن الإمامة تمثل امتدادا روحيا وعقائديا للنبوة، والإنسان في حقيقته حر ولا سيادة عليه من إنسان آخر أو من قبل طبقة بشرية أو أية مجموعة بشرية تحاول التحكم في طبيعة الفرد، وإنما السيادة لله وحده. وفي مفهومه لولاية الأمة، يؤكد الصدر على أن الأمة هي صاحبة الحق في ممارسة كل السلطات في الدولة، على أن يتم اختيار رئيس السلطة التنفيذية من قبل الأمة بعد أن يتم ترشيحه من قبل المرجعية ومن ثم ينبثق عن الأمة مجلس أهل الحل والعقد بالانتخاب المباشر. يوضح الصدر أن دور المرجعية في

([1]) للمزيد راجع، فضل الله، محمد حسين، الحركة الإسلامية هموم وقضايا، دار الملاك، بيروت، ٢٠٠١، ص٤٧

([2]) للمزيد راجع، شريعتي، علي، الأمة والإمامة، مراجعة، شعيب، حسين علي، دار الأمير، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٤٥ص١٤٦ ولاحقا

الحياة السياسية، هي حقيقة اجتماعية موضوعية تقوم على أساس الموازين الشرعية العامة. أما موقف الصدر من الدولة يكون من خلال عدة محاور، فمن ناحية تكون الدولة ونشوئها هي ظاهرة نبوية وتصعيد للعمل النبوي التي بدأت في مرحلة معينة. لقد انطلق الصدر في مواقفه من الدولة من خلال النظرية الإسلامية التي " ترفض الملكية أي النظام الملكي وترفض الحكومة الفردية بكل أشكالها وترفض الحكومة الأرستقراطية وتطرح شكل للحكم يحتوي على كل النقاط الإيجابية في النظام الديمقراطي مع فوارق تزيد الشكل موضوعية وضمانا لعدم الانحراف فالأمة هي مصدر السيادة في النظام الديمقراطي وهي محط الخلافة ومحط المسؤولية أمام الله في النظام الإسلامي"([1]).

في الوقت نفسه يرى الصدر أن الشريعة الإسلامية عبرت عن العدالة بكل وضوح والتي تمثلت في وضع مبدأ الملكية العامة وملكية الدولة، في السياق ذاته يرى الصدر أن السلطات في الدولة الإسلامية ذات النظام الرئاسي تختلف كثيرا عن الأنظمة الرئاسية في الدول الديمقراطية والرأسمالية التي تقوم على أساس الفصل بين السلطات، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية ([2]).

المبحث الثاني

تجريه الإسلام السياسي الشيعي في السلطة

ابان العهد الصفوي تم إرساء الأسس لعقيدة سياسية شيعية جديدة، حيث يعتبر ذلك العهد جديدا من نوعه بعد أن انقطع خط الأئمة في عام ٩٣٩م بغيبة الإمام الثاني عشر، حيث نحا المزاج الشيعي نحو التصلب، وقد أعتبر فقهاء الشيعة في حينها أن السلطة السياسية غير منزهة عن النقص طوال الفترة الماضية إلى أن تنتهي الغيبة، ولن يكون هناك حكم إسلامي صحيح بحسب رأي فقهاء الشيعة. في الوقت نفسه لم يعترف الشيعة بشرعية الحكم السُني لكنهم لم يعملوا على تحديه بصورة مباشرة. ومع انتشار التشيع وتمدده في الزمان والمكان، كان لابد من أن يشوبه الاختلاف والتنوع على الصعيد الثقافي، مما أغنى الحياة الشيعية والفكر الشيعي مع إضافة أبعاد جديدة إلى المسيرة التاريخية لتطور المذهب، بعد أن تعددت جذوره الضاربة في القلب الجغرافي العربي للإسلام. وبما أن الشيعة يُعدون خلافة الإمام علي المثل الأعلى للحكم الإسلامي الكامل بالرغم من قصر فترة خلافته، فإن النهج يُنظر للحكمة السياسية، والمقارنة بين بلاغة على وأثره على النثر السياسي العربي. في السياق ذاته اعتبر الشيعة أن رسائل الإمام علي في نهج

([1]) الصدر، محمد باقر، الإسلام يقود الحياة، وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران، ١٩٨١، ص١٨
([2]) نفس المصدر السابق، ص١٠ص١١ ولاحقا

البلاغة وتوجيهاته التي أسداها إلى واليه على مصر (مالك الأشتر) وثيقة تأسيسية في النظرية السياسية الشيعية ([١]).

على الصعيد الفقهي سنجد ارتباطا وثيقا بين الإمامة والسلطة التي تمثل الجانب السياسي بمعنى السلطة السياسية، هذا الارتباط واضحا في معالجة الفقهاء للمسألة السياسية، سيما أن السلطة في الفقه الجعفري " تقوم على قاعدتين، الأولى هي كون السلطة ضرورة للاجتماع الإنساني، والثانية كونها وسيلة لإصلاح هذا الاجتماع. ويتلازم مفعول القاعدتين بشدة، بحيث لا يجد الفقيه إمكانية للإقرار بالأولى مستقلة عن الثانية إلا في حالات استثنائية. وتميز الشيعة عن معظم المذاهب الأخرى بالقول إن الإمامة واجبة عقلا لا سمعا، وأن تعيين المعني بها واجب على الله وأنه لا يجوز أن تخلو الأرض من إمام وأنها من صول الاعتقاد لا الفروع" ([٢]).

ومن خلال إيمان أئمة أهل البيت بحق الأمة والسلطان والشورى، ووفق هذه الرؤية يعتبر التشيع في العهد الأول سياسيا وليس دينيا وبهذا "يحق لجميع المسلمين في الترشيح للخلافة والانتخاب، حيث يقول الإمام علي أن الواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعدما يموت إمامهم أو يُقتل، أن لا يعملوا عملا ولا يحدثوا حدثا ولا يقدموا يدا ولا رجلا ولا يبدأوا بشيء قبل أن يختاروا إماما عفيفا عالما ورعا عارفا بالقضاء والسُنة ويقول إن أحق الناس بهذا الأمر أقواهم عليه وأعلمهم بأمر الله فيه ([٣]).

وسيتضمن هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول، التجربة الإيرانية والمطلب الثاني التجربة العراقية.

المطلب الأول

التجربة الإيرانية

بعد أن غادر شاه إيران محمد رضا بهلوي إلى مصر عام ١٩٧٩، انطلقت مئات الألوف من الإيرانيين إلى الشوارع للاحتفال بتلك المناسبة التاريخية والمطالبة بإزالة الملكية، وبعد أن أعلن آية الله الخميني عن قرب عودته إلى إيران، تأسست حكومة مؤقتة برئاسة مهدي بزركان من أجل التمهيد لإقامة الجمهورية الإسلامية في إيران، لتبدأ صفحة جديدة من تاريخ إيران السياسي المعاصر تمثلت بإعلان الجمهورية الإسلامية في شباط عام ١٩٧٩. لقد رفض الخميني رأي النقاد الذي يقول بان رجال الدين ينبغي أن يبقوا بعيدا عن السياسة، مستشهدا بتجربة الرسالة المحمدية، بمعنى أن الرسول محمد عليه الصلاة والسلام لم

([١]) للمزيد راجع، نصر، ولي، صحوة الشيعة: الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط، ترجمة، الكعكي، سامي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص٦٨ص٦٩ ولاحقا

([٢]) السيف، توفيق، نظرية السلطة في الفقه الشيعي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٢م، ص٥

([٣]) الكاتب، أحمد، التشيع السياسي والتشيع الديني، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣

يبتعد عن السياسة؟ لأن الله أمر الرسول بالجهاد في سبيله، فقام بتنظيم المجتمع وكان بمثابة الحاكم للجماعة فقاد الجيوش في المعارك وأرسل السفراء ووقع المعاهدات. وعليه فإن القول بإمكانية فصل الدين عن شؤون الدولة هو محض هراء بحسب رأي الخميني.

كان لدى الخميني اعتقادا راسخا بأن واجب الثورة الأول هو تحطيم كل شيء يتصل بنظام الشاه، ويجب الإطاحة بكل مراكز السلطة القديمة دون أن يُقيم لها بديلا إلا بأوامره شخصيا، لكنه في الحقيقة لم يحدث شيء من هذا الأمر في الأيام الأولى للثورة. بصورة عامة كانت خطة الخميني لابد من إنهاء وتفكيك الجيش، ليس لأنه من صنع الشاه، ولكن لأنه يمثل التهديد الحقيقي للثورة بحسب رأيه. فقد كان الشاه المنفي والأمريكيون يضعون أعينهم على الجيش باعتباره نواة الثورة المضادة. في السياق ذاته كانت خطة الخميني تدمير وتصفية جهاز السافاك (الجهاز الأمني للشاه) بسبب أفعالهم الدموية. ومن ثم سعى الخميني إلى تأسيس قوات مسلحة جديدة وجهاز أمني جديد يشبه جهاز السافاك. كما سعى الخميني أيضا إلى تصفية البيروقراطية القديمة، وبالنسبة للطبقة المثقفة فلم تكن محل ثقة الخميني، أما البرجوازية التي تخلت أساسا عن الشاه في سنواته الأخيرة، فقد وجدت نفسها في عالم لا يمكن التعاطف معه ولا يمكن التعاطف معها، فضربت الفوضى أطنابها في الشوارع والأسواق وتوقفت التجارة والمعاملات المالية ولم يعد هناك ما يمكن أن يفعلوه في الأيام الأولى للثورة ([1]).

أولا: شروط الحاكم الإسلامي:

يرى الخميني أن الشروط التي ينبغي توفرها في الحاكم يجب أن تكون نابعة من طبيعة الحكومة الإسلامية، فبصرف النظر عن الشروط العامة كالعقل وحسن التدبير والبلوغ، هناك شرطان أساسيان مهمان هما العلم بالقانون الإسلامي والعدالة. كما يجب أن يكون الفقهاء حكام على الملوك، فإذا كان السلاطين على جانب من التدين فما عليهم إلا أن يصدروا في أعمالهم وأحكامهم عن الفقهاء، وفي هذه الحالة فالحكام الحقيقيون هم الفقهاء، ويكون السلاطين مجرد عمال لهم. يقول الخميني بهذا الصدد" إذا كنا نعتقد أن الأحكام التي تخص بناء الحكومة الإسلامية لاتزال مستمرة، وأن الشريعة تنبذ الفوضى كان لازما علينا تشكيل الحكومة في زمن الغيبة، خاصة إذا داهمنا العدو أو أعتدى علينا فلابد من الجهاد ودفع العدو"([2]).

([1]) للمزيد راجع، هيكل، محمد حسنين، مدافع آية الله قصة إيران والثورة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٣٣ص٢٣٤ ولاحقا

([2]) الخميني، الحكومة الإسلامية، إعداد، مركز نون للتأليف والترجمة، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، بيروت، ٢٠١١، ص٦٤

بالتالي فإن الخميني يؤكد على أنه يجب أن ينهض فقيه عالم عادل بأمر تشكيل الحكومة ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوه، على أن يملك هذا الحاكم أمر الإدارة والرعاية السياسية للناس ما كان يملكه الرسول وأمير المؤمنين. لكن في الوقت نفسه، يرفض الخميني أن يُساء فهم ما قاله عن الفقيه، فيتصور أحد أن أهلية الفقيه للولاية ترفعه إلى منزلة النبوة أو إلى منزلة الأئمة، بل أن كلامه عن الفقيه لا يدور حول المنزلة أو المرتبة، وإنما يدور حول الوظيفة وتنفيذ أحكام الشرع، لهذا فإن الخميني يرى أن ولاية الفقيه أمر اعتباري أو (**الولاية الاعتبارية**) جعله الشرع قيمومة أي فقيه عالم عادل على الأمة في زمن الغيبة ([1]).

ثانيا: التجربة الإيرانية وخطاب الدفاع المقدس (الخطاب الأصولي):

ترصد الأبحاث أن العمل السياسي في ظل التجربة الإيرانية بعد نجاح الثورة يتمثل في ثلاث تيارات سياسية أيديولوجية وجدت على الساحة السياسية الإيرانية بشكل متزامن، وكان لها تعارضات فيما بينها وهذه التيارات الثلاثة هي، الليبرالية الوطنية، الإسلامية، الاشتراكية. مع بروز بعض القوى السياسية بتوجهات متنوعة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ونتيجة لهذا التنوع الفكري والإيديولوجي كان سببا في اندلاع مواجهات سياسية بين المجموعات والأحزاب المتعددة من جهة وبين القوى الإسلامية من جهة أخر، من ثم تحولت هذه المواجهات إلى صدامات دموية غلبت عليها عمليات الاغتيال والتصفية الجسدية لكثير من السياسيين. حيث يرى بعض الباحثين أن مفهوم اليسار واليمين في إيران بعد وصول الخميني للحكم، كانت تيارات منفصلة عن الأرضية الماركسية والليبرالية، وأنها تستخدم فقط في التفريق بينها وبين الجماعات الإسلامية الإيرانية. لكن أيا كان الأمر، فإن الاتجاه الإسلامي في إيران يسجل تفوقه على منافسيه الآخرين منذ انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩وما يزال، وأصبح الخطاب الإسلامي هو السائد في فضاء إيران الاجتماعي والسياسي، وهو الخطاب الذي انطلق وتشكل في فضاء ثوري، حيث كان لهذا الخطاب تأثيرا عميقا في بناء السلطة وهيكليتها في إيران، إضافة إلى ذلك فقد أستطاع الخطاب الإسلامي القضاء على القوى الليبرالية واليسارية وباقي القوى الأخرى، وتمكن الإسلاميون من إحكام سيطرتهم على المجتمع الإيراني.

لقد اعتمد الخميني على (**خطاب الدفاع المقدس**) الذي ساد العقد الأول من عمر الجمهورية الإيرانية ومازال حتى اليوم لهذا الخطاب تأثيرا كبيرا في الوجدان الإيراني، وفي ضوء هذا الخطاب سادت ثقافة التدين، وتعظيم الجوانب الروحية، وطلب الشهادة. وعلى مدار أربعة عقود من عمر الثورة الإسلامية الإيرانية، يظهر الخطاب الأصولي كواحد من الخطابات الرئيسية في إيران، كما يمكن القول إن التجربة

([1]) نفس المصدر السابق، ص٦٣ ص٤٦ ولاحقا

الإيرانية تُعرف عن خطابها الأصولي بأنه استراتيجيا وأيديولوجيا في نفس الوقت. لاسيما أن الخطاب الأصولي في التجربة الإيرانية يمثل نوع من المزاوجة والمزج بين أكثر من خطاب، فهو يستعير التقدم والازدهار من الناحية التنظيرية، ويسترشد بصورة أساسية بفكر الخميني الثوري، ويعيد انتاجه بينه وبين رؤية المرشد الأعلى للثورة الإسلامية على خامنئي، على الرغم من أن إرث الخميني الفكري تتنازع بشأنه جميع التيارات السياسية على الساحة الإيرانية، وكل منها يدعي أنه الأقرب في نهجه وسياسته إلى نهج الخميني ([1]).

ثالثا: التجربة الإيرانية وتأسيس الحرس كمؤسسة ثورية:

بعد وفاة الخميني بقي نظام الحكم في إيران قويا ومتماسكا، ذلك بسبب قدرة الخميني على إقامة حكم المؤسسات لخدمة الثورة، ولا شك أن جهاز الحرس الثوري الإسلامي يعتبر من أهم المؤسسات الأيديولوجية التي انتجتها التجربة الإيرانية، والتي تروج لأهداف الخميني والثورة الإسلامية. وعليه" بحكم قدرة الحرس الثوري على التنظيم والدمج، وتوفير قناة مشاركة أمام القوى الاجتماعية الجديدة التي عبأتها الثورة فإنه لعب دورا شديد الأهمية في هزيمة أعداء إيران، فضلا عن تغلبه على عدد كبير من الأخطار الجسيمة التي هددت الثورة"([2]).

وتأسيسا لما تقدم، فقد وفر الحرس الثوري أسبقية المشاركة في النظام لفئة من غير رجال الدين، وهم الموالون الأشداء للخميني. في السياق ذاته استطاع الحرس الثوري وبتوجيه من الخميني استمالة العناصر من غير رجال الدين، وذلك لكيلا يُنظر إلى الثورة وكأنها عملية استيلاء على السلطة من قبل رجال الدين، لأنه لو تحقق هذا الافتراض لكانت الثورة ورجال الدين قد عجزوا عن مواجهة التحديات المسلحة الشرسة. لذا فإن الحرس الثوري الإيراني كان قادرا على استيعاب القوى الاجتماعية الإيرانية المعبأة حديثا، وخصوصا تلك العناصر التي حركتها أيديولوجيا الثورة ([3]).

لكن الجديد في التجربة الإيرانيّة المعاصرة هو تقريب صوت الشعب من صوت الله سواء بالعبادة أو بالقيادة، وأن سلوك الفقيه الحاكم يتصل بالإمام الغائب، ومنه بالله، وأن الجمهور لا ينتخب ولي الفقيه، بل يبايعه عبر رجال دين مدى الحياة، فهو يمثل المطلق المقدس معاً بحيث يكون للوليّ الفقيه ما يشبه حق

([1]) للمزيد راجع، الصمادي، فاطمة، التيارات السياسية في إيران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢، ص٢٦ص٢٧ ولاحقا

([2]) كاتزمان، كينيث، الحرس الثوري الإيراني نشأته وتكوينه ودوره، ترجمة ونشر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨، ص١٨

([3]) نفس المصدر السابق، ص١٧ص١٨ ولاحقا

الفيتو وحق الوصاية على رئيس الجمهورية وكل سلطة الدولة. ومن هذا المنطلق فإن الحكم الفعليّ والدائم هو للوليّ الفقيه لا لرئيس الجمهورية بالرغم من المظاهر الديمقراطيّة المستعارة (١).

المطلب الثاني

التجربة العراقية

شهد التغيير الذي حصل في العراق عام ٢٠٠٣، وصول الأحزاب الإسلامية إلى الحكم، وتمكن حزب الدعوة الإسلامية من السيطرة على رئاسة السلطة التنفيذية لأربع دورات نيابية، لأنه كيان تنظيمي عقائدي يمتلك رصيدا شعبيا قويا في المجتمع العراقي من خلال صراعه ومواجهته الدموية مع النظام السابق التي ابتدأت منذ تولي حزب البعث للسلطة في عام ١٩٦٨، بيد أن الفترة التي اعقبت تأسيس حزب الدعوة، لم يتخذ الحزب موقفا معاديا من الدولة وتحديدا في فترة حكم عبد الكريم قاسم، نظرا لتقرب السلطة من الشيعة وابتعادها عن سياسة التمييز ضدهم. لاسيما أن حزب الدعوة استخدم الدين الإسلامي كغطاء سياسي ومادة أساسية للوصول إلى الشعور الديني والمذهبي لشريحة معينة من المواطنين (٢).

بلا شك" كان للمرجعية الدور الأساس في تشكيل حزب الدعوة، حيث أكد الحزب على أن القيادة الحقيقة للأمة هي للمرجعية، وأن الحركات الإسلامية لا تنافس المرجعية على قيادة الدولة الإسلامية، ولذلك كان الحزب يستجيب وينصاع لقرارات المرجعية في العمل السياسي عن السلطة"(٣).

بالمقابل كانت الأحزاب الإسلامية السياسية الشيعية التي تصدرت المشهد السياسي العراقي لم تمتلك مشروعا للحكم، بسبب غياب المفاهيم الثيولوجية الفقهية التي تحكمها أدبيات التشيع. بالتالي فإن التجربة العراقية تفتقر إلى غياب الأطروحة النظرية لشكل الحكم سواء كان حكما فئويا أم إسلاميا أم ديمقراطيا، مما أدى بالإسلام السياسي الشيعي الذي يقوده حزب الدعوة إلى الدخول في معترك الاضطراب الشامل الذي أصاب العراق، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، من ثم استقر البلد في قعر الدول المتخلفة في العالم من كل النواحي. لقد شهدت التجربة العراقية عجز التشكيلات الأيديولوجية الدينية في الحكم، ونتيجة لهذا العجز برزت ظاهرة المرض السياسي في خلق هجين يتشكل من (الدين، التحزب، القبلية، الحوزوية)

(١) للمزيد راجع، فياض، علي، نظريات السلطة في الفكر السياسيّ الشيعي المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٦٢ص٢٦٣، وخليل، خليل أحمد، سوسيولوجيا الجمهور السياسيّ الديني في الشرق الأوسط المعاصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٨ص٢٩

(٢) للمزيد راجع، الخرسان، صلاح، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق فصول من تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال ٤٠ عام، المؤسسة العربية والأبحاث الاستراتيجية، دمشق، ١٩٩٩، ص٣٤٠

(٣) رؤوف، عادل العمل السياسي في العراق بين المرجعية والحزبية: قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن (١٩٥٠-٢٠٠٠)، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، ص١٩٦

بسبب سياسة المحاصصة التي عكست حالة الشلل الفكري لتيارات الإسلام السياسي الشيعي، نتيجة لغياب مفهوم النظرية للحكم من قبلهم وكما ذكرنا آنفا ([1]).

أولا: التجربة العراقية وموقف مرجعية النجف:

كان موقف مرجعية النجف واضحا من التجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، حيث لم يتعامل السيستاني مع قوات الاحتلال وخصوصا الحاكم المدني (بريمر) بصورة مباشرة، وإنما كان يراقب الأحداث عن كثب، في الوقت نفسه دعى السيستاني إلى إعطاء دور كبير للأمم المتحدة في العراق لأنها تمثل الشرعية الدولية بحسب رأيه، وطالب السيستاني أيضا بإجراء انتخابات برلمانية، كما اعتبر أن المال العام في الدولة حرام ولا يجوز الاستيلاء عليه، موضحا بأن الفكر الشيعي فكرا ديمقراطيا، سيما أن الكثير من الفتاوى التي صدرت من المرجعية تتجلى في روح القانون وإعطاء الجهات القانونية ومؤسسات الدولة حق التصرف والحكم فيها، في السياق ذاته فقد أكدت مرجعية النجف على ضرورة إرساء نظام ديمقراطي ودستوري في البلد، فهو الضمانة الحقيقية للدولة والنظام القائم ([2]).

ثانيا: التجربة العراقية والإرهاب السياسيّ بعد عام ٢٠٠٣:

إن قراءة الوضع السياسيّ في العراق بكل ما جرى وما يزال يجري من أعمال عنف وعمليات إرهابية، والبحث في الأسباب والتداعيات، يجب أن ينطلق من خلال وجود عَلاقة تأثير متبادلة بين البنى السياسيّة والعنف الحاصل في البلد. وبما أن النظام السياسيّ هو عبارة عن مجموعة من التداخلات والتفاعلات السياسيّة المستمرة في مجموعة سياسيّة، وأن النظام السياسيّ هو جزء من اجتماعيّ يدخل في عَلاقات معقدة مع البناء الاجتماعيّ الكامل، واستناداً إلى ذلك لا يمكن عزل ظاهرة العنف والإرهاب السياسيّ في العراق عن مجمل بنية النظام السياسيّ بعد عام ٢٠٠٣، لأن الدولة وبنيتها السياسيّة تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية عن الإرهاب السياسيّ، مثلما يتحمل مستخدمو العنف الذين يمارسونه ضد الدولة والمجتمع في آن واحد. لقد اشتركت في العملية السياسيّة في العراق بعد الاحتلال الأمريكيّ أحزاب الإسلام السياسيّ وحركات أصولية لعبت دوراً كبيراً في الحياة السياسيّة، لاسيما أن أغلب هذه الحركات والأحزاب قد اتسمت أيديولوجيتها بالطابع الدينيّ والمذهبيّ، وبالرغم من محاولة تلك الأحزاب التحول إلى أحزاب سياسيّة للمشاركة في العملية السياسيّة إلا أن الطابع المذهبيّ لا يزال يحكمها بشكل أثر في أدائها وسلوكها السياسيّ. في الوقت نفسه اتسمت هذه الأحزاب بالتعصب الأيديولوجيّ الذي يجعل الحزب أو الحركة

([1]) للمزيد راجع،ُشبر، صلاح جواد، الحزبية والإسلام السياسي الشيعي، دار روافد، القاهرة، سنة الطبع، بلا، ص٨ص٩ ولاحقا

([2]) الدروبي، أنمار نزار هاشم، موقف الإسلام السياسي من الدولة الوطنية، مشروع بحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاكن، ٢٠١٨، ص١٠٤

تنظر إلى مَن يختلف معها نظرة عدائية بدلا من اعتباره حزباً يحمل وجهة نظر مغايرة، وأن صناديق الانتخابات هي التي تحكم بينهما. في المقابل دخلت الساحة العراقيّة تنظيماتٌ إرهابية مثل القاعدة وداعش، تحمل فكراً وأيديولوجيا التكفير كسلاح في مواجهة الخصوم، إذ إنها قد تغذت من الظروف التي نتجت عن الاحتلال الأمريكيّ للعراق، وواقع المأساة الطائفيّة للسلطة السياسيّة. هذا التناقض قد أنتج "عنفاً تبادليًّا، العنف والعنف مضاد. يؤدي إلى اضطراب الحركة الجدلية الثلاثة: (الدين، السياسة، العنف)، وتحولها من صورة الجدل إلى حالة الدوامة التي تختلط فيها الأدوار، وتتبدل المراكز، فيكون السياسيّ دينيًّا وعنيفاً، ويكون الدينيّ سياسيّا وعنيفاً، ويكون العنف دينيًّا وسياسيًّا"([1]).

لقد اعتمدت التجربة العراقية على السمات الطائفية في بناء النظام السياسيّ، حيث تشكلت السلطة السياسيّة بتصنيفات أدت إلى تقسيم الوطنيّة العراقيّة مثل: عرب سُنة، وشيعة وأكراد، وترتب على هذا الواقع عدة تداعيات أبرزها: تقديم الولاءات الفرعية الطائفيّة والأثنية والقبلية على حساب الهوية الوطنيّة والولاء الوطنيّ، وكذلك توليد شعور التهميش لدى طوائف وجماعات معينة في المجتمع العراقيّ، وهذا كان نتيجةً للأخطاء الكارثية التي وقعت فيها أحزاب السلطة، وهي أحزاب الإسلام السياسيّ بشقيه السُنيّ والشيعيّ، بعد أن استطاعت تلك الأحزاب والكتل السياسيّة عن طريق عناصر ميلشياتها التغلغل في كل مرافق الدولة العراقيّة ومؤسساتها وخاصةً المؤسسات الأمنيّة، ومارست أقسى أنواع العنف والإرهاب السياسيّ ضد الدولة والمجتمع بالتهجير الطائفيّ والاعتقالات والتغييب في السجون والمعتقلات، بالإضافة إلى عمليات الاغتيال والخطف وغيرها من أساليب العنف والإرهاب السياسيّ، من خلال تلك المؤسسات والأجهزة الأمنيّة والشرطية التي شكلتها تلك الأحزاب والقوى الإسلاميّة الحاكمة في العراق على أسس طائفية([2]).

الخاتمة.

في نطاق دراستنا للإسلام السياسي الشيعي المعاصر نصل إلى حقيقة مفادها، بأن السلطة هي الولاية، لاسيما أن الفكر السياسي الشيعي قليل الاهتمام بالدولة مقارنة بمفهوم السلطة. أن الإشكالية التي وقع فيها الفقه الشيعي تكمن في قضية غيبة الإمام الحجة (الإمام المعصوم) صاحب الولاية المطلقة، والتي تركت فراغا في السلطة. وعلى مدار سنين طويلة كانت النخب السُنية هي المتسلطة في عموم الشرق الأوسط، ولكن بعد التحولات التي شهدتها المنطقة يمكن أن نرى ولادة شرق أوسط جديد بهوية شيعية سُنية، بعد أن

([1]) زيدان، يوسف، اللاهوت وأصول العنف الديني، دار الشروق، القاهرة، ص٢٢٧

([2]) للمزيد راجع، العاني، إحسان شفيق، الأنظمة السياسيّة والدستورية المقارنة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسيّة، ص٢٠، والزبيدي، رشيد عمارة، العنف السياسيّ في العراق، مجلة شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، العدد صفر، ٢٠٠٩، ص٤٧

أصبح الإسلام السياسي الشيعي لا يقتصر على العالم الإسلامي فقط، بل توسع نفوذه إلى أبعد من العالم الإسلامي، وخصوصا بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، وتأثيرها القوي على الإسلام السياسي الشيعي، إضافة إلى استقطاب العناصر الشيعية غير الإيرانية. في السياق ذاته يتمتع علماء الدين الشيعة بمكانة روحية امتيازيه، فبما إنهم فقهاء في الدين، فهم يتمتعون أيضا برؤى سياسية ويمتلكون سلطة قوية على الطائفة.

أولا: أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين العراقية والإيرانية:

التشابه:

١. يُمثل المشروع الإسلامي الرابط الأساسي في أيديولوجيا التجربتين. (شكلت النظرية السياسية الشيعية عاملا مشتركا بين التجربتين).

٢. التجربة العراقية بصفتها تجسيدا لأطروحة ولاية الفقيه.

٣. الدفاع عن القضية الفلسطينية بخطاب إسلامي لا يتنافر مع الخطاب القومي.

٤. اتخذت التجربتين من الإثارة العاطفية المذهبية وإقامة الشعائر والمجالس والمآتم منهجا للهيمنة الروحية على المواطنين.

الاختلاف:

١. نص الدستور الإيراني في مادته الأولى على أن نظام الحكم في إيران جمهوري إسلامي، وفي المادة الخامسة من الدستور تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة بيد الفقيه العادل. بينما نصت المادة الأولى للدستور العراقي على أن العراق دولة اتحادية نظام الحكم فيها جمهوري نيابي ديمقراطي.

٢. يرفض شيعة العراق التشيع الإيراني ذي النكهة القومية الفارسية، لاسيما أن بعض من فصائل المقاومة الشيعية قد أعلنت إيمانها بولاية الفقيه، لكنها لاقت رفضا شديدا من القاعدة العريضة للشيعة التي تأبى أن تدين بالولاء لإيران.

٣. أغلب القاعدة الشيعية العراقية تتبع مرجع التقليد علي السيستاني الذي يعارض ولاية الفقيه.

٤. الربط بين فكرتي السياسة وعمل المقاومة، فالتجربة الإيرانية نجحت في توظيف الجانب السياسي في خدمة العمل المقاوماتي والميداني، وهذا خلاف ما جاءت به التجربة العراقية والتي سعت قيادتها في

تسخير منهج المقاومة في خدمة عملها السياسي، حيث كانت ومازالت التجربة العراقية متخبطة بين عملها الميداني وبين عملها السياسي.

ثانيا: النتائج:

١. أدى نجاح الثورة الإيرانية في نهاية سبعينيات القرن الماضي عام ١٩٧٩، إلى تأسيس دولة ذات طابع ديني، أو مُا يطلق عليه في أدبيات العلوم السياسية بالدولة (الثيوقراطية).

٢. ارتكزت التجربة الإسلامية الإيرانية المعاصرة على نظرية (ولاية الفقيه)، والتي تعتبر آخر النظريات التي طورها الإسلام السياسي الشيعي المعاصر الساعي للوصول إلى السلطة.

٣. وتأسيسا للفقرة (١و٢) فإن نظرية ولاية الفقيه تتفق مع باقي تيارات الإسلام السياسيّ سواء كانت السُنية أو الشيعيّة على أرضية مشتركة مفادها أن الإسلام دين شامل يغطي الجوانب الدنيوية والدينيّة. كما تتفق نظرية ولاية الفقيه مع التيار العام للإسلام السياسيّ في أن للإسلام حقّ الحاكمية على الأرض مما يستلزم إقامة الحكومة الإسلاميّة.

٤. عكست الممارسات السياسية والدينية داخليا وخارجيا للجمهورية الإسلامية الإيرانية تأثيرات سلبية وخلقت تحديات فكرية وعملية له، بالنتيجة تعقدت التوازنات السياسية لدى شيعة الخارج، في لبنان والعراق واليمن على سبيل المثال. بالتالي، تبلورت اجتهادات مختلفة تجاه المواقف السياسية لجماهير الشيعة في داخل إيران وخارجها، تتناسب بالأساس مع المطالب السياسية والمصالح الوطنية، ولا تتبع بالضرورة إرشادات الولي الفقيه.

المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

١. الخميني، الاجتهاد والتقليد، مقدمة التحقيق ١٦، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، ١٩٩٧

٢. الخميني، كشف الأسرار، الناشر، مكتبة الفقيه، الكويت، ٢٠٠٠

٣. الخميني، الحكومة الإسلامية، إعداد، مركز نون للتأليف والترجمة، الناشر، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، بيروت، ٢٠١١

٤. الخرسان، صلاح، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق فصول من تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال ٤٠ عام، الناشر، المؤسسة العربية والأبحاث الاستراتيجية، دمشق، ١٩٩٩

٥. الخيون، رشيد، 100 عام من الإسلام السياسي في العراق: الشيعة، الناشر، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات، ٢٠١١

٦. السيف، توفيق، نظرية السلطة في الفقه الشيعي، الناشر، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٢

٧. الصدر، محمد باقر، الإسلام يقود الحياة، الناشر، وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران،١٩٨١

٨. الصمادي، فاطمة، التيارات السياسية في إيران، الناشر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢

٩. الصياد محمد، و، والوادعي، سليمان، اللاهوت السياسي الشيعي وأزمة الشرعية في إيران، الناشر، معهد الدراسات الإيرانية، الرياض، ٢٠٢١

١٠. العاني، إحسان شفيق، الأنظمة السياسيّة والدستورية المقارنة، الناشر، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسيّة، سنة الطبع بلا

١١. الكاتب، أحمد، التشيع السياسي والتشيع الديني، الناشر، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٩

١٢. الكاتب، أحمد، حوارات مع المراجع والعلماء والمفكرين، الناشر، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠١١

١٣. المياحي، محمد جميل، العراق والسيستاني، الناشر، دار انكي، بغداد، ٢٠١٩

١٤. جاسم، فاخر، لمحات تاريخية من تطور الفكر السياسي الشيعي جدلية الثورة والسلطة، الناشر، دار فكرة، مصر، ٢٠٢٢

١٥. جاسم، فاخر، دراسات في الفكر السياسي الإسلامي، الناشر، الاكاديمية العربية في الدنمارك، كوبنهاكن، ٢٠١٢

١٦. خليل، خليل أحمد، سوسيولوجيا الجمهور السياسيّ الديني في الشرق الأوسط المعاصر، الناشر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٩

١٧. رؤوف، عادل العمل السياسي في العراق بين المرجعية والحزبية: قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن (١٩٥٠-٢٠٠٠)، الناشر، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، ٢٠٠٠

١٨. زيدان، يوسف، اللاهوت وأصول العنف الديني، الناشر، دار الشروق، القاهرة، سنة الطبع، بلا

١٩. شُبر، صلاح جواد، الحزبية والإسلام السياسي الشيعي، الناشر، دار روافد، القاهرة، سنة الطبع، بلا

٢٠. شريعتي، علي، الأمة والإمامة، مراجعة، شعيب، حسين علي، الناشر، دار الأمير، بيروت، ٢٠٠٧

٢١. شمس الدين، محمد المهدي، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، الناشر، دار حمد، بيروت، سنة الطبع، بلا

٢٢. عبد الجبار، فالح، العمامة والأفندي سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ترجمة، حسين، أمجد، الناشر، دار الجمل، بيروت، ٢٠١٠

٢٣. فضل الله، محمد حسين، الحركة الإسلامية هموم وقضايا، الناشر، دار الملاك، بيروت، ٢٠٠١

٢٤. فضل الله، محمد حسين، اتجاهات وأعلام حوارات فكرية في شؤون المرجعية والحركة الإسلامية، الناشر، دار الملاك، تاريخ النشر، بلا

٢٥. فياض، علي، نظريات السلطة في الفكر السياسيّ الشيعي المعاصر، الناشر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٠

٢٦. كاتزمان، كينيث، الحرس الثوري الإيراني نشأته وتكوينه ودوره، ترجمة ونشر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨

٢٧. كديفر، محسن، نظريات الحكم في الفقه الشيعي، الناشر، دار الجديد، بيروت، ٢٠٠٠

٢٨. نصر، ولي، صحوة الشيعة: الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط، ترجمة، الكعكي، سامي، الناشر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧

٢٩. هيكل، محمد حسنين، مدافع آية الله قصة إيران والثورة، الناشر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠

٣٠. يوسف، أحمد، الإخوان المسلمون والثورة في إيران جدلية الدولة والإمامة في فكر الإمامين البنا والخميني، تقديم، الهندي، محمد، الناشر، بيت الحكمة، القاهرة، ٢٠١٠

ثانيا: الرسائل الجامعية:

الدروبي، أنمار نزار هاشم، موقف الإسلام السياسي من الدولة الوطنية، مشروع بحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، الناشر، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاكن، ٢٠١٨

ثالثا: المجلات:

١. الباهدلي، محمد باقر، الولاية والسيادة بين جدلية المنظور الفقهي ودلالات البعد السياسي، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك، العدد ٢٥، السنة ١٣، ٢٠٢٠

٢. الزبيدي، رشيد عمارة، العنف السياسيّ في العراق، مجلة شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، العدد صفر، ٢٠٠٩

ثالثا: البحوث القانونية

الطبيعة القانونية لأوامر الدفاع الصادرة بموجب قانون الدفاع الأردني رقم ١٣ لعام ١٩٩٢ لمواجهة جائحة كورونا -كوفيد ١٩

The legal nature of defense orders issued under the Jordanian Defense Law No. 13 of 1992 to confront the Corona-Covid 19 pandemic

الأستاذ الدكتور فواز علي عبابنه

الأكاديمية العربية في الدنمارك- كلية القانون والسياسة

fawwazababneh@yahoo.com

تاريخ التقديم للنشر: ٢٠٢٢/٣/١٥ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٢/٦/٢٠

الملخص.

سلطت هذه الدراسة الضوء على الطبيعة القانونية لأوامر الدفاع الصادرة بموجب قانون الدفاع الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢والذي تم نشره في الجريدة الرسمية في العدد رقم (٣٨١٥) الصفحة (٥٨٦) الصادر بتاريخ ٢٥-٠٣-١٩٩٢، لمواجهة جائحة كورونا الناجمة عن تفشي فيروس كوفيد-١٩، ومدى دستورية الإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية بموجب هذه القرارات والتي كان لها تداعيات اجتماعية واقتصادية ونفسية على المواطنين، وحدت من الحقوق والحريات الأساسية التي اقرتها الدساتير والتشريعات الوطنية، وأكدت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية. وخلصت الدراسة إلى ان هذه القرارات هي قرارات إدارية تنظيمية اقتضتها طبيعة الظروف الطارئة الاستثنائية حفاظا على النظام العام والصحة العامة والسكينة العامة، حيث منحت رئيس الوزراء الأردني صلاحيات واسعة وعطلت القوانين والتشريعات النافذة وتجد هذه القرارات سندا لها مصدره قانون الدفاع الأردني المستند على نص دستوري وتخضع أوامر الدفاع هذه لرقابة القضاء لإداري والحكم بالإلغاء أو التعويض.

Abstract

This study sheds light on the legal nature of defense orders issued under the Jordanian Defense Law No. 13 of 1992, which was published in the Official Gazette in Issue No. (3815) page (586) issued on 03-25-1992, to confront the Corona pandemic caused by the outbreak of the Covid-

virus - 19, and the extent of the constitutionality of the measures taken by the executive authority pursuant to these decisions, which had social, economic and psychological repercussions on citizens, and limited the basic rights and freedoms sanctioned by national constitutions and legislation, and confirmed by international charters and treaties.

The study concluded that these decisions are organizational administrative decisions necessitated by the nature of exceptional emergency circumstances in order to preserve public order, public health and public tranquility, as it granted the Jordanian Prime Minister wide powers and disrupted the laws and legislation in force. supported on the Jordanian Defense Law, which is based on a constitutional text, these defense orders are subject to administrative judicial oversight and judgment for revocation or compensation.

مقدمة البحث

بالنظر إلى الجدل الحاد الذي أثاره تعامل الحكومات على المستوى الدولي مع جائحة كورونا، سيما في الجوانب المتعلقة بشرعية الإجراءات المعتمدة وأسسها القانونية وآثارها على حقوق وحريات الأفراد، يأتي هذا البحث كمحاولة لوضع تكييف قانوني واضح لهذا الظرف الطارئ في ظل النصوص الدستورية من جهة والدولية من جهة أخرى، لوضع اليد على مجمل المحددات التي ينبغي أن تحتكم إليها الدول والحكومات لمعالجة أزمة صحية عالمية دون خلق أزمة إنسانية تقلب موازين الحياة البشرية ومقتضيات الوجود الإنساني.

كانت ولا تزال حقوق الإنسان الأكثر تأثُراً في أوقات الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات ومختلف الحالات الطارئة على مر التاريخ. ومع ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) ظهرت الحاجة للاستجابة السريعة لهذا الوباء، الذي يهدد حياة وسلامة الأفراد وحتى الأمن الإنساني في الدولة. هذا الفيروس الذي بعدما ظهر اتُفق على أن التباعد الاجتماعي يعتبر أنسب طريقة للوقاية من انتشاره، الأمر الذي دفع السلطات في العديد من الدول إلى فرض الحجر الصحي، ممّا تَسَبَّبَ في اضطرابات في المنظومة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول.

وتحقيقًا لما يسمى بالضبط الاجتماعي لاحتواء انتشار العدوى الفيروسية، قامت حكومات الدول الديمقراطية منها والأوتوقراطية بفرض هيمنتها وإخضاع المواطنين لمواجهة هذه الأزمة الصحية.

ولقد حذت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، شأنها شأن باقي حكومات الدول بفرض هيمنتها وإخضاع مواطنين المملكة لمواجهة هذه الأزمة، حيث صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء إعلان العمل بقانون الدفاع رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢ في جميع أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية اعتبارا من ١٧ آذار لعام ٢٠٢٠، الأمر الذي أدى إلى إلحاق أضرار اقتصادية كبيرة على الدولة، بسبب تعطل الحياة وما تتطلبه من تداول للتجارة وإبرام العقود من اجل استمرار العجلة الاقتصادية.ولغاية إعداد هذا البحث تم إصدار ٣٥ أمر دفاع استنادا لقانون الدفاع الأردني رقم ١٣ لعام ١٩٩٢.[١]

وسأتناول، بمشيئة الله، دراسة موضوع البحث الموسوم " الطبيعة القانونية لأوامر الدفاع الصادرة بموجب قانون الدفاع الأردني رقم ١٣ لعام ١٩٩٢ لمواجهة جائحة كورونا -كوفيد ١٩" في مبحثين، هما: -

المبحث الأول، يتناول بالدراسة التعريف بالجائحة واسبابها، التوصيات الأولية للوقاية من العدوى في بداية الجائحة، وتداعيات جائحة كورونا الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. وذلك في المطلب الأول من هذا المبحث، ومن ثم تتناول الدراسة في المطلب الثاني من هذا المبحث نظرية الضرورة والقوة القاهرة لمعرفة الأحكام التي تنطبق على الإجراءات التي اتخذتها وتتخذها الدول لمواجهة الجائحة والتقليل من آثارها.

أما المبحث الثاني، فسيتناول بالتحليل العلمي والقانوني لأوامر الدفاع الصادرة بموجب قانون الدفاع الأردني رقم ١٣ لعام ١٩٩٢.وذلك في مطلبين هما: -

المطلب الأول، ويتناول بالدراسة مفهوم قانون الدفاع الأردني.

المطلب الثاني، ويتناول بالدراسة الطبيعة الدستورية لقانون الدفاع الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢.

ثم انهي هذا البحث في الخاتمة التي تتضمن الاستنتاجات التي خلصت لها الدراسة والتوصيات اللازمة بهذا الخصوص. والمصادر والمراجع التي استند إليها البحث.

أهمية البحث: تتأتى أهمية البحث من الطبيعة القانونية ل

[١] -أنظر موقع الجريدة الرسمية، رئاسة الوزراء، http://www.pm.gov.jo/content/1588758468

لإجراءات التي يتوجب على السلطات المعنية اتخاذها في الظروف الاستثنائية الطارئة كأحداث الحرب والفتن والبلابل والثورات والانقلابات، وكل الحالات الخطيرة التي من شأنها المساس بالنظام العام وتهديده، وتداعيات هذه الظروف والإجراءات المتخذة لمواجهة هذه الحالات على الاقتصاد الوطني والعالمي والصحة العامة والسكينة والأمن المجتمعي وتأثيرها على الحقوق والحريات الأساسية.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى دراسة طبيعة الإجراءات التي تتخذها السلطات المعنية في الدولة لمواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة، ومدى شرعيتها واستنادها إلى قواعد دستورية أو قانونية تبيح للسلطات المعنية إعلان حالة الطوارئ، والعمل بقوانين مؤقتة، يتم بموجبها تعطيل القوانين النافذة، وتعطي السلطات المختصة في الدولة سلطات استثنائية واسعة تخالف مبدأ المشروعية القانونية في الظروف العادية، وهل تخضع هذه القرارات والأوامر المستندة إلى قوانين الدفاع لرقابة القضاء أم لا.

منهجية البحث: نظرا لطبيعة الظروف الطارئة الاستثنائية والإجراءات التي تتخذها السلطات المعنية لمواجهة تلك الظروف وخاصة في حالة انتشار الأوبئة التي تعتبر جوائح عالمية سريعة العدوى والانتشار، فإن هذه الدراسة ستعتمد بالأساس على مزيج من المناهج: المنهج المقارن والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي الوصفي.

الكلمات المفتاحية: كوفيد-١٩، كورونا، أوامر لدفاع، قانون الدفاع، القوة القاهرة، الظروف الطارئة، نظرية الضرورة.

Key Words: Covoid-19, Corona, Defense Orders, The Majeure Force, Emergency Conditions, Necessity Theory.

المبحث الأول

التعريف بجائحة كورونا، أسبابها، التوصيات الأولية للوقاية من العدوى وتداعيات الجائحة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، نظرية الضرورة والقوة القاهرة

المطلب الأول

أولا: التعريف بالجائحة وأسبابها[١]

جائحة فيروس كورونا أو جائحة كوفيد-١٩ والمعروفة أيضًا باسم جائحة كورونا، هي جائحةٌ عالميةٌ مستمرةً حاليًا لمرض فيروس كورونا ٢٠١٩ (كوفيد-١٩)، سببها فيروس كورونا ٢

[١] - https://ar.wikipedia.org/wiki/

المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس-كوف-٢). تفشّى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام ٢٠١٩.

أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميًا في ٣٠ يناير أن تفشي الفيروس يُشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول الفاشية إلى جائحة عالمية. وحتى تاريخ ١٧ يناير ٢٠٢٢ بلغت الإصابات أكثر من ٣٢٨ مليون إصابةً بكوفيد-١٩ في أكثر من ١٨٨ دولةً ومنطقةً، تتضمن أكثر من ٥,٥٤ مليون حالة وفاة، بالإضافة إلى تعافي أكثر من مليون مصاب. وتعتبر الولايات المتحدة أكثر الدول تضررًا من الجائحة، حيث سجلت أكثر من ربع مجموع عدد الإصابات المؤكدة.

ينتقل الفيروس بالدرجة الأولى عند المخالطة اللصيقة بين الأفراد، وغالبًا عبر الرذاذ والقطيرات التنفسية الناتجة عن السعال أو العطاس أو التحدث. عادةً ما تسقط القطيرات على الأرض أو على الأسطح دون أن تنتقل عبر الهواء لمسافات طويلة. في سياق أقل شيوعًا، قد يُصاب الأفراد نتيجة لمس العينين أو الفم أو الأنف بعد لمس سطح ملوث بالفيروس. تبلغ قابلية العدوى ذروتها خلال الأيام الثلاثة الأولى بعد ظهور الأعراض، مع إمكانية انتقال المرض قبل ظهورها عبر المرضى غير العرضيين.

تتضمن الأعراض الشائعة للمرض الحمى والسعال والإعياء وضيق النفس وفقدان حاستي الشم والتذوق. قد تشمل قائمة المضاعفات كلًا من ذات الرئة ومتلازمة الضائقة التنفسية الحادة. تتراوح المدة الزمنية الفاصلة بين التعرض للفيروس وبداية الأعراض من يومين حتى ١٤ يومًا، بمعدل وسطي يبلغ خمسة أيام. لا يوجد حتى الآن لقاح أو علاج فيروسي فعال ضد فيروس كورونا المستجد، ويقتصر تدبير المرض على معالجة الأعراض مع تقديم العلاج الداعم.

ثانيا: التوصيات الأولية للوقاية من العدوى في بداية الجائحة

شملت التوصيات الوقائية غسل اليدين، وتغطية الفم عند السعال، والمحافظة على مسافة كافية بين الأفراد، وارتداء أقنعة الوجه الطبية (الكمامات) في الأماكن العامة، ومراقبة الأشخاص المُشتبه بإصابتهم مع عزلهم ذاتيًا. تضمنت استجابة السلطات في جميع أنحاء العالم إجراءات عديدة مثل فرض قيود على حركة الطيران، وتطبيق الإغلاق العام، وتحديد ضوابط الأخطار المهنية، وإغلاق المرافق. حسّنت دول كثيرة أيضًا قدرتها على إجراء الاختبارات ومتابعة مخالطي المرضى.

ثالثا: تداعيات جائحة كورونا الاجتماعية والاقتصادية

سبب الوباء أضرارًا اجتماعية واقتصادية عالمية بالغة، تتضمن أضخم ركود اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير، بالإضافة إلى تأجيل الأحداث الرياضية والدينية والسياسية والثقافية أو إلغائها، ونقص كبير في الإمدادات والمعدات تفاقم نتيجة حدوث حالة من هلع الشراء، وانخفاض انبعاثات الملوثات والغازات الدفيئة. أُغلقت المدارس والجامعات والكليات على الصعيدين الوطني أو المحلي في ١٩٠ دولة، ما أثر على نحو ٧٣,٥٪ من الطلاب في العالم. انتشرت المعلومات الخاطئة حول الفيروس على الإنترنت، وظهرت حالات من رهاب الأجانب والتمييز العنصري ضد الصينيين وأولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم صينيون، أو ينتمون إلى مناطق ذات معدلات إصابة عالية.

رابعا: الآثار النفسية لجائحة كورونا

لا شك أن جائحة كورونا والإجراءات التي اتخذت لمجابهتها تركت وماتزال آثاراً نفسية متنوعة على فئات كثيرة من الناس وإن كانت بدرجات متفاوتة. جذور الآثار النفسية تأتي من عاملين أساسيين ومتداخلين مع بعضهما البعض، الأول: الانتشار السريع والهائل لفيروس كورونا يؤدي إلى ضغوطات نفسية أهمها القلق والاكتئاب، يعيش الناس في حالة من التوتر حيال الأشياء من حولهم، ويؤدي إلى حالة من عدم اليقين حول المستقبل. والثاني: القلق من إمكانية الإصابة بالمرض أو إصابة أفراد الأسرة والأحبة من حولهم يؤدي إلى حالة من التوتر الدائم والقلق وقد تؤدي إلى ضغوطات نفسية كبيرة مرتبطة بالسلوك الواجب اتباعه في هذه الحالات.

تتفاقم الآثار النفسية نتيجة الانتشار السريع والكثيف للفيروس مع عدم وجود علاج محدد له أو إيجاد لقاح سريع للمرض مما يؤدي لحالات من الاكتئاب تتراوح حدتها من البسيط إلى المزمن.

الإجراءات المصاحبة والتي تأخذها الدول مضطرة لمجابهة المرض لا تقل أهمية عن الجانب الصحي المرتبط بالمرض. إجراءات كالحظر طويل الأمد وتوقف الأنشطة الاعتيادية وخاصة الاقتصادية منها يفاقم من الآثار النفسية لا بل يصبح مصدراً جديداً للقلق، والتوتر، والخوف، والاكتئاب. الآثار الاقتصادية للإغلاق والحظر وارتفاع نسبة التعطل والدخول في حالة الإعسار المالي تؤدي إلى ضغوطات كبيرة جداً على أرباب الأسر لتلبية الاحتياجات الأساسية لهم ولأسرهم والذي من المرجح أن يوسع دائرة الآثار النفسية لأفراد الأسر جميعاً، ويفسح المجال الخصب لمزيد من المشاكل الأسرية كالعنف الأسري على سبيل المثال. بالتأكيد هناك بعض الفئات أكثر عرضة من غيرها للآثار النفسية السلبية للجائحة وتبعاتها حسب ظروفها

وإمكانياتها المالية والمصرفية وبالتالي هناك تفاوت في قدرة الأفراد على التكيف مع هذه الضغوطات والتي تؤثر على حدة هذه الآثار عليهم. بالإضافة للجائحة والإجراءات المتبعة لمواجهتها، فإن طريقة التواصل مع المواطنين والخطاب الإعلامي حول الجائحة أو الإجراءات المصاحبة لها سواء كانت اقتصادية أم صحية قد تزيد من حالة القلق و التوتر أو التخفيف منه.

ناهيك عن التهويل والمبالغة والتناقض وعدم الدقة في تصريحات بعض المسؤولين والخبراء تفاقم من الآثار النفسية السلبية كالقلق وعدم اليقين والخوف من المستقبل. التصريحات التي أطلقت في بعض الدول في بداية الجائحة عن عدم جاهزية القطاع الصحي كوجود نقص في الأسرة أو الكوادر الصحية أو الأجهزة الطبية كانت لها آثار سلبية على تصورات المواطنين حول قدرة هذا القطاع بالتصدي لهذه الجائحة. إن الشفافية والمصارحة من قبل الجهات المختصة مطلوبة وتزيد من ثقة المواطنين في الحكومة وتساعد الجميع في تخطي هذه الجائحة. الخطاب الرسمي في التعامل مع الجائحة يجب أن يكون شفافاً بالتأكيد، ولكن في الوقت نفسه يجب أن يبث الطمأنينة لدى المواطنين ويعطيهم الأمل بالقدرة على تجاوز هذه الجائحة كمجتمع ودولة وفي أضعف الإيمان أن تراعي التصريحات الرسمية الأبعاد النفسية لهذه المعلومات والأخبار والتصريحات حتى تخفف من الآثار السلبية عليهم.

آثار الجائحة والإجراءات المتبعة لمواجهتها تترك آثاراً كبيرة اقتصادية واجتماعية ونفسية على الناس. البعد النفسي لهذه الآثار يكاد أن يكون مهملاً وذلك لضعف الخدمات النفسية بالأردن بشكل عام. في هذه المرحلة لا بد من إعادة النظر بالخطاب الرسمي الذي يتعامل مع الجائحة باتجاه بث روح الطمأنينة وتخفيف منسوب التشاؤم واليأس والقنوط لدى المواطنين.

المطلب الثاني

هل الجائحة ظرف طارئ أم قوة قاهرة؟

لقد أثير جدل ونقاش قانوني واسع حول هذا الموضوع، وبالتساؤل هل هذا الوباء يخضع لأحكام القوة القاهرة والتي تعد من المواضيع المعقدة أم إلى نظرية الظروف الطارئة.[١]

تباينت وجهات النظر القانونية حيث يرى بعض خبراء القانون أن الوضع الحالي الذي يفرضه انتشار فيروس كورونا المستجد على المعطيات الاقتصادية ليس فقط في الأردن وإنما على

[١] -المادة ٢٠٥ من القانون المدني الاردني لسنة ١٩٧٦ , تنص على ما يلي " :إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها ان تنفيذ الالتزام التعاقدي وان لم يصبح مستحيلا، صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للمحكمة تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين ان ترد الالتزام المرهق الى الحد المعقول ان اقتضت العدالة ذلك. ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك".

مستوى العالم كله، يتطابق وشرط «القوة القاهرة» التي تحل المتعاقدين من شروط التعاقد لاستحالة تنفيذها.[١]

بينما خالفت وجهات نظر قانونية ما ذهبت إليه بعض الآراء القانونية من اعتبار هذا الوباء يعد قوة قاهرة[٢]، ورأت أن التزام المتعاقدين ،إذا انعقد العقد صحيحا ، بالقيام بالالتزامات التي يرتبها العقد ويعبر عنه بالقوة الملزمة ويترتب عليه أنه لا يستطيع لأي من أطرافه بإرادته المنفردة أن ينقضه أو يتحلل من العقد ولا يحق له تعديله ما لم يصرح له القانون، الأصل أن (العقد شريعة المتعاقدين) فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون[٣] وهذا المبدأ نتيجة لسلطان الإرادة وفقا لما نص عليه القانون المدني الأردني بأنه (يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية) ، وعليه فإن حسن النية يسود في إنشاء العقد وتفسيره وفي تنفيذ العقد والتزام المتعاقد طبقا لحسن النية هو التزام تعاقدي فإذا حاد المتعاقد يكون مسؤولا على أساس المسؤولية العقدية ومراعاتها حسن النية في التنفيذ وعليه فان هذه القاعدة ترد عليها هذه الاستثناءات التي ترد على مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين" فلا يجوز نقضه ولا تعديله.[٤]

ويعرف القانون شرط «القوة القاهرة» على أنه صورة من صور السبب الأجنبي الذي ينفي علاقة السببية بين فعل المدعى عليه، وبين الضرر الذي لحق بالمدعي؛ أي أنه يمثل كل حادث خارجي عن الشيء لا يمكن توقعه، ولا يمكن دفعه مطلقاً. وتنشأ القوة القاهرة إما عن فعل الطبيعة، كالزلازل والصواعق والفيضانات والثلوج، أو عن فعل الإنسان، ويجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا. وهذا ما أشارت إليه مواد القانون المدني الأردني وقرار محكمة التمييز الأردنية[٥].

أما الظروف الطارئة التي أشارت إليها المادة ٢٠٥ من القانون المدني الأردني لا تجعل من تنفيذ الالتزام مستحيلا، وإنما أصبح مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة، وهنا أجاز للمحكمة تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن ترد الالتزام المرهق إلى الحد

---

[١] -المادة ٢٦١ من القانون المدني الاردني لسنة ١٩٧٦ , تنص على ما يلي " :إذا اثبت الشخص ان الضرر قد نشا عن سبب أجنبي لا يد له فيه كآفة سماوية، او حادث فجائي، او قوة قاهرة، او فعل الغير او فعل المتضرر كان غير ملزم بالضمان ما لم يقض القانون او الاتفاق بغير ذلك"

[٢] - تعرف القوة القاهرة بانها كل فعل لا شأن لإرادة المدين فيه ولا يمكن توقعه ولا منعه يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً استحالة تعفي المدين من المسؤولية العقدية والتقصيرية.

[٣] - المنصوري، خميس صالح ناصر، "نظرية الظروف الطارئة وأثر ها في التوازن الاقتصادي للعقد" (دراسة تحليلية في ضوء قانون المعاملات المدنية الإماراتي)٢٠١٧. ص٤.

[٤] نصت المادة ١/٢٠٢ من القانون المدني الأردني على (يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية.).

[٥] -أنظر المادة ٢٤٧ من القانون المدني الأردني، وقرار محكمة التمييز الأردنية رقم ١٩٩٩/٣١٠ تاريخ ١٩٩٩/٤/٢٨

المعقول إن اقتضت العدالة ذلك، ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك. وهذا أيضا ما أشارت إليه محكمة التمييز الأردنية في قرارها.[١]

وعليه، نجد أن نظرية الظروف الطارئة تختلف عن القوة القاهرة، في أن الطارئ غير المتوقع لا يجعل التنفيذ مستحيلا، بل يجعله مرهقا يجاوز السعة دون إن يبلغ حد الاستحالة، وهناك فارق يتصل بالجزاء فالقوة القاهرة تفضي إلى انقضاء الالتزام وعلى هذا النحو يتحمل الدائن تبعتها كاملة أما الطارئ غير المتوقع فلا يترتب عليه إلا إنقاص الالتزام إلى الحد المعقول وبذلك يتقاسم تبعته الدائن والمدين.

لكنه لفت إلى أن الوضع في هذه المرة مختلف، مع وجود تحديات قانونية تفرض التساؤل عما إذا كان فيروس كورونا يمثل قوة قاهرة، ما يعني عقود قابلة للفسخ والتزامات قابلة للتحلل منها.

أولا: نظرية الضرورة:

تعد نظرية الضرورة استثناء أو قيداً يرد على مبدأ سمو الدستور والنتائج المترتبة عليه، وتستمد هذه النظرية مدلولها من القاعدة الرومانية التي تقول " إن سلام الشعب فوق القانون " وبموجب هذه النظرية فإن القواعد الدستورية وجدت لتنظيم ممارسة السلطة في الدولة وهذا التنظيم يرتكز على مبادئ تهدف بالدرجة الأساس إلى تقييد سلطة الحكام وإيجاد نوع من التوازن والفصل بين مؤسساته المختلفة وذلك من اجل تامين وحماية مبدأ سيادة القانون وحقوق الإنسان وحرياته، وحيث إن هذه المبادئ قد شرعت للظروف الطبيعية فإذا ما استجدت ظروف استثنائية قاهرة من شأنها المساس بكيان الدولة أو السلامة العامة للمجتمع كحالة الحرب والأزمات الحادة أو حالة التمرد والعصيان لابد من مواجهتها باتخاذ تدابير استثنائية. فحالة الضرورة هذه هي التي تجيز لإحدى هيئات الدولة ألا وهي الهيئة التنفيذية متمثلة برئيسها أن تعلق كل أو بعض نصوص الدستور وتباشر ممارسة وظيفة التشريع خلال مدة من الزمن ويجب ألا تستمر هذه الحالة إلا لمواجهة الظروف التي أدت إليها فينبغي العودة إلى الحالة الطبيعية حال زوال تلك الظروف فالضرورة تقدر بقدرها.

يقصد بالظروف الاستثنائية الطارئة أحداث الحرب والفتن والبلابل والثورات والانقلابات، وكل الحالات الخطيرة التي من شأنها المساس بالنظام العام وتهديده. وتكون الظروف الاستثنائية بهذا المفهوم مؤقتة لا تتمتع بصفة الدوام، لكنها تمثل خطرا على الدول من حيث وجودها واستقلالها، وسيادتها، واستقرارها، ومركزها.

[١] - أنظر قرار محكمة التمييز الأردنية رقم ١٩٩٢/١٠١٣ تاريخ ١٩٩٣/٦/٣٠.

تحرص الدول حماية للاستقرار والأمن العام أن يتضمن دستورها نصا أو أكثر يخول للحكومة في أوقات الأزمات سلطات استثنائية لا تملكها في الأوقات العادية، تمكنها من السيطرة على زمام الأمور في البلاد وتساعدها في المحافظة على كيانها وسلامة ترابها. حيث تتخذ الدولة أثناء هذه الظروف تدابير استثنائية تتسم بطابعي السرعة والشدة في اتخاذ الإجراءات وتنفيذ الأحكام[١]، كما تتميز بأنها تعطل إلى مدى بعيد الحريات العامة والضمانات الدستورية والتشريعية والقضائية المقررة والموضوعة للأوقات العادية[٢] ولهذا يجمع الفقه على وجوب توسيع سلطات وصلاحيات السلطة التنفيذية والخروج عن دائرة النصوص العادية وترجيح أمن الدولة وسلامتها على حساب حقوق الأفراد وحرياتهم [٣]

ومن المسلم به أن القوانين واللوائح وضعت لكي تطبق في الظروف العادية، وإن الدولة تملك الخروج على هذه القوانين واللوائح في حالة الضرورة أو الظروف الاستثنائية التي تتطلب السرعة والحزم في التصرف. إذ أن البلاد تتعرض لأبلغ الضرر، إذا واجهت. الظروف وفقا لأحكام التشريع العادي بإتباع أساليبه وإجراءاته الطويلة والمعقدة.[٤]

وبذلك تقوم حالة الظروف الاستثنائية على أساس قلب قواعد المشروعية بالترخيص لسلطات البوليس باتخاذ الإجراءات الاستثنائية، وعدم التقيد بقواعد الشرعية، والتنصل من قواعد الدستور والقانون من أجل مواجهة الظروف الشاذة والمفاجئة [٥]ومن ثم يترتب على قيامها إضفاء صفة المشروعية على الأعمال الإدارية الصادرة في ظل الظروف الاستثنائية، وذلك رغم انتفاء هذه الصفة عنها في ظل الظروف العادية على ألا تتجاوز هذه الأعمال بالطبع القدر اللازم الذي توجبه الظروف المذكورة.[٦]

ونظرا لما للإدارة من سلطات واسعة لتتمكن من مواجهة الظروف الاستثنائية فإن سلطات الإدارة ليست مطلقة في هذا الشأن حيث تتم ممارسة هذه السلطات تحت رقابة القضاء، وذلك فضلا عن ضرورة توافر شروط معينة يسمح للإدارة من خلالها من التمتع بسلطات استثنائية لمجابهة الخطر المحدق بالدولة.

---

[١] ـ المرسوم الرئاسي الجزائري ٩١-١٩٦ المؤرخ في ١٩٩١/٦/٤ المتضمن تقرير حالة الحصار، الجريدة الرسمية العدد ٢٩.

[٢] ـ محمد حسن دخيل، الحريات العامة في ظل الظروف الاستثنائية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٩، ص ٤٥.

[٣] ـ غضبان مبروك، غربي نجاح، قراءة تحليلية للنصوص النصوص القانونية المنظمة لحالتي الحصار والطوارئ ومدى تأثرها على الحقوق والحريات في الجزائر، مجلة المفكر، العدد العاشر، بسكره، الجزائر، ص ١٢.

[٤] ـ نص الدستور الجزائري على حالة الظروف الاستثنائية وحالة الحرب والحصار بالمواد "٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧" ٦، الا أنه قيدها بعديد من الإجراءات والشكليات وذلك لما لإقرار مثل هذه الظروف من تجميد لنصوص الدستور، والقانوني، وتقييد للحقوق والحريات.

[٥] الرسوم الرئاسي الجزائري ٩٢ ـ ٤٤مورخ في ١٩٩٢/٢/٩ المتضمن اعلان حالة الطوارئ، والمعدل من خلال المرسوم التشريعي ٩٣-٠٢ المؤرخ في ١٩٩٣/٢/٦ ٦ المتضمن تمديد حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية العدد٨.

[٦] ـ التميمي نجاة، حالة الظروف الاستثنائية وتطبيقاته في الدستور الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ١٥.

ثانيا: أساس نظرية الظروف الاستثنائية وبداية نشأتها:

الرأي السائد في الفقه يتجه إلى إن فكرة الضرورة هي أساس نظرية الظروف الاستثنائية ويقصد بالضرورة تلك الحالة من الخطر الجسيم الحال التي يتعذر تداركها بالوسائل العادية مما يدفع السلطات القائمة على حالة الضرورة أن تلجأ إلى الوسائل القانونية الاستثنائية لدفع هذا الخطر ولمواجهة الأزمات وفكرة الضرورة هذه تقوم على ركنين؛ ركن موضوعي ويتمثل بوجود خطر يهدد مصلحة جوهرية معتبرة قانونا ، وركن شكلي يتمثل في التجاوز على أحكام القانون، هذه هي فكرة الضرورة بصورة عامة، وهناك من يرى تحديد حالة الضرورة في نطاق القانون الدستوري ذلك أنها توجد كلما كانت الدولة في وضع لا تستطيع معه أن تواجه أخطاراً معينة سواء كان مصدر هذه الأخطار داخلياً أم خارجياً إلا بالتضحية بالاعتبارات الدستورية التي لا يمكن تجاوزها في الأوضاع العادية. وبالتالي فان نظرية الضرورة تعني إضفاء المشروعية على عمل هو في الظروف العادية غير مشروع.

ثالثا: نظرية الضرورة في التشريعات الوطنية:

أخذ الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ بنظرية الظروف الاستثنائية فجاءت م/ ١٦ منه لتنظيم حالة الضرورة بشأن بعض الظروف الاستثنائية المحددة.

اما المشرع المصري فقد تبنى النظرية في دستور ١٩٢٣[١] وقد احتفظ بها في الدساتير اللاحقة كدستور ١٩٧١ في المادة (١٤٧) منه ودستور ٢٠١٤ في المادة (١٥٦) منه.

وفي العراق وردت الظروف الاستثنائية لأول مرة في المادتين (٢٦-١٢٠) من القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥.

ونُظمت بموجب قانون السلامة الوطنية رقم (٤) لسنة ١٩٦٥ المعدل وقانون التعبئة رقم (١٢) سنة ١٩٧١ وقانون الدفاع المدني رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٨.

كما صدر استناداً لقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ أمر الدفاع عن السلامة الوطنية رقم (١) لسنة ٢٠٠٤ الذي منح رئيس الوزراء بعد موافقة هيئة الرئاسة بالإجماع إعلان حالة الطوارئ في أية منطقة من العراق عند تعرض الشعب العراقي لخطر جسيم حال يهدد الافراد في حياتهم وناشئ عن حملة مستمرة للعنف من أي عدد من الاشخاص لمنع تشكيل حكومة واسعة التمثيل او تعطيل المشاركة السياسية السلمية لكل العراقيين او أي غرض آخر.

[١] -أنظر المادة (٤١) من الدستور المصري لعام ١٩٢٣.

اما دستور جمهورية العراق الحالي فقد اخذ بنظرة الظروف الاستثنائية [١] عند ذكره الاختصاصات مجلس النواب في الفقرة (تاسعاً) من المادة (٦١) التي نصت على: [يختص مجلس النواب بما يأتي:

تاسعاً: أ/ الموافقة على اعلان الحرب وحالة الطوارئ بأغلبية الثلثين، بناءً على طلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، ب/ تعلن حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوماً قابلة للتمديد وبموافقة عليها في كل مرة.

جـ/ يخول رئيس الوزراء الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من إدارة شؤون البلاد في اثناء مدة اعلان الحرب وحالة الطوارئ وتنظم هذه الصلاحيات بقانون بما لا يتعارض مع الدستور.

د/ يعرض رئيس مجلس الوزراء على مجلس النواب، الاجراءات المتخذة والنتائج في اثناء مدة اعلان الحرب وحالة الطوارئ خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهائها].

رابعا: تطبيقات نظرية الضرورة في الدستور الأردني – المادة / ٩٤ (القوانين المؤقتة):

تضمن الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ والمطبق حالياً نصاً يخول فيه السلطة التنفيذية ممثلة بمجلس الوزراء سلطة إصدار لوائح الضرورة والتي اسماها" بالقوانين المؤقتة" ومن الجدير بالذكر ان هذا النص الذي جاء به الدستور الأردني لم يأتِ من فراغ ولم يبتدعه المشرع، بل استقاه من القانون المقارن. أما النص الأردني والذي جاء في المادة (٩٤) من الدستور فهو (عندما يكون مجلس الامة غير منعقد او منحلاً يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك ، أن يضع قوانين مؤقتة في الأمور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير او تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل ويكون لهذه القوانين المؤقتة التي يجب ألا تخالف أحكام الدستور قوة القانون على ان تعرض على المجلس في أول اجتماع يعقده ، وللمجلس أن يقر هذه القوانين أو يعدلها أما إذا رفضها فيجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك ان يعلن بطلانها فوراً ، ومن تاريخ ذلك الإعلان يزول مفعولها على ان لا يؤثر ذلك في العقود والحقوق المكتسبة . ويسري مفعول القوانين المؤقتة بالصورة التي يسري فيها مفعول القوانين بمقتضى حكم الفقرة الثانية من المادة (٩٣) من الدستور. وفي ضوء ما ورد في نص المادة ٩٤ نلاحظ ان المشرع الدستوري الأردني قد وضع شروطاً وضوابطً أمام السلطة التنفيذية تحتم عليها الالتزام بها ومراعاتها عند اللجوء الى إصدار القوانين المؤقتة.

اذن فالمشرع في العديد من الدول قد يحاول تقنين نظرية الظروف الاستثنائية وذلك من خلال وضع حلول دستورية أي تضمين الدساتير نصوصاً لمواجهة الظروف الاستثنائية او من خلال

[١] -انظر نص البند تاسعاً من المادة ٦١ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

حلول تشريعية أي اصدار قوانين عادية لمواجهة مثل تلك الظروف كقانون التعبئة العامة وقانون الدفاع المدني وقانون الطوارئ.

إلا أن هذه المحاولات قد لا تفي بالغرض في جميع الأحوال ذلك أن المشرع مهما كانت قدرته لا يستطيع أن يتنبأ بجميع الظروف غير العادية التي تحيط بالدولة وهنا تظهر اهمية نظرية الظروف الاستثنائية ذات الاصل القضائي اذ بواسطتها يتدخل القضاء لتلافي نقص او عجز التشريع عن مواجهة الظروف غير العادية. فتطبيق هذه النظرية ذات الاصل القضائي يجري في حالة توافر شروطها وغياب النصوص القانونية التي تنظم كل ما يتعلق بممارسة الادارة لسلطتها في حالة تعرض البلاد لظروف استثنائية.

فالنظرية اما أن تكون نظرية قانونية فيكون دور القاضي محدود يقتصر على تطبيق القانون او نظرية قضائية عند قصور النصوص القانونية وغيابها وهنا يبرز دور القضاء.

خامسا: نظرية الضرورة في المواثيق الدولية:

لقد أكّد العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حقّ الإنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية، وأنه يتعيّن على الدول اتخاذ التدابير لضمان هذا الحق بشكل كامل عن طريق الوقاية من مختلف الأمراض، بما فيها الأمراض الوبائية ومكافحتها وتهيئة الظروف الهادفة إلى تأمين الخدمات والعناية الطبية للجميع في حال المرض.[١] كما أجازت الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان – منها على سبيل المثال لا الحصر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – للدول في الحالات الاستثنائية وضع قيود على بعض الحقوق والحريات مؤقتا كالحق في التجمع السلمي، شريطة أن تكون هذه القيود ضرورية لحماية الأمن القومي، أو الحفاظ على النظام والسلامة العامة أو حماية الصحة العامة والآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.[٢]

فضمان الأمن الصحي مسؤولية تقع على عاتق الدولة في إقليمها. والقانون الدولي يخوّل لها اتخاذ إجراءات للوقاية ومكافحة الأمراض بما في ذلك اتخاذ تدابير تقييدية لحماية الصحة العامة، أي: إمكانية العمل بحالة الطوارئ الصحية، إلا أن تطبيق ذلك ليس أمرا هينا؛ للطبيعة المعقدة للأزمة وتعدد أبعاد تأثيراتها، وما يتميز به فيروس كورونا من غموض.

أما على مستوى الأطر القانونية الإقليمية، فيتعهد الأطراف حسب الميثاق الاجتماعي الأوروبي بشكل مباشر أو بالتعاون مع المنظمات العامة أو الخاصة لمواجهة كل ما يهدد الصحة، كتوفير

[١]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٩٦٦، ص٦.
[٢] - الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٩٦٦، ص ٣ – ١٠.

التسهيلات الاستشارية والتعليمية من أجل تنمية الصحة والوقاية من الأمراض، بهدف ضمان الممارسة الفعالة للحق في الصحة[١]. كما أشار الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب أنه لكل شخص الحق في التمتع بأفضل حالة صحية بدنية وعقلية يمكنه الوصول إليها، وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لحماية صحة شعوبها وضمان حصولها على العناية الطبية في حالة المرض.[٢]

فالدول – ديمقراطيةً كانت أو أوتوقراطية – مُطالَبة بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحماية الصحة العامة نتيجة انتشار فيروس كورونا المستجد؛ من خلال ضمان فعالية استجابة المنظومة الصحية من جهة، والوقاية من الانتشار الواسع للفيروس من ناحية أخرى. لكن آليات ضمان تلك الوقاية أصبحت مثار جدل واسع – أكاديميًا، إعلاميا وحتى شعبيا –، لذا تمثل قضية حقوق الإنسان وتعزيزها أوقات الطوارئ الصحية مسألة هامة؛ لأن انتهاكات حقوق الإنسان خلال مكافحة انتشار فيروس كوفيد-١٩ بإمكانها التقويض من فعالية استجابة الحكومات للقضاء على المرض وتطويقه بدل المساهمة في تسريع جهود مكافحته.

سادسا: شروط اللجوء الى نظرية الضرورة او الظروف الاستثنائية:

تكاد تتفق الدساتير المنظمة لنظرية الظروف الاستثنائية إلى تقييدها بشروط معينة حتى لا تصبح النصوص المنظمة لها وسيلة بيد السلطة التنفيذية لتحقيق مصالح شخصية هذا بالإضافة إلى إن تحديد مثل هذه الشروط يعد وسيلة لتمييز هذه النظرية عن النظريات الأخرى التي تحكم عمل الإدارة كنظرية أعمال السيادة ونظرية السلطة التنفيذية للإدارة وان مثل هذه الشروط أو القيود نجد أساسها في الفقه الفرنسي الذي ذهب إلى تقيد هذه النظرية وذلك بوضع الضوابط والشروط المحددة لها ، كما وضع القضاء الاداري القواعد والضوابط التي تحكم سلوك الادارة في ظل الظروف الاستثنائية فاستلزم لتوسيع قواعد المشروعية او العمل بالمشروعية الاستثنائية توافر عدة شروط:-

أ- وجود ظرف استثنائي: ويتمثل هذا الظرف الاستثنائي – حسب ما يجمع عليه الفقه والقضاء- وجود تهديد بخطر جسيم حال يهدد النظام العام او دوام سير المرافق العامة في الدولة.[٣]

ومصدر الخطر اما ان يكون طبيعياً كالكوارث الطبيعية او اقتصادياً كالاضطرابات الخطيرة للعمال، او اجنبياً كالحرب، او داخلياً كالعصيان المسلح، او المظاهرات العنيفة.

---

[١] مجلس أوروبا، الميثاق الاجتماعي الأوروبي، ١٩٩٦، ص٥.
[٢] - مجلس الرؤساء الأفارقة، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ١٩٨١، ص٥.
[٣] - د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، القانون الدستوري، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٨٠٧.

وعلى الرغم من صعوبة تحديد جسامة الخطر إلا انه يجب أن يخرج هذا الخطر من إطار المخاطر المتوقعة او المعتادة في حياة الدولة، فهو خطر يشكل حالة غير عادية أي ذي طابع استثنائي وغير مألوف.

والمقصود بكون الخطر حالاً هو انه بدأ بالفعل ولم ينته أو كان على وشك الوقوع بحيث لا تجد السلطات فرصة للجوء إلى وسيلة أخرى لمواجهته. هذا ولا يُعتد بالخطر المستقبلي ذلك لأنه بالإمكان توقعه وكذلك لا يعتد بالخطر الذي وقع وانتهى لأنه يعد مجرد واقع تترتب عليه الاثار.

ب- استحالة مواجهة هذا التهديد او الخطر بالطرق العادية وعن طريق المؤسسات الدستورية القائمة، وهذا ما يجمع عليه الفقه والقضاء فاذا وجدت وسيلة قانونية او دستورية تستطيع الادارة بواسطتها درء المخاطر المحدقة بالدولة امتنع اللجوء الى نظرية الضرورة.

ج- ان يكون الاجراء متناسباً مع الظرف لاستثنائي:

فلا يجوز للإدارة ان تتصرف الا بالقدر الذي تمليه الظروف فلا يُضحى بمصالح الافراد في سبيل المصلحة العامة الا بقدر ما تقتضيه الضرورة فعليها ان تراعي الحرص والحذر وتختار انسب الوسائل واقلها ضرراً بالأفراد للوصول الى تحقيق الهدف المطلوب.

د- يجب أن ينتهي تطبيق نظرية الضرورة بانتهاء او زوال الظرف الاستثنائي:

بمعنى أن تنتهي سلطة الادارة الاستثنائية بانتهاء الظرف الطارئ الاستثنائي حيث يتعين على الادارة عند انتهائه اتباع قواعد المشروعية العادية ذلك ان سلطة الادارة الاستثنائية تدور وجوداً وعدماً مع الظرف الاستثنائي مصدر الخطر.[١]

سابعا: النتائج المترتبة على تطبيق الظروف الاستثنائية:

أ- اتساع اختصاص السلطة الإدارية في مجال الضبط الإداري وهذا ما أكده مجلس الدولة الفرنسي في أحد احكامه الصادرة في عام ١٩١٩ حيث قرّر بان حدود سلطات البوليس الاداري في الظروف العادية ليس هي ذاتها في ظروف الحرب.

ب- تعهد الادارة في ظل الظروف الاستثنائية ببعض وظائفها الى هيئات ادارية اخرى على الرغم من عدم وجود نص يبيح ذلك مخالفة بذلك ركن الاختصاص في القرار الاداري وهذا ما قبله مجلس الدولة الفرنسي في حكمه الصادر سنة ١٩٤٦ فمثل هذا العمل يعد باطلاً مستحقاً للإلغاء لو وقع في ظل الظروف العادية.

[١] - د. مصطفى كامل، شرح القانون الإداري، بغداد، ١٩٤٩، ص ٣٧.

ج- تزويد الادارة باختصاصات جديدة ولو لم يكن لها سند من القانون كما لو اجيز لها وقف العمل ببعض القوانين النافذة او القيام بالاستيلاء على العقارات.

د- تحرر الإدارة من بعض القواعد الشكلية والموضوعية.

والجدير بالذكر أن الفقه استعمل مصطلحات عدة لهذا المفهوم فنجده تارةً يستخدم مصطلح الظروف الاستثنائية وتارة مصطلح الضرورة لنفس المفهوم.

وبسبب ما للإجراءات المتخذة من قبل السلطة التنفيذية في تلك الفترة من اثر مباشر وخطر على حياة المجتمع وما يصاحبه من مصادرة للحقوق والاعتداء على الحريات العامة فإن مثل هذه الصلاحيات يجب أن لا تمنح إلا في حالة خاصة جداً بحيث يؤدي عدم تدخل الإدارة لمواجهة هذه الظروف إلى إلحاق ضرر جسيم بالدولة يهدد وحدة أراضيها ويشل حركة الحياة فيها، فيباح هنا للسلطة التنفيذية إصدار تشريعات وان مثل هذا الإجراء سيؤدي إلى نتائج خطيرة على حياة المجتمع وقد يؤدي إلى تعزيز النظم الدكتاتورية التي لا يهمها سوى الاستمرار في اضطهاد الشعوب والتحكم في مصائرها وهذه الأسباب هي التي دفعت القضاء، ولاسيما مجلس الدولة الفرنسي، إلى إرساء ثوابت هذه النظرية واشتراطه لتطبيقها خضوع الإجراءات المتخذة من قبل السلطة التنفيذية إلى رقابة القضاء الإداري وضرورة انتهاء تطبيقها حال زوال هذا الظرف الاستثنائي.

المبحث الثاني

مفهوم قانون الدفاع الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢

الأصل في التشريع العادي للقانون، أن يكون القانون الصادر عن السلطة التشريعية في الدولة، قانونا دائما، بمعنى أنه لا يجوز تعديله أو إلغائه إلا وفقا للقانون. ولكن قد يحدث أمر طارئ استثنائي يتوجب على السلطة التنفيذية مواجهته بتشريع طارئ استثنائي (تشريع الضرورة) حال غياب مجلس الأمة -عندما يكون مجلس الامة غير منعقد او منحلاً -، وذلك بإصدار قوانين مؤقتة. وفيما يلي تبيان للفروق بين القوانين الدائمة والقوانين المؤقتة.

المطلب الأول

الفرق بين القانون العادي والقانون المؤقت

أولا: القانون العادي(الدائم):

القانون عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية الملزمة التي تنظم الحياة وما ينتج عنها من علاقات وروابط بين الأفراد في المجتمع، وعليه فالقانون يقوم على ركائز مهمة حيث أنه قاعدة وهو ينظم جميع الروابط والعلاقات بين الأفراد وقواعده ملزمة للجميع أي في حالة مخالفتها

يمكن إيقاع الجزاء على من يخالفها.[١] تقوم فكرة تطبيق القوانين في الأردن وفي جميع بلدان العالم على أساس واحد هو الوظيفة التي وجدت من أجلها تلك القوانين، وهي تحقيق التوازن بين المصالح العامة والمصالح الخاصة من جهة، وبين المصالح الخاصة فيما بينها من جهة أخرى، وكذلك تحقيق العدل والمساواة بين الجميع، لذلك تخضع جميع التصرفات والأفعال التي تصدر عن جميع أفراد المجتمع لحكم القانون، كما وتتولى السلطات المختصة "السلطة التنفيذية" في الدولة عملية إنفاذ القانون وتطبيقه على الجميع بما يضمن المحافظة على الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور، ودون تمييز بينهم. ولتحقيق فكرة العدل والمساواة كان لزامًا على الجميع التقيّد بأحكام القانون واحترامه احترامًا كاملًا، وتتولى السلطة العامة إيقاع الجزاء بمن يخالفها، لذلك فإن مقياس نجاح تطبيق القانون في أي مجتمع، يكمن في كون هذا التطبيق عام وسليم، بحيث يمكن وصفه بالتطبيق الناجح، كما وينظر له ولأحكامه جميع أفراد المجتمع نظرة الرضى والطمأنينة.

ثانيا: القانون المؤقت:

تضمن الدستور الأردني سنة ١٩٥٢ والمطبق حالياً نصاً يخول فيه السلطة التنفيذية ممثلة بمجلس الوزراء سلطة إصدار لوائح الضرورة والتي اسماها" بالقوانين المؤقتة" ومن الجدير بالذكر ان هذا النص الذي جاء به الدستور الأردني لم يأتِ من فراغ ولم يبتدعه المشرع، بل استقاه من القانون المقارن. أما النص الأردني والذي جاء في المادة (٩٤) من الدستور فهو (عندما يكون مجلس الامة غير منعقد او منحلاً يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك ، ان يضع قوانين مؤقتة في الأمور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير او تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل ويكون لهذه القوانين المؤقتة التي يجب ألا تخالف أحكام الدستور قوة القانون على ان تعرض على المجلس في اول اجتماع يعقده ، وللمجلس ان يقرر هذه القوانين او يعدلها أما إذا رفضها فيجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك ان يعلن بطلانها فوراً ، ومن تاريخ ذلك الإعلان يزول مفعولها على أن لا يؤثر ذلك في العقود والحقوق المكتسبة . ويسري مفعول القوانين المؤقتة بالصورة التي يسري فيها مفعول القوانين بمقتضى حكم الفقرة الثانية من المادة (٩٣) من الدستور. وفي ضوء ما ورد في نص المادة ٩٤ نلاحظ أن المشرع الدستوري الأردني قد وضع شروطاً وضوابطً أمام السلطة التنفيذية تحتم عليها الالتزام بها ومراعاتها عند اللجوء الى إصدار القوانين المؤقتة.

[١] - عبد الرزاق أحمد السنهوري، أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون، القاهرة: طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، صفحة ١٣.

وبذلك يكون قانون الدفاع الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢ عبارة عن قانون للطوارئ وللحالات الاستثنائية، لذلك فهو قانون مؤقت يجري تفعيله والعمل به بموجب قرار يصدر من مجلس الوزراء بعد أن تصدر الإرادة الملكية بالموافقة عليه، والهدف من وراء إصدار مثل هذا القانون هو مجابهة أية حالة طارئة قد تواجه المملكة والتي من شأنها تهديد الأمن الوطني أو السلامة العامة، بمعنى أن قواعد هذا القانون لا تطبق في الحالات الاعتيادية شأنه شأن القانون العادي وإنما فقط في الحالات الطارئة، وهذا يعني أنه سيتم إيقاف العمل بالقوانين العادية السارية وسيحل هو محلها.[١] ماذا يعني تطبيق قانون الدفاع وفقًا للدستور الأردني، للإجابة عن هذا السؤال يجب أولًا تعريف الدستور فكما هو معلوم فإن الدستور يعد مجموعة من القواعد القانونية التي تحدد التنظيم السياسي للدولة كما ويحدد كيفية ممارسة السلطات داخلها وينص على الحقوق والحريات التي يتمتع بها الأفراد, وهذه القواعد تقع في أعلى سلم التدرج الهرمي للنظام القانوني في الدولة ويأتي بعدها التشريع العادي ومن ثم الأنظمة والأوامر وهذا التدرج يخلق قاعدة مفادها وجوب تقيّد التشريع الأدنى بالتشريع الأعلى وعدم مخالفته له وهو ما يطلق عليه مبدأ سمو الدستور.[٢] وبالرجوع إلى نص المادة ١٢٤ من الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ وجد أنها قد أعطت الحق للمشرع في حالة وقوع حالة طارئة تشهدها البلاد يمكن إصدار قانون بهذا الشأن.

المطلب الثاني

الطبيعة الدستورية لقانون الدفاع الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢

تم صدور قانون الدفاع الأردني رقم١٣ لسنة ١٩٩٢، وتم نشره في الجريدة الرسمية في العدد رقم (٣٨١٥) الصفحة (٥٨٦) الصادر بتاريخ ٢٥-٠٣-١٩٩٢ ويتكون من ١٤ مادة قانونية الهدف منه مواجهة أي تهديد لأمن المملكة ولسلامتها العامة، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على دستورية هذا القانون، بمعنى أنه صدر موافقًا لما جاء به الدستور والذي يمثل القانون الأعلى في الدولة، وتحقيقًا لمبدأ سمو الدستور القاضي بوجوب موافقة القانون العادي للدستور. وعليه متى ما تم تفعيل قانون الدفاع والعمل به، سيكون من حق رئيس الوزراء اتخاذ جميع التدابير والإجراءات الضرورية لتأمين السلامة العامة والدفاع عن البلاد، ودون التقيد بأحكام القوانين الاعتيادية، التي يجري العمل بها في ظل الظروف العادية فقانون الدفاع رقم ١٣ لسنة

---

[١] - أنظر دستور المملكة الأردنية الهاشمية، الفصل الثامن-أحكام عامة.
[٢] - ثروت بدوي، القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في العالم، بيروت: الدار الجامعة، ١٩٩٨، صفحة ٥٩.

١٩٩٢، ما هو إلا قانون طوارئ أو قانون استثنائي مؤقت، لا يتم العمل به إلا في حالة الطوارئ، كما أشار الدستور، وكذلك أشار إليه القانون نفسه، وعليه وبالرجوع إلى نص المادة ٢ من قانون الدفاع، نجد أنها نصت على الحالات التي تستدعي تفعيله وهي: عند وقوع حالة طارئة تستدعي الدفاع عن الوطن، والتي من شأنها تهديد الأمن الوطني أو السلامة العامة في جميع أنحاء المملكة أو في جزء منها، عند وقوع حرب أو التهديد بوقوعها. عند حدوث اضطرابات أو فتنة داخلية مسلحة.

فما هو مفهوم تفعيل قانون الدفاع؟ يقصد بقانون الدفاع هو ذلك القانون الذي يعطي السلطات المختصة في الدولة صلاحيات اتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية وغير الاعتيادية، لمواجهة أي حالة طارئة تهدد الأمن الوطني للمملكة الأردنية، أو تهدد السلامة العامة في البلاد، وبما إنه يسري في أوقات معينة، وهي الأوقات الطارئة والتي من شأنها تهديد الأمن والسلامة العامة. فلا يتم العمل به أو تفعيله إلا بعد صدور قرار عن مجلس الوزراء يقضي بتفعيل العمل بهذا القانون، وصدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على هذا التفعيل فيصبح نافذا من تاريخ صدور هذه الإرادة، وهو ما نصت عليه المادة ٢ الفقرة أ من هذا القانون، وهو ذاته الذي حصل عند صدور الإرادة الملكية بتاريخ ١٧ آذار/ مارس ٢٠٢٠، والمتضمن الموافقة على ما جاء بقرار مجلس الوزراء ليتم تفعيل العمل بقانون الدفاع. كما وأن الإرادة الملكية السامية تصدر بهذا الخصوص، وتنص على الحالة التي استدعت العمل بهذا القانون، والسبب وراء ذلك أنه قانون خاص يتم فرضه وتفعيله فقط في الأوقات الطارئة، وليس في الحالات الاعتيادية، كما ويتم تحديد المنطقة الجغرافية التي سوف يتم تطبيق القانون فيها، وكذلك تاريخ العمل بأحكامه، وهو ما نصت عليه المادة ٢ الفقرة ب من ذات القانون، كما وإن وقف العمل بهذا القانون يتم أيضا الإعلان عنه من خلال صدور إرادة ملكية سامية تعمل على إيقاف العمل به بناءً على قرار مسبق من مجلس الوزراء، وذلك عندما تنتهي الحالة الطارئة، ويزول الخطر الذي كان يهدد أمن المملكة أو سلامتها العامة، وهو ما نصت عليه المادة ٢ الفقرة ج من قانون الدفاع.

فالظروف الطارئة ما هي إلا حوادث عامة تحصل في أغلب الأحيان ويمتد أثرها ليشمل جميع أراضي الدولة أو جزء منها، كحالة الحرب أو حدوث الأمراض وانتشار الأوبئة أو تكون عبارة عن كوارث طبيعية كالفيضانات والزلازل وغيرها من الكوارث، وهذه الظروف الطارئة لا يمكن توقعها أو تفاديها، الأمر الذي يدفع بالعديد من الدول إلى اتخاذ إجراءات معينة غير معتادة لمواجهة تلك الظروف أولًا، وللمحافظة على أمن وسلامة البلاد ثانيا. وبالرجوع إلى

نص المادة ٢ من قانون الدفاع الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢ نجد أنها تنص على الحالات التي يتم فيها العمل بهذا القانون وتفعيل بنوده، وهي: حدوث أو وقوع حالة طوارئ تُهدد الأمن الوطني أو السلامة العامة لكافة أراضي المملكة أو لجزء منها، وقوع حالة الحرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها، الأمر الذي يشكل خطر كبيرًا على أمن المملكة وسلامة أراضيها وشعبها، حدوث اضطرابات أو فتنة داخلية مسلحة من شأنها تهديد أمن البلد وتعريضه للخطر، حدوث كوارث عامة أو انتشار آفة أو وباء معين، كحالة المملكة في وباء الكورونا المستجد.

وينص الدستور الأردني في المادة ١٢٤ على أنه "إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ فيصدر قانون باسم قانون الدفاع تعطى بموجبه الصلاحية إلى الشخص الذي يعينه القانون لاتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية بما في ذلك صلاحية وقف قوانين الدولة العادية لتأمين الدفاع عن الوطن."

وتضيف المادة "يكون قانون الدفاع نافذ المفعول عندما يعلن عن ذلك بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء."

ونصت المادة الثانية من قانون الدفاع على أنه في حال انتشار آفة أو وباء "يعلن العمل بالقانون بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء."

وتتضمن الإرادة الملكية "بيان الحالة التي تقرر بسببها إعلان العمل بهذا القانون والمنطقة التي يطبق فيها وتاريخ العمل به"، ويعلن عن "وقف العمل بهذا القانون بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء."

وينـاط تطبيق القانون برئيس الوزراء لاتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية لتأمين السلامة العامة والدفاع عن المملكة دون التقيد بأحكام القوانين العادية المعمول بها.

ويمارس رئيس الوزراء صلاحياته بموجب أوامر خطية، ولرئيس الوزراء تفويض جميع صلاحياته أو بعضها لمن يراه أهلا للقيام بذلك في جميع أنحاء المملكة أو في منطقة محددة منها وبالشروط والقيود التي يعينها.

صلاحيات رئيس الوزراء بموجب قانون الدفاع الأردني: ـ

أ- وضع قيود على حرية أشخاص في اجتماع وانتقال وإقامة، وإلقاء القبض على المشتبه بهم أو الخطرين على الأمن الوطني والنظام العام واعتقالهم.

ب- تكليف أي شخص بالقيام بأي عمل أو أداء أي خدمة ضمن قدرته.

ج- تفتيش أشخاص وأماكن والمركبات دون التقيد بأحكام أي قانون آخر، والأمر باستعمال القوة المناسبة في حالة الممانعة.

د- وضع اليد على الأموال المنقولة وغير المنقولة وتأجيل الوفاء بالدين والالتزامات المستحقة.

هـ-منع، أو حصر، أو تقييد استيراد المواد، أو تصديرها، أو نقلها من مكان إلى آخر، وتحديد التعامل بها وحظر إخفائها، أو إتلافها، أو شرائها، أو المقايضة عليها وتحديد أسعارها.

و- الاستيلاء على أي أرض، أو بناء، أو طريق، أو مصدر من مصادر المياه والطاقة وأن ينشئ عليها أعمالاً تتعلق بالدفاع وأن يزيل أي أشجار أو منشآت عليها، وأن يأمر بإدارتها واستغلالها أو تنظيم استعمالها.

ز- إخلاء بعض المناطق أو عزلها وفرض منع التجول فيها.

ح-تحديد مواعيد فتح المحلات العامة وإغلاقها كلها أو بعضها.

ط-تنظيم وسائل النقل والمواصلات وتحديدها بين المناطق المختلفة، وإغلاق أي طريق أو مجرى ماء أو تغيير اتجاهه ومنع حركة السير عليه أو تنظيمها.

ي- مراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات والنشرات الرسومات وجميع وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإغلاق أماكن إعدادها.

ك - منع أخذ صور، أو عمل تصاميم م أو خرائط لأي مكان أو شيء بعينه قد يفيد العدو ومنع الاحتفاظ بجوار هذه الأماكن والأشياء بأي أجهزة تصوير أو مواد لعمل الصور والتصاميم والخرائط ومنع المكوث أو التأخر في مثل هذه الأماكن دون عذر مشروع.

ل- إلغاء رخص الأسلحة النارية والذخائر والمفرقعات والمواد القابلة للانفجار أو التي تدخل في صناعة المتفجرات ومنع صنعها، أو بيعها، أو شرائها، أو نقلها، أو التصرف بها والأمر بتسليمها وضبطها وإغلاق محلات بعينها وخزنها.

م- منع صنع أجهزة الاتصال، أو بيعها، أو شرائها، أو حيازتها والأمر بتسليمها وضبطها.

وتنص المادة الخامسة من القانون أنه "إذا أعلن رئيس الوزراء أنه ينوي الاستيلاء على أي أموال أو وضع اليد عليها فلا يجوز لأي شخص أن يبيع تلك الأموال أو ينقلها أو يخفيها أو يتصرف بها دون موافقة رئيس الوزراء أو خلافاً للشروط والقيود المعينة في الأمر أو التصريح الممنوح بشأن ذلك ويشترط فيما تقدم ألا تزيد مدة الإعلان عن ٦٠ يوما.

ويعاقب من يخالف أوامر الدفاع بالعقوبات المنصوص عليها في الأوامر على ألا تتجاوز العقوبة الحبس مدة ٣ سنوات أو الغرامة بمبلغ ٣ آلاف دينار أو العقوبتين معا، وإذا لم تبين أوامر الدفاع عقوبة للمخالفة فيعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد عن ٦ أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة ٦ ـ تختص محاكم البداية بالنظر في الجرائم التي ترتكب خلافا لأحكام هذا القانون وأوامر الدفاع الصادرة بمقتضى قانون الدفاع.

وإذا كانت المخالفة جريمة بموجب أي قانون آخر فتطبق العقوبة الواردة في ذلك القانون إذا كانت أشد مما ورد في هذا القانون.

وتصادر الأموال والوسائل التي تستعمل في ارتكاب الجريمة أو الشروع في ارتكابها، ولرئيس الوزراء رد الأشياء المصادرة أو جزء منها، ولرئيس الوزراء صلاحية إجراء أي تسوية أو مصالحة في أي دعوى ناجمة عن مخالفة أحكام هذا القانون ولم يكتسب الحكم فيها الدرجة القطعية.

ويوقف العمل بأي نص أو تشريع يخالف أي حكم من أحكام هذا القانون والأوامر الصادرة بمقتضاه.

وتنص المادة ١١، على أنه "إذا تعذر تنفيذ أي عقد أو التزام بسبب مراعاة أحكام هذا القانون، أو أي أمر، أو تكليف، أو تعليمات صادرة بمقتضاه، أو بسبب الامتثال لهذه الأحكام فلا يعتبر الشخص المرتبط بهذا العقد مخالفا لشروطه، بل يعتبر العقد موقوفا إلى المدى الذي يكون فيه تنفيذ العقد متعذرا ويعتبر ذلك دفاعا في أي دعوى أقيمت أو تقام على ذلك الشخص أو أي إجراءات تتخذ ضده من جراء عدم تنفيذه للعقد أو الالتزام.

وبذلك فإن قانون الدفاع يجمد جميع القوانين ويضعها بإدارة رئيس الوزراء شخصيا، وأن الصلاحيات التي منحت لرئيس الوزراء كبيرة جدا باتخاذ قرارات تسير أمور الدولة في فترة صعبة.

ومن هنا نلحظ بأن قانون الدفاع الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢ يمتاز بخاصتين، الأولى أنه ذو طابع استثنائي، والثانية أنه يملك رئيس الوزراء صلاحيات مطلقة.

أولا: الطابع الاستثنائي، بالرغم من أن جلالة الملك عبد الله الثاني، كان حريصا بأن يكون تطبيق القانون في أضيق نطاق ممكن، بشكل لا يمس حقوق الأردنيين وأعطى تحفظات كثيرة، ما يجعل القانون استثنائيا. ومن الواضح أن الرهان الأول والأكبر هو الشعب الأردني وكيفية استجابته والعمل على قلب رجل واحد بتعاون كبير بين كل الأردنيين، وإطاعة التعليمات جميعا دون تنمر على رجال الأمن والجيش، والأهم وقف التنقل والحركة لمنع ترويج المرض وانتشاره بهدف القضاء عليه.

ثانيا: تمليك رئيس الوزراء صلاحيات مطلقة، وبذلك نشهد حالة استثنائية ونشهد قرارات حكومية استثنائية[١] تستند الحكومة في إجراءاتها إلى المادة ٤٥ من الدستور التي تنص على أن " يتولى رئيس الوزراء إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية"، وهذا ما يعرف بالولاية العامة لمجلس الوزراء، وأن ما تقوم به وزارة الصحة تحديدا من إجراءات تستند إلى قانون الصحة العامة رقم ٤٧ لعام ٢٠٠٨ وتحديدا المادتين ٢٠ و٢٢منه.[٢]

وتلزم المادتان وزير الصحة في حال تفشي وباء في المملكة أن يتخذ الإجراءات لعزل الأشخاص المصابين والأشخاص الذين يحتمل إصابتهم واتخاذ كافة التدابير التي تحد من انتشار الوباء طبقا للمادة ١٢٤ من الدستور التي تنص صراحة على "أنه إذا اضطر الدفاع عن الوطن في حالة حدوث حالة طوارئ يجب أن يتم تفعيل قانون الدفاع".

وبذلك يرى أن أهم ما يميز قانون الدفاع أنه أعطى صلاحيات مطلقة إلى شخص رئيس الوزراء، الذي يتخذ من خلاله قرارات هي في الظروف العادية انتهاك للحقوق والحريات الدستورية مثل منع التجول والاعتقال وحظر الاجتماعات العامة وحظر التنقل وتحديد ساعات عمل المحال التجارية أو إغلاقها، وبذلك فإنه عندما يتم تفعيل قانون الدفاع فإن جميع القوانين العادية يتم تعطيلها.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة، أود أن أشير إلى ان هذه الدراسة قد استعرضت الإجراءات والتدابير التي قامت بها غالبية الدول، استنادا إلى الظروف الطارئة الاستثنائية التي سببتها جائحة كورونا (كوفيد١٩) للحد من انتشارها والوقاية منها، باعتبار الجائحة وباء عالميا عابرا للدول، مست بشكل مباشر حقوق وحريات الإنسان الأساسية لتي اقرتها العهود والمواثيق والاتفاقيات

---

[١] -أنظر الجريدة الرسمية على موقع رئاسة الوزراء الأردنية http://www.pm.gov.jo/content/1588758468

[٢] - المادة٢٠- أ- يجب على كل طبيب أشرف او اشترك في معالجة أي مصاب بمرض معد ان يبلغ المدير في منطقته عن الاصابة او الوفاة بهذا المرض خلال أربع وعشرين ساعة من حدوثها اما اذا كان المرض خطيرا او منتشرا بشكل وباء فيكون التبليغ فوريا وتسري احكام هذه الفقرة على مسؤول المختبر الطبي الذي اكتشف هذا المرض.
ب- يجوز للوزير او من يفوضه ان يطلب من أي طبيب ان يزوده بالمعلومات التي لديه عن أي مرض او اصابة.
ج- يصدر الوزير قائمة بالأمراض الواجب التبليغ عنها.
المادة٢٢-
أ- ١- اذا تفشى مرض وبائي في المملكة او أي منطقة فيها فعلى الوزير ان يتخذ جميع الاجراءات وبصورة عاجلة ، لمكافحته ومنع انتشاره والاعلان عن هذا الوباء بوسائل الاعلام المختلفة ويتم نشر الاعلان في الجريدة الرسمية.
-2يكون الوزير مخولاً باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة للقضاء على الوباء ، وله في سبيل ذلك عزل المصابين او المعرضين للإصابة او المشكوك في اصابتهم ومنع انتقالهم واعطاء الامصال والمطاعيم والمعالجة والتفتيش واتلاف المواد الملوثة ودفن الموتى ومعاينة وسائل النقل ووضع اليد على العقارات ووسائل النقل للمدة التي تقتضيها الضرورة مقابل تعويض عادل.

ب-كل من اخفى عن قصد مصابا او عرض شخصا للعدوى بمرض وبائي او تسبب عن قصد بنقل العدوى للغير او امتنع عن تنفيذ أي اجراء طلب منه لمنع تفشي العدوى يعتبر انه ارتكب جرما يعاقب عليه بمقتضى احكام هذا القانون.

الدولية والتشريعات الوطنية، كما أوجزت الدراسة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الناجمة عن هذه الإجراءات. ولقد استندت السلطات المعنية (السلطة التنفيذية) في تلك الدول إلى نظرية الضرورة التي نصت عليها معظم التشريعات والدساتير الوطنية على النحو الذي بينته الدراسة.

الاستنتاجات:

أولا: بينت الدراسة أن أوامر الدفاع الصادرة بموجب قانون الدفاع الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢، "مسّت جذور مبدأ فصل السلطات في البلاد، لتضمنها أحكاما موضوعية جديدة تنظم الحقوق من جهة وتفرض عقوبات جزائية بالمفهوم الضيق من جهة ثانية، لكنها تبقى خارج مظاهر الصلاحية التشريعية المنفردة للسلطة.

ثانيا: عطّلت أوامر الدفاع التي يمنح القانون صلاحية إصدارها لرئيس الوزراء، حقوقا أساسية كحق التنقل وتعطيل بعض بنود قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي وإعادة تنظيم العلاقات التعاقدية بين العمال وأصحاب العمل، في ضوء تعطّل النشاطات الاقتصادية، عدا عن تفويض وزير الصحة بصلاحيات وضع اليد على أي مستشفى خاص وصولا إلى تنظيم عمل مرفق القضاء.

ثالثا: حسم المكانة القانونية لأوامر الدفاع في النظام القانوني الوطني، ظهر في المبدأ العام الذي رسخه أحد قرارات المحكمة الادارية، الصادر في تشرين الأول(أكتوبر) ٢٠٢٠، وجعل الطعن بأوامر الدفاع بالإلغاء جائزا لدى القضاء الإداري.

رابعا: المكانة القانونية لأوامر الدفاع هي عبارة عن مكنة تشريعية بالمفهوم الضيّق، إلا أنها تبقى خارج نطاق مظاهر الصلاحية التشريعية المنفردة للسلطة التنفيذية، ومجرد قرارات إدارية إذ أن مبدأ الفصل بين السلطات قصر مظاهر هذه الصلاحيات بثلاثة أوجه للحكومة، لا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها، وحيث إن هذه القرارات أيضا قابلة للطعن بالإلغاء أو التعويض أمام القضاء الإداري، استنادا إلى المادتين ٨و٩ من قانون الدفاع.

خامسا: استندت الدراسة في تقييم أوامر قانون الدفاع الذي صدرت إرادة ملكية بالموافقة على العمل به في منتصف آذار (مارس) ٢٠٢٠، بموجب قرار مجلس وزراء بسبب جائحة كورونا، إلى نصوص الدستور الأردني وطبيعة نظام الحكم في الأردن. وتؤكد هذه الدراسة على "استحالة تأثير أوامر الدفاع على الصلاحية التشريعية سواء لمجلس الأمة أو للسلطة التنفيذية، وأن أوامر الدفاع ما هي إلا قرارات إدارية تنظيمية لا تدخل في نطاق الصلاحية التشريعية المنفردة للسلطة التنفيذية.

سادسا: استندت الدراسة في تقييم النطاق الموضوعي والزماني لأوامر الدفاع، إلى تعليق لجنة الحقوق المدنية والسياسية رقم ٢٩ المتعلق بالمادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، والذي أوجب أن تكون أي تدابير غير مقيّدة بالعهد، "ذات طابع استثنائي ومؤقت ومشروطة بـ ٣ محددات، من بينها الحفاظ على مبدأي المشروعية وسيادة القانون والتصرف ضمن أحكام الدستور، وأن تكون التدابير في أضيق الحدود مع تقديم تبرير "دقيق" ليس فقط لإعلان حالة الطوارئ، بل لأي تدابير محددة ترتكز على هذا الاعلان.

سابعا: خلو الدستور الأردني من تحديد الضوابط الدستورية للنطاق الموضوعي لأوامر الدفاع، رغم أن الإرادة الملكية عند صدورها بتفعيل قانون الدفاع، أسست لبوادر أعراف دستورية مكمّلة لذلك النقص الدستوري، وحصرت النطاق الموضوعي في قانون الدفاع باعتباره قانونا استثنائيا، وأكدت على عدم التضييق على الحريات العامة وصونها.

ثامنا: جاءت التطبيقات العملية لأوامر الدفاع مخالفة لتلك المعايير ضمن ست ممارسات واقعية من أهمها، تناقض الفلسفة التشريعية والواقعية من إصدار بعض أوامر الدفاع، وغياب مبدأ التدرج في العقوبة، وغياب التوازن بين القوى المجتمعية في ظل ضبابية الصياغة التشريعية، واستحداث أحكام جديدة تؤثر على التشريعات البرلمانية لمدة زمنية محددة، واعتبار أن العقوبات بالمفهوم الجزائي المنصوص عليها في أوامر الدفاع غير دستورية.

تاسعا: ما ورد في أمر الدفاع رقم ٢، الذي قرر إيقاع عقوبة الحبس على من يخالف قرار الحظر والبلاغات الصادرة بموجبه لمدة سنة، وهي العقوبة التي كانت تخالف سياسة الحكومة والمجلس القضائي في مواجهة جائحة كورونا بالتوجه نحو إخلاء السبيل لآلاف الموقوفين قضائيا وإداريا والمحكومين منعا للاكتظاظ. يعتبر تناقضا للفلسفة التشريعية.

عاشرا: ما تضمنه البند ٢ من أمر الدفاع رقم ٨، بشأن حظر نشر أو تداول أي أخبار حول الوباء، يعتبر استحداثا لأحكام موضوعية جديدة، لتضمن المنظومة التشريعية النافذة بنودا تجريميه كافية، عدا عن تضمن البند عبارات فضفاضة أضافت قيودا جديدة على حرية التعبير والصحافة.

حادي عشر: بالرغم من الصلاحيات التشريعية المنفردة للسلطة التنفيذية، إلا أنها في مسألة القوانين المؤقتة على سبيل المثال تستند إلى المادة ١/١٩٤ في الدستور الأردني وفق ضوابط واضحة وضيّقة، منعا لانحرافها أو اساءة استعمالها، وذلك في حال غياب مجلس النواب، على أن يعرض أي قانون مؤقت على مجلس الأمة في أول اجتماع لاحق يعقده.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي: -

أولا: وجوب تضمين قانون الدفاع نصا صريحا على المكانة القانونية لهذه الأوامر باعتبارها قرارات تنظيمية إدارية فقط، وإخضاع أوامر الدفاع لمعيارية تنظيمية من حيث اقتصارها على الحالات الاستثنائية الطارئة التي تهدد حياة الأمّة، ووجوب تحديد طائفة الحقوق والحريات القابلة للتقييد أو التعطيل أثناء حالة الطوارئ.

ثانيا: وجوب تحديد النطاق الزمني لتطبيق أوامر الدفاع على أن "تدور وجودا وعدما" مع تفعيل قانون الدفاع وهي قاعدة فقهية قانونية تعني انتفاء الحكم مع انتفاء العلّة، وذلك من خلال النص صراحة على زوال الآثار القانونية لأوامر الدفاع بمجرد صدور الإرادة الملكية بوقف العمل بهذا القانون.

ثالثا: تدعو الدراسة إلى مراجعة أوامر الدفاع الصادرة استنادا إلى قانون الدفاع بما يضمن انسجامها والغاية المعيارية والنطاق الموضوعي لإصدارها، والمتمثلة في مواجهة الطوارئ.

رابعا: اعتبار وجود إشكاليات عملية في تنفيذ القرارات أو سن عقوبات غير قابلة للتطبيق، مساسا بمبدأ سيادة القانون وهيبته.

المراجع

أولا: الكتب والمؤلفات

(١) - أبو زيد محمد عبد الحميد، مبدأ المشروعية وضمان تطبيقه، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢، ص٥٠.

(٢) - بدوي ثروت، القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في العالم، بيروت، الدار الجامعة، ١٩٩٨، صفحة ٥٩.

(٣) - لجباري عادل، القانون الدستوري- النظام السياسي الأردني، عمان، دار النشر بلا، 1972، ص٤٥٦ – ص٦٦٦.

(٤) - جمال الدين سامي، لوائح الضرورة، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٢، ص٨٩ – ٩٠.

(٥) - الجرف طعيمه، مبدأ المشروعية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٦، ص١٣ - ٢٠.

(٦) - الجرف طعيمه، رقابة القضاء لأعمال الادارة العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٠، ص١٤ وما بعدها.

(٧) - حافظ محمود، القضاء الإداري في الأردن، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٨٧.

(٨) - الحلو ماجد راغب، القضاء الإداري، الإسكندرية، دار الطباعة الجامعية، ١٩٨٥ – ص٦٤.

(٩) - خليل محسن، القضاء الإداري اللبناني – دراسة مقارنة، بيروت، ١٩٨٧، ص٨٧.

(١٠) - دخيل محمد حسن، الحريات العامة في ظل الظروف الاستثنائية، الطبعة الأولى، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩، ص ٤٥.

(١١) - سنهوري عبد الرزاق أحمد، أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون، القاهرة، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ٢٠١٧، صفحة ١٣.

(١٢) - الشاعر رمزي، تدرج البطلان في القرارات الادارية – دراسة مقارنة – القاهرة، دار النهضة العربية، ص ٢٣٠.

(١٣) - شيحا إبراهيم، القانون الدستوري، بيروت، الدار الجامعية للنشر والطباعة، ١٩٨٣، ص ٨٠٧.

(١٤) - الطماوي سليمان، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار الفكر العربي، ط ٤، ١٩٧٦، ص٥١٩.

(١٥) - عبد الوهاب محمد رفعت، القضاء الإداري، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ص١٢ وما بعدها، بدون سنة الطبع.

(١٦) -عبد الوهاب محمد احمد رفعت، المبادئ العامة للقانون، الإسكندرية، الدار الجامعية،١٩٩٢، ص١٥ ـ ١٦.

(١٧) - العطار فؤاد، القضاء الإداري، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٨، ص١٦ وما بعدها.

(١٨) - علي احمد مدحت، نظرية الظروف الاستثنائية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ٧ – ٩.

(١٩) - كامل مصطفى، شرح القانون الإداري، بغداد، ١٩٤٩، ص ٣٧.

(٢٠) - ليلة محمد كامل، الرقابة على اعمال الإدارة، القاهرة، ـ طبعة ١٩٦٨، ص١٦ وما بعدها.

(٢١) - المتولي عبد الحميد، الحريات العامة، الإسكندرية، منشأة المعارف سنة ١٩٥٠، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٢٢) - المفرجين إحسان وآخرون، القانون الدستوري، بغداد، دار النشر بلا، ١٩٩٦، ص٢٠٨.

(٢٣) ـ المنصوري خميس صالح ناصر، نظرية الظروف الطارئة وأثرها في التوازن الاقتصادي للعقد (دراسة تحليلية في ضوء قانون المعاملات المدنية الإماراتي)،٢٠١٧، ص.٤

(٢٤) ـ نده حنا إبراهيم، القضاء الاداري في الأردن، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٧٣، ص٢٢.

ثانيا: الرسائل والأطاريح الجامعية

(١) ـ جرادة محمد زهير، الأمر الإداري ورقابة المحاكم القضائية له في مصر، أطروحة دكتوراه، القاهرة، ١٩٣٥، ص١٥٨.

(٢) ـ التميمي نجاة، حالة الظروف الاستثنائية وتطبيقاته في الدستور الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ١٥.

(٣) ـ الطهراوي هاني علي إبراهيم، نظرية الضرورة في القانون الدستوري والاداري – أطروحة دكتوراه – جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص٣٤٩.

(٤) ـ نجاح غضبان مبروك غربي، قراءة تحليلية للنصوص النصوص القانونية المنظمة لحالتي الحصار والطوارئ ومدى تأثرها على الحقوق والحريات في الجزائر، مجلة المفكر، العدد العاشر، بسكره، الجزائر، ص ١٢.

ثالثا: البحوث

(١) ـ الخطيب نعمان، القوانين المؤقتة في النظام الدستوري الأردني، بحث مطبوع على الآلة الكاتبة دائرة العلوم القانونية، الأردن، جامعة مؤتة، ١٩٨٧، ص١٩ .نشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، القاهرة ١٩٨٨.

رابعا: القوانين والدساتير الوطنية

(١) ـالدستور الأردني، المادة (٧٨)، الفقرة الاولى والثالثة والثامنة.

(٢) ـ الدستور الأردني، الفصل الثامن، أحكام عامة.

(٣) ـ الدستور الأردني الحالي، المادة (٨١).

(٤) – الدستور الجزائري.

(٥) – الدستور العراقي، البند تاسعاً من المادة ٦١ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

(٦) – الدستور الفرنسي، المادة (١٦).

(٧) – الدستور المصري، المادة (٤١) من الدستور المصري لعام ١٩٢٣.

(٨) – قانون الدفاع الأردني رقم ١٣لسنة ١٩٩٢.

(٩) – القانون المدني الأردني، لعام ١٩٧٦، المواد (٢٠٢، ٢٠٥، ٢٤٧، ٢٦١).

خامسا: المراسيم الرئاسية

(١) - المرسوم الرئاسي الجزائري ٩١-١٩٦ المؤرخ في ١٩٩١/٦/٤ المتضمن تقرير حالة الحصار، الجريدة الرسمية العدد ٢٩.

(٢) - المرسوم الرئاسي الجزائري ٩٢ -٤٤مورخ في ١٩٩٢/٢/٩ المتضمن اعلان حالة الطوارئ، والمعدل من خلال المرسوم التشريعي ٩٣-٠٢ المؤرخ في ١٩٩٣/٢/٦المتضمن تمديد حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية العدد٨.

سادسا: قرارات محكمة التمييز الأردنية

(١) - قرار محكمة التمييز الأردنية رقم ١٩٩٢/١٠١٣ تاريخ ١٩٩٣/٦/٣٠.

(٢) - قرار محكمة التمييز الأردنية رقم ١٩٩٩/٣١٠ تاريخ ١٩٩٩/٤/٢٨.

سابعا: العهود والمواثيق الدولية

(١) - الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٩٦٦، ص٦.

(٢) - الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٩٦٦، ص ٣ – ١٠.

(٣) - مجلس أوروبا، الميثاق الاجتماعي الأوروبي، ١٩٩٦، ص٥.

(٤) - مجلس الرؤساء الأفارقة، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ١٩٨١، ص٥.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

(١) -الجريدة الرسمية الأردنية على موقع رئاسة الوزراء الأردنية http://www.pm.gov.jo/content/1588758468

(٢) -موقع الويكيبديا https://ar.wikipedia.org/wiki/

رابعا: البحوث التربوية

الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم

أ. د. زياد بركات
كلية العلوم التربوية ـ جامعة القدس المفتوحة
طولكرم- فلسطين
البري الإلكتروني: zbarakat@qou.edu

تاريخ التقديم للنشر: ٢٠٢٢/٤/١ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٢/٤/٢٦

الملخص:

هدفت الدراسة الكشف عن مستوى الشعور بالفخر للانتماء لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم. وتكونت عينة الدراسة من (244) عضو هيئة تدريس، تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية تبعاً إلى متغيري الجنس والجامعة من الجامعات: جامعة القدس المفتوحة (طولكرم)، وجامعة فلسطين التقنية- خضوري (طولكرم)، وجامعة النجاح الوطنية (كلية الزراعة والبيطرة) (طولكرم). وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: كانت تقديرات أفراد الدراسة لمستوى شعورهم بالفخر للانتماء للجامعة بمستوى مرتفع، كما بينت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى أعضاء هيئة التدريس تبعاً إلى المتغيرات: الجنس لصالح الإناث، والتفرغ الوظيفي لصالح المتفرغين. بينما عدم وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى أفراد الدراسة تبعاً إلى متغيرات: التخصص، والمؤهل العلمي، والرتبة العلمية.

الكلمات المفتاحية: الشعور بالفخر، الانتماء، عضو هيئة التدريس، الجامعات الفلسطينية

Feeling Proud of Belonging to the University among the Faculty Members of Palestinian Universities in Tulkarm Governorate

Abstract: The study aimed to reveal the level of pride in belonging to faculty members in Palestinian universities in Tulkarm Governorate. The sample of the study consisted of (244) faculty members, who were randomly chosen stratified according to the sex and university variables from the universities: Al-Quds Open University (Tulkarem), Palestine Technical University - Khadouri

(Tulkarm), and An-Najah National University (College of Agriculture and Veterinary) (Tulkarm). The study concluded the following results: The study's estimates of the level of their sense of pride in belonging to the university were at a high level, and the results also showed a statistically significant difference in the level of feeling proud of belonging to the university among the faculty members due to the variables: gender in favor of females, and career type in favor of full-time mmembers. While there were no statistically significant differences in the level of pride in belonging to the university among the study members, due to the variables: specialization, educational qualification, and academic rank.

Key words: Feeling of pride, belonging, faculty member, Palestinian universities

مقدمة.

الحاجة إلى الانتماء من الحاجات الأساسية التي يسعى جميع الأفراد لتحقيقها، فالكل يسعى إلى تحقيق الانتساب لكيان ما يكون متوحداً معه مندمجاً فيه باعتباره عضواً مقبولاً له شرف الانتساب إليه، ويشعر بالأمان فيه، وتحرص المجتمعات المتقدمة على تعميق الشعور بالانتماء الوطني لدى شبابها؛ لأنه يمثل الأساس في حياة تلك المجتمعات واستقرارها وتماسكها. كما تعد الحاجة إلى الانتماء من ضمن الحاجات النفسية والاجتماعية المهمة لدى الفرد، وتلعب الأسرة وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية دوراً فاعلاً ومؤثراً في إشباع هذه الحاجة؛ لينمو الفرد منذ طفولته نمواً سليماً يشبع لديه الانتماء الديني والوطني؛ ولهذا كان تأصيل الشعور بالانتماء لدى الفرد من الأمور التي تتطلب جهوداً تربوي في كافة المؤسسات التربوية والدينية.

والحاجة إلى الانتماء تعد من الحاجات المهمة في تراث علم النفس حيث أكد عليها العديد من العلماء من أمثال موراى (MURRAY) وانجيال (Angyal) وماسلو (Maslow) وفروم (Fromm) وغيرهم، كما أكدت العديد من الدراسات والبحوث (زكريا، 2000؛ Perez- Febles, 2009) على أهمية الانتماء وارتباطه بمتغيرات عديدة منها التحصيل الدراسي والتكيف الاجتماعي والمدرسي والعدوانية والعنف المدرسي والتنمر، كما أشارت دراسات أخرى (Sonnenblick, 2016؛

بركات، ٢٠١٤؛ Wengerm 2008؛ Walton & Cohen, 2007) إلى الارتباط بين الإحساس بالانتماء وخفض العنف، وإلى إمكانية استخدام الانتماء في الدراسات المستقبلية في المساعدة على التنبؤ بالعنف المجتمعي بين المراهقين داخل المجتمع.

وإذا كان الهدف زيادة الإحساس بالانتماء لدى أفراد أي مجتمع من المجتمعات فينبغي البدأ وفقاً لما يشير إليه (Kier, Frederick, 2008) من الطفولة، فانتماءات الطفولة هي أساس انتماءات الرشد لأن الراشد يستمر في التفاعل معتمد على الدور المسند إليه والذي تبناه في الطفولة، ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن زيادة إحساس الطفل بالانتماء؟ وللإجابة على ذلك ينبغي الاتفاق على معنى الانتماء وأنواعه للوصول للتعرف إلى جوهر الانتماء المأمول للأطفال. ومن ذلك يتضح أن هناك العديد من المؤشرات المهمة تدلل على أهمية الانتماء والاعتزاز بها منها: إن الانتماء حاجة إنسانية طبيعية توجد لدى كافة الأفراد، وارتباط الانتماء بالتدريب وأسلوب التنشئة الاجتماعية، واقتصار الانتماء على جماعات البشر، والانتماء يؤدى إلى تمثل معايير الجماعة وسلوكها، وتنوع أنماط وأشكال الانتماء، وارتباط التنافر أو التكامل بين جماعات الانتماء بأسلوب التنشئة الاجتماعية، والدور الذي تلعبه القدوة في انتماء الأفراد للجماعة، والربط بين ضيق نطاق جماعة الانتماء والمرض النفسي (Azlin et al, 2013؛ Cialdini & Goldstein, 2004). ومن ثم فإن تدريب الطفل منذ البداية على توسيع أو تضيق حدود الجماعة التي ينتمون إليها، ولا يكون ذلك بحال من خلال التلقين والكلام والتعليمات فحسب بل من خلال الممارسة الفعلية في المقام الأول، وكذلك ممارسة الطفل حيال تصرفاته في هذا الصدد ثواباً أو عقاباً، فمن خلال تلك الممارسات تنمو لدى الطفل استعداداً أولياً لتوسيع أو تضيق نطاق النحن (Selfless)؛ أي درجة الشعور بالاجتماعية بعيداً عن الأنانية (Selfish) والفردية ومزيداً من المسئولية نحو النفس (Fineman, 2006).

مشكلة الدراسة وأسئلتها.

الانتماء أشكال وألوان ومشارب متعددة وقد يأخذ صوراً مختلفة، وموضوع هذه الدراسة هو الانتماء الجامعي. فالانتماء في الحالة هذه هو الشعور لدى كل عضو هيئة تدريس منتسب للجامعة يشعر من خلاله أنه جزء من الجامعة التي يعمل بها ويفتخر بارتباطه بها، حيث تربطه بجامعته أواصر كثيرة. وتعتبر الحاجة للانتماء الذي يشعر عضو هيئة التدريس بأنه جزء من جامعته، ويُولَد هذا الشعور الاعتزاز والفخر بانتمائه لتلك الجامعة. وبذلك يمكن بلورة إشكالية الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي: ما مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم؟

وفي ضوء ما سبق، تنبثق مشكلة الدراسة الحالية وتتحدد في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم؟
٢. هل توجد فروق دالة إحصائياً مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى موظفي جامعة القدس المفتوحة تبعاً لمتغير الجنس؟
٣. هل توجد فروق دالة إحصائياً مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى موظفي جامعة القدس المفتوحة تبعاً لمتغير التخصص؟
٤. هل توجد فروق دالة إحصائياً مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى موظفي جامعة القدس المفتوحة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي؟
٥. هل توجد فروق دالة إحصائياً مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى موظفي جامعة القدس المفتوحة تبعاً لمتغير التفرغ الوظيفي؟
٦. هل توجد فروق دالة إحصائياً مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى موظفي جامعة القدس المفتوحة تبعاً لمتغير الرتبة؟

أهمية الدراسة.

تنبع أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية في الجوانب الآتية:

- تكتسب الدراسة أهميتها من طبيعة موضوعها وهو الشعور بالانتماء للجامعة لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الفلسطينية، على أساس أن الانتماء يمثل حاجة نفسية واجتماعية مهم اشباعها حتى يستطيع الفرد التكيف الحسن مع الذات والمجتمع.
- كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها بتركيزها على شريحة مهمة في المجتمع الفلسطيني تحملت أعباء العملية التربوية والتعليمية في أعلى المستويات، وهذا يتطلب درجة أكبر من الاهتمام، وذلك لما تمثله هذه الشريحة الكبيرة من أهمية.
- تسد ثغرة في هذا المجال، حيث توجد ندرة في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالدراسة.
- قد تساعد نتائج هذه الدراسة الباحثين الذين يرغبون في عمل دراسات مشابهة لهذه الدراسة في بقية المحافظات الفلسطينية.

النظريات المفسرة للانتماء.

مفهوم الشعور بالانتماء (Affiliation of Feeling) : بدأ الاهتمام به في نظريات علم النفس وآراء علمائه، مثل:

- **نظرية مواري وفروم (MURRAY & Fromm)**: فقد حدد فروم خمس حاجات أساسية ضرورية لحياة الفرد وهي: الحاجة إلى الانتماء، والحاجة إلى السمو، والحاجة إلى الجذور، والحاجة إلى إطار توجيهي والحاجة للهوية. هنا يظهر وضع الحاجة إلى الانتماء في مقدمة الحاجات الضرورية لحياة الفرد، وأنها شعور وإحساس لدى الفرد على أنه قادر أن ينتسب إلى الآخرين في إحساسهم وتواصل جيد معهم، ومن الروابط الأولية التي قدمها فروم علاقات الحب والمودة والتعاون والمسؤولية والتقدير والضبط (باظة،2012.)
- **نظرية الحاجات وماسلو:(Maslow)** حاول ماسلو أن يقدم مدخلاً مختلفاً في دراسة الدوافع الإنسانية، فما كان رائجاً في علم النفس بهذا الصدد، هو دراسة الانحرافات المرضية، وتحديد الدوافع السوية بناء عليها، كما هو في دراسة فرويد للعصاب الذي تولدت منها نظريته في الجنس بوصفه الغريزة الإنسانية الأساسية. لكن ماسلو ومعه تيار السيكولوجيا الإنسانية (Humanistic Psychology)رأوا أن دراسة علم النفس يجب أن تنطلق من اعتبار تحقيق الذات (Self-Actualization) ، وهي الغاية الكبرى لدى الإنسان، فقد قدم ماسلو الحاجات الإنسانية في ترتيب هرمي وحسب أولوياتها للفرد، إذ وضع الحاجات الفسيولوجية في قاعدة الهرم، ثم حاجات الأمن والسلامة والحاجة إلى الانتماء وحاجات الحب التقدير، والحاجة إلى الانجاز والمعرفة، والحاجة إلى تحقيق الذات، وأخيراً في قمة الهرم الحاجة الجمالية. ويدفع الفرد بحاجته إلى التواد والصداقة والانتماء ليحمي نفسه من الشعور بالوحدة والاغتراب والعزلة، وإشباع الفرد لهذه الحاجات بالترتيب مهمة جداً فبعد إشباع الحاجات الفسيولوجية وشعور الفرد بالأمن تأتي الحاجات إلى الحب والتقدير والانتماء، ثم الحاجة إلى المعرفة والانجاز، ثم تحقيق الذات والحاجة إلى الجمال والتناسق والنظام في الحياة .(Kremer & Hammond, 2013)
- **نظرية بوميستر وليري (Baumeister & Leary, 1995)**: وهي من النظريات الحديثة التي قدمت دراسات بخصوص الحاجة إلى الانتماء أو الحب وأثره على بنية الإنسان النفسية والسلوكية. وقد جمع العالمان رائدا هذه النظرية عدداً من تلك الشواهد العلمية عن الانتماء كحاجة إنسانية أساسية. فيشير الباحثان إلى أنه لا يمكن اعتبار الانتماء حاجة أساسية لدى

الإنسان إلا إذا كانت الصلات الاجتماعية تنشأ بسهولة بمجرد الاجتماع، وهو ما يحدث بالفعل. فأكثر من تجربة تكشف أن مجموعة من الأفراد ينشأ بينهم شعور بالانتماء إلى بعضهم بسرعة وبمجرد التقارب. ففي تجربة تم تقسيم مجموعة من الأطفال الغرباء إلى مجموعتين متنافستين، وبالفعل بدأت تنشأ مشاعر تقارب بين أعضاء المجموعة الواحدة ومشاعر نفور تجاه المجموعة المنافسة، وفي المرحلة الثانية عندما تم جمع المجموعتين في مجموعة واحدة متعاونة على مهام مشتركة، بدأت تنشأ صلات جديدة بين الأطفال بحسب المجموعة الجديدة. ويعني الانتماء كحاجة انسانية أساسية من وجهة نظر هذه النظرية:

١. الانتماء رابطة فعلية لا مجرد شعور: يشير بوميستر وليري في دراستهما إلى أن الانتماء هو مركب من مكونين: الأول يجب أن يشعر الإنسان بمشاعر إيجابية تجاه الآخرين، لكن مجرد ذلك لا يكفي، فلا بد أن يكون هذا الاهتمام متبادل، فالحب من طرف واحد مثلاً لا يحقق الإشباع. أما المكون الثاني فهو الاتصال، فلا يكفي وجود مشاعر متبادلة بين طرفين ليتحقق الشعور بالانتماء، بل لا بد كذلك من أن يؤدي إلى ذلك إلى تواصل فعال بينهما.

٢. الانتماء يساعد على الإنجاز: عندما نشعر بأننا نعمل في أوساط ننتمي إليها، أو أننا نعيش في مجتمعات ننتمي إليها وتحتضننا، فإن ذلك يساعدنا على الإنجاز (Walton & Cohen, 2007).

٣. الإنصاف والانتماء: يشعر الأشخاص بالانتماء إلى الجماعات التي يشعرون فيها بالإنصاف والعدل، لذلك يعتبر الإنصاف أداة للحفاظ على الانتماء. لكن في المقابل، يبدي الأشخاص حرصاً أكبر على تحقيق العدالة والإنصاف مع الآخرين الذين ينتمون إلى نفس الجماعة التي ينتمون إليها، أكثر من حرصهم على ذلك مع أفراد الجماعات الأخرى.(Van Prooijen et al, 2004)

٤. الامتثال ونشر القيم: يؤدي الانتماء إلى نوعين من الامتثال الفردي للمجتمع: الامتثال المعلوماتي، حيث يميل الفرد إلى قبول قراءة جماعته أو مجتمعه لقضية معينة. وكذلك الامتثال القيمي، حيث يحرص الأفراد على أن يكون سلوكهم مقبولاً قيمياً من قبل شركائهم في المجتمع. ومن هنا يظهر دور الانتماء في التنشئة الاجتماعية وبناء قيم الأفراد وتوجيه سلوكهم (Cialdini & Goldstein, 2004).

- **نظرية سيمان (Seeman, 2009):** وإذا كان فقدان الانتماء كحاجة يؤدي من وجهة نظر سيكولوجية إلى أمراض نفسية كالقلق والاكتئاب، فإنه يؤدي من وجهة نظر سوسيولوجية إلى

الاغتراب (Alienation) الذي يعتبر ظاهرة متعددة المستويات تبدأ من عجز الفرد من بناء علاقات اجتماعية سوية والاندماج في المجتمع، وصولاً إلى شعور الإنسان بأنه غريب حتى عن نفسه. وقد نظر المؤسسون لعلم الاجتماع الحديث جميعاً كماركس وتونيز ودوركايم وفيبر إلى الاغتراب بوصفه أخطر الظواهر الاجتماعية الحديثة. فالمجتمع الحديث الذي يفقد فيه الإنسان روابطه الطبيعية، وتقوم العلاقات فيه على المنفعة المادية، يعاني فيه الإنسان اغتراباً قد يصل إلى فقدانه لذاته بسبب فقدانه للقيم والمعاني الإنسانية. وقد قدّم سيمان (Seeman, 2009) الدراسة الأشمل في تعريف الاغتراب، حيث قسمه إلى خمسة أنوع: اللاقوة (Powerlessness)، واللامعنى (Meaninglessness)، واللامعيار (Normlessness)، والعزل (Isolation)، والفصام الذاتي (Self-estrangement).

أما على الصعيد الميداني، فقد أكدت العديد من الدراسات والبحوث على أهميته في حياة الفرد، إذ أشارت دراسة جرادي وجودينيو (Grady & Goodenow, 2013) إلى أن الانتماء وخاصة الانتماء للمدرسة يؤدى إلى زيادة الدافعية الأكاديمية لدى الطلبة من المراهقين في الريف بمستوى مرتفع من كلا الجنسين دون فرق. كما أشارت دراسة أخرى إلى علاقته بالتوافق الوجداني والصحة النفسية (Santokh, 2007)، ووجود علاقة بين الانتماء والقلق النفسي كما في دراسة (Santokh, 2009)؛ فالانتماء يحقق الإشباع النفسي لأفراده والطفل يمكن أن يصبح معادياً للمجتمع عندما ينكر عليه المجتمع إشباع حاجاته لأنه يحرمه الحصول على المكانة وتحقيق الذات والشعور بالرضا ويحرمه تحقيق أهدافه التي لا يستطيع أن يحققها بمفرده، وقد أشار ريبيكا (Rebecca, 2015)، إلى أن العمل على زيادة الإحساس بالانتماء أصبح عامل مشترك في العديد من البحوث والدراسات حيث يساعد الإحساس بالانتماء المشاركين على رؤية أنفسهم كأعضاء في المجتمع لديهم حقوق ومسئوليات كما يساعدهم على تقبل التغير في حياتهم ومجتمعهم، كما أشارت سونينبليك (Sonnenblick, 1997)، إلى أمكانية استخدام مناهج وأنشطة إضافية تدعم الانتماء مع الفتيات الأكثر عرضة للخطر باستخدام أنشطة ترفيهية، وقد أشارت نتائج استخدام مثل هذه الأنشطة إلى الزيادة في تأكيد الذات ودرجة أعلى من النضج بسبب ارتفاع مستوى الانتماء.

وهدفت دراسة العناني (2007) إلى الكشف عن درجة الانتماء لدى معلمي الأطفال، ومعرفة أثر كل من الجنس والحالة الاجتماعية والعمر والتخصص والمؤهل على درجة الانتماء الأسري والوطني والمهني والانتماء الكلي لدى معلمي الأطفال في الأردن. تكونت عينة الدراسة من (168) معلماً ومعلمة تم اختيارها من رياض الأطفال والمدارس الأساس في منطقة وادي توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

ارتفاع درجة الانتماء لدى العينة، ولا توجد فروق دالة إحصائياً في الانتماء لدى أفراد الدراسة تعزى المتغيرات: الجنس، والحالة الاجتماعية، والعمر، والتخصص والمؤهل. كما هدفت دراسة الكحكي (1998) إلى الكشف عن دوافع الانتماء لدى أساتذة الجامعة، والموظفين الحكوميين، والعمال الحرفيين، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود درجة عالية من الانتماء لدى مختلف الشرائح الاجتماعية التي تم اختيارها سواء اتجاه الأسرة أو المهنة أو الوطن، وأن الذكور أكثر انتماء للمهنة، في حين أن الإناث أكثر انتماء للأسرة والوطن، وعدم وجود فروق في مستوى الانتماء وفق متغيرات التخصص والمؤهل. وقريب من ذلك هدفت دراسة سلامة (2003) لمعرفة مستوى الانتماء المهني والرضا الوظيفي والعلاقة بينهما لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية في ضوء المتغيرات: الجنس، والمؤهل العلمي، والرتبة العلمية، والخبرة الإدارية، والمركز الوظيفي. وخلصت الدراسة لنتائج عدة كان من بينها أن مستوى الانتماء المهني كان مرتفعاً لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية. كما أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية في مستوى الانتماء المهني تبعاً لمتغير الرتبة لصالح حملة الدكتوراه، بينما عدم وجود فروق في مستوى الانتماء المهني تبعاً إلى المتغيرات: الجنس، والمؤهل العلمي.

وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات (Wenger, 2011؛ بركات، 2014) المتخصصة وجود علاقة بين الانتماء وبعض المفاهيم النفسية والاجتماعية الأخرى كالاغتراب، والولاء، والفردية والتفرد، والإشباع والإحباط والاندفاعية والتفاؤل والتشاؤم، وأن الإنسان الذي يبدأ حياته مستريح الجسم، وسعيداً، ومتاح له فرص التعبير عن نفسه دون إحباط لا بد وأنه سيغدو متفائلاً، ويستطيع أن يساهم بشيء من أجل العالم الكبير والقريب منه على السواء، أما الذي لا تشبع حاجاته حين يفد إلى العالم والذي ينظر إليه كإضافة للعائلة لا تلقى ترحيباً، والذي يهمل ويعيش في بيئة باردة نحوه لا تبالي به، مثل هذا الشخص سينمي العداوة والحقد والكراهية والتشاؤم، ومن شأن كل هذا أن يقف بينه وبين أداء دوره في الحياة. وتشير العديد من البحوث إلى أهمية الإشباع في حياة الطفل والمراهق منها على سبيل المثال دراسة حسين (١٩٨٧)، والتي أشارت إلى أن الولاء للمجتمع مرهون بالإشباعات المادية والمعنوية لأفراده، وأن كان المجتمع لا يوفر هذه الاشباعات فليس غريباً على أحد أن يتنصل من الروابط التي تربطه به، وعدم وجود فروق جوهرية في الشعور للانتماء للجامعة تبعاً إلى متغيرات الجنس والتخصص والعمر والتحصيل. كما أثبتت هذه النتائج دراسة باشا (2003) التي بحثت الانتماء للأسرة والمدرسة وعلاقتهما بالبيئة الأسرية والتحصيل الدراسي، وأظهرت النتائج أن مستوى الشعور بالانتماء متوسطاً، وعدم وجود فروق دالة بين الذكور والإناث في كل من الانتماء للمدرسة والانتماء للأسرة. أما دراسة سيشتي ولينيش (Cicchetti & Lynch, 2009) فقد توصلت إلى أن سوء المعاملة ووسائل الإحباط يضعف من الانتماء

لدى الأفراد، كما أشار كل من أورسانو فوليرتون (Ursano & Fullerton, 2004) إلى أن العلاقات بالأقران في مرحلة المراهقة والمساندة الاجتماعية التي يحصل عليها المراهق يكون لها دوراً متوسطاً في علاقات الصداقة في مرحلة الرشد، كما أشار ألين (Allen, 1994) في دراسته إلى أن تطور انتماء الفرد يرتبط بتقدير الذات وتطور الأنا الذي يلقاه الفرد منذ مراحل طفولته الأولى، وأن مستوى الانتماء كان مرتفعاً لدى الأفراد، ووجود فروق دالة إحصائياً بين الجنسين لصالح الإناث في هذا الشعور، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى ارتباط مشاعر الوالدية السلبية بالمشاعر السلبية والاكتئابية للأبناء. كما أوضح أرهار وكرومري (Arhar & Kromrey, 2011) أن مستوى الانتماء لدى المراهقين كان متوسطاً، وأن هناك علاقة بين الشعور بالانتماء والمستويات المنخفضة من الدخل، أما شاون (Shawn, 2013) فقد توصل إلى أن إحساس المراهقين بالانتماء كبير، ويتكون في ضوء بناء الأسرة ونوعية الحياة التي يحياها الفرد داخل أسرته، وأن للمتغيرات: الجنس والتخصص والعمر والتحصيل أثر جوهري في الإحساس للأسرة وذلك لصالح الإناث وطلبة التخصصات النظرية والطلبة ذوي التحصيل المرتفع. وقد توصل سيشتي وتوث (Cicchetti & Toth, 2007) إلى أن الشعور بالأمان يرتبط بالأسلوب السليم في معاملة الأطفال وأن ذلك يرتبط بالتكيف الإيجابي والانتماء، وأن هذا الشعور يتأثر بمتغيرات الجنس لصالح الإناث، وعدم وجود فروق جوهرية فيه تبعاً إلى متغيري التخصص والتحصيل. وفي دراسة ربيعة (2017) للكشف عن علاقة الانتماء بتحقيق الذات لدى الطلبة الجامعين من الجنسين، بينت النتائج أنه توجد علاقة ارتباطية دالة بين الانتماء وتحقيق الذات، كما بينت المستويات المرتفعة لتحقيق الذات، والمستويات المتوسطة للانتماء وأبعاده خاصة التوحد والإيثار، بينما مستوى المشاركة كان مرتفعاً، وكشفت أيضاً أنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالانتماء وتحقيق الذات.

المفاهيم الإجرائية

تتمحور الدراسة حول المفاهيم والمصطلحات الآتية:

الانتماء (Belonging): الانتماء لغة معناه الانتساب إلى شيء ما، فالانتماء الطفل إلى أبيه انتسابه إليه واعتزازه به والانتماء مأخوذ من النمو والزيادة والكثرة والارتفاع، فالشجر ينمو والحيوان ينمو، وكذلك الإنسان. والانتماء اصطلاحاً، هو الانتساب الحقيقي للدين والوطن فكراً، وتجسد فيه الجوارح عملاً، والرغبة في تقمص عضوية ما، لمحبة الفرد لذلك ولاعتزازه بالانضمام إلى هذا الشيء، ويكون الانتماء للدين بالالتزام بتعليماته والثبات على منهجه، والانتماء للوطن يجسد بالتضحية من أجل الشعب والأرض، تضحية نابعة من الشعور بحب ذلك الوطن وأهله. **أما التعريف الإجرائي للانتماء في هذه الدراسة فهو عبارة عن اتجاه إيجابي يستشعره الفرد منتسباً من خلاله لجماعة ما، قد تكون هذه الجماعة جماعة أو**

طبقة أو مذهب فكري أو عقائدي أو طائفي، مدينة أو منطقة أو وطن، وهو هذه الدراسة يتمثل بالجامعة التي يعمل بها عضو هيئة التدريس، بحيث يشعر الفرد فيها بالتوحد معه والأمان و الاندماج باعتباره عضواً مقبولاً وفعالاً فيه وله شرف الانتساب إليه ويعتز بهويته وتوحده فيه ويشعر بالفخر والولاء نحوه، ويكون منشغلاً بمشكلاته وقضاياه، ومحافظاً على مصالحه في شكل داء جماعي وتفاعلي مع الجميع، مع التمسك به وقت الأزمات قبل وقت الرخاء، كل هذا تعبر عنه الأبعاد الثلاثة الآتية: التوحد، والمشاركة، والإيثار.

- **الشعور بالفخر (Feeling Pride):** هو الشعور الذي يحدث بداخل الفرد عندما يحقق إنجازاً ما، وخصوصاً إذا كان هذا الإنجاز معترفاً به اجتماعياً ولاقى قبولاً لدى الآخرين، ولهذا فإن معايير المجتمع واهتماماته وتقديره للأمور يؤثر بشدة على الشعور بالفخر، ويرتبط هذا الشعور باتساع طموحات الإنسان وأحلامه من جهة؛ ومن جهة أخرى يمكن ربطه بتقدير الإنسان لذاته واحترامه لها (Self- Esteem)، وبثقتها بنفسه (Self Confidence).

- **الشعور بالفخر للانتماء للجامعة (Feeling Proud to Belong to the University):** هو حالة شعور الشخص إلى الانضمام إلى مجموعة، وهو عبارة عن علاقة شخصية حسية إيجابية، يبنيها هذا الشخص مع أشخاص آخرين أو مجموعة ما، أما مفهوم الانتماء إلى المجتمع فيعني تلك الحالة والشعور بالانضمام إلى المجتمع، وتكوين علاقة إيجابية معه (Sonnenblick, 1997). وتكوين علاقة قوية تربط الفرد بالمجتمع، والوصول إلى أعلى درجات الإخلاص له، ويقصد بالانتماء تعلق الشخص بأمر ما مثلاً كتعلق الإنسان بأسرته أو بوطنه أو بالمجتمع الذي نشأ فيه ففي اللغة يقصد بالانتماء والانتساب إلى شيء ما، وقد يرى البعض أن الانتماء يعني تمسك الفرد بعنصر من عناصر البيئة التي تحيط به، وبناء على ذلك فهو يحاول أن يحافظ على الارتباط الذي يربط بينه وبين ذلك العنصر من كافة النواحي سواء الناحية الوجدانية أو العاطفية، ومن ناحية آخر يعرف الانتماء أنه الارتفاع بشيء ما، والنمو به والشعور بالفخر، والاعتزاز بهذا الشيء (Santokh, 1996). **وإجرائياً يقاس الشعور بالفخر للانتماء للجامعة بالدرجة التي يحصل عليها المفحوص على المقياس المعد لهذا الغرض.**

- **عضو هيئة التدريس (Teaching Staff Member):** هو الشخص المتفرغ للعمل الأكاديمي في إحدى الجامعات الفلسطينية المحددة في الدراسة، ويحمل درجة علمية البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه في أحد حقول المعرفة، ويحمل إحدى الرتب الأكاديمية الآتية: مدرس، محاضر، أستاذ

مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ، سواء كان متفرغ للعمل في الجامعة أم كان غير متفرغ ويعمل على نظام العمل الإضافي.

حدود الدراسة.

يمكن تعميم نتائج الدراسة في نطاق الحدود الآتية:

- **الحد الزماني:** أجريت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول، من العام الدراسي (2019\ 2020).
- **الحد المكاني:** أجريت هذه الدراسة في الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم وهي: جامعة القدس المفتوحة وجامعة فلسطين التقنية (خضوري)، وجامعة النجاح (كلية الزراعة والبيطرة).
- **الحد البشري:** أعضاء هيئة التدريس المتفرغين وغير المتفرغين في التخصصات المختلفة في جامعات محافظة طولكرم.
- **الحد الموضوعي:** تتمحور الدراسة حول مفهوم أساسي وهو الشعور بالفخر للانتماء للجامعة، والمقاس بالمقياس المعد لهذا الغرض وبحدود خصائصه السيكومترية (الصدق والثبات) التي أمكن التحقق منها.

إجراءات الدراسة.

أولاً: منهج الدراسة: استخدم المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة الدراسة ومتغيراتها.

ثانياً: مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال فلسطين، والبالغ عددهم (490) عضواً، موزعين على الجامعات كما هو مبين في الجدول (1) الآتي:

الجدول (1): توزع مجتمع الدراسة تبعاً لمتغيري الجنس والجامعة

الجنس / الجامعة	الذكور		الإناث		المجموع	النسبة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
جامعة القدس المفتوحة	87	18%	21	4%	108	22%
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	221	45%	73	15%	294	60%
جامعة النجاح الوطنية	65	13%	23	5%	88	18%
المجموع	373	76%	117	24%	490	100%

ثالثاً: عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (244) عضو هيئة التدريس من الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم، وهم يمثلون ما نسبته (50%) من المجتمع الأصلي. تم اختيار أفرادها بطريقة عشوائية طبقية تبعاً لمتغيري الجنس والجامعة، موزعين تبعاً لمتغيرات الدراسة المستقلة كما هو مبين في الجدول (2) الآتي:

الجدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة المستقلة

المتغيرات	المستوى	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	185	76%
	إناث	59	24%
التخصص	علوم تربوية	60	25%
	علوم تجارية	70	28%
	علوم تطبيقية علمية	58	24%
	مواد أدبية	56	23 %
المؤهل العلمي	دكتوراه	164	67 %
	ماجستير	49	20%
	بكالوريوس	31	13%
التفرغ	متفرغ	198	81%
	غير متفرغ	46	19%
الرتبة	مدرس	47	19%
	محاضر	39	16%
	مساعد	124	51%
	مشارك	23	9%
	أستاذ	11	5%

رابعاً: أداة الدراسة: مقياس الشعور بالفخر للانتماء للجامعة (Feeling Proud to Belong to the University Scale):

قام الباحث ببناء مقاس الشعور بالفخر للانتماء للجامعة بعد مراجعته الأدب السابق والاطلاع على بعض الأدوات الواردة فيها (حسين، ١٩٨٧؛ Sonnenblick, 1997؛ Santokh, 2007؛ Cicchetti & Lynch, 2009؛ Arhar & Kromrey, 2011؛ Shawn, 2013؛ Grady & Goodenow, 2013؛ Rafaeli & Sutton, 2014؛ Rebecca, 2015)، وقد تكون المقياس في صورته الأولية من (٢٥) فقرة لقياس مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة، بحيث يجيب المفحوص على هذه الفقرات وفق مقياس ليكرت (Likert) خماسي البدائل (كثيراً جداً/ كثيراً/ إلى حد ما/ قليلاً/ قليلاً جداً)، حيث تتراوح الدرجة على هذا المقياس ما بين (٥) درجات في حال الإجابة بكثير جداً ودرجة واحدة في حال الإجابة بقليل جداً، وبذلك فإن الدرجة المرتفعة على المقياس تشير إلى ارتفاع مستوى الشعور للانتماء للجامعة، بينما تشير الدرجة المنخفضة عليه إلى انخفاض مستوى الشعور للانتماء للجامعة، ولتفسير وتقييم استجابات المفحوصين على هذه الأداة ومجالاتها اعتمد المعيار النسبي الآتي:

- (٢ .٣٣) فأقل — مستوى منخفض للشعور للانتماء للجامعة
- (٢ .٣٤ – ٣ .٦٦) — مستوى متوسط للشعور للانتماء للجامعة
- أكثر من (٣ .٦٦) — مستوى مرتفع للشعور للانتماء للجامعة

صدق المقياس وثباته:

تم التأكد من صدق مقياس الشعور بالفخر للانتماء للجامعة بطريقتين: الأولى، صدق المحكمين (Arbitration Validity) من خلال عرض المقياس بصورته الأولية على عدد من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص في مجالات علم النفس والصحة النفسية والإرشاد النفسي والتربوي بلغ عددهم (8) محكمين، طلب منهم إبداء الرأي حول فقرات المقياس بهدف التأكد من مناسبتها للمفهوم المراد قياسه، وبعد تحليل ملاحظات المحكين تم حذف فقرة واحدة بسبب تكرار موضوعها مع فقرة أخرى. والطريقة الثانية هي صدق البناء (Construct Validity) باستخدام معادلة بيرسون إذ تم حساب معاملات الارتباط بين درجات أفراد العينة الاستطلاعية للدراسة وحجمها (٤٢) طالباً وطالبة لم يدخلوا في عينة الدراسة الفعلية على الفقرات والمجموع الكلي للمقياس، كما هو مبين في الجدول (3) الآتي:

الجدول (٣): قيم معاملات ارتباط الفقرة بالبعد والمقياس ككل

الرقم الفقرة	معامل الارتباط	الرقم الفقرة	معامل الارتباط	الرقم الفقرة	معامل الارتباط	الرقم الفقرة	معامل الارتباط	الرقم الفقرة	معامل الارتباط
١	.٥٦ **	٦	٠.٠٩	١١	.٥١ **	١٦	٠.٣٤ *	٢١	.٦٩ **
٢	.٦٤ **	٧	.٦٣ **	١٢	.٤١ **	١٧	.٤٧ **	٢٢	٠.١٣
٣	٠.٣١ *	٨	.٤٣ **	١٣	.٦٥ **	١٨	.٦٩ **	٢٣	.٦٧ **
٤	.٦١ **	٩	.٤٨ **	١٤	.٦٩ **	١٩	.٧٩ **	٢٤	٠.٣٤ *
٥	.٥٢ **	١٠	.٥٨ **	١٥	.٦٣ **	٢٠	٠.٣٧ *		

- دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)
- * دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)

يوضح الجدول (3) السابق، أن قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً على (٢٢) فقرة، إذ تراوحت هذه المعاملات ما بين (٠.٣١ – ٠.٧٩)، بينما كانت قيم معاملات الارتباط لفقرتين غير دالة إحصائياً هما الفقرة (٦) و (٢٢) تم حذفهما ليصبح المقياس في صورته النهائية يشتمل على (٢٢) فقرة. كما تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باعتماد طريقة الاتساق الداخلي (Internal Consistency) وذلك باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وقد بلغت قيمة معامل الثبات العام للمقياس (٠,٩٣)، وقد اعتبر الباحث ذلك مؤشرات مناسبة لصدق الأداة وثباتها.

خامساً: المعالجات الإحصائية:

من أجل معالجة البيانات استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الوصفية والتحليلية الآتية:

١. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.

٢. الاختبار التائي لعينتين مستقلتين(T-test Two Independent Sample) .

٣. تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).

نتائج الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول وهو: ما مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم؟

للإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات المقياس المعد لقياس الشعور بالفخر للانتماء للجامعة، فكانت كما هو مبين في الجدول (4) الآتي:

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على فقرات المقياس المعد لقياس الشعور بالفخر للانتماء للجامعة مرتبة تنازلياً وفق أهميتها والتقييم لها

الرقم الترتيبي	الرقم التسلسلي	الفقـــــــــــــرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
١	٢٢	لا أتوانى مطلقاً عن تقديم خبرتي من أجل تطوير الجامعة	٤.٢١٧	٠.٥٨٨	مرتفع
٢	١٥	أفخر كثيراً بإنجازات زملائي العلمية والإدارية	٤.١٧٤	٠.٨٦٧	مرتفع
٣	٢	أشعر بالفرح لكوني جزءاً من هذا السرح العلمي	٤.١٣٠	٠.٧٩٩	مرتفع
٤	٤	يسعدني الكلام الجيد من الآخرون ن الجامعة	٤.٠٨٧	٠.٥٠٥	مرتفع
٥	٢١	أدافع بقوة عن الجامعة وبرامجها وفلسفتها	٤.٠٤٤	٠.٩١١	مرتفع
٦	١	ينتابني الشعور بالسعادة كوني موظفاً في الجامعة	٤.٠٢٤	٠.٩٧٥	مرتفع
٧	١٤	أشعر بالانتماء الحقيقي للجامعة	٤.٠٠٠	١.٠٢٤	مرتفع
٨	١٩	توفر الجامعة فرص للتطور والإبداع الشخصي والمهني	٣.٩٥٧	٠.٩١٠	مرتفع
٩	١٣	أعتقد أنني أحصل على راتب مناسب يعادل عملي في الجامع	٣.٩١٣	٠.٩٧٧	مرتفع
١٠	٢٠	أشعر بالفخر أمام زملائي في الجامعات الأخرى لأنني أع في الجامعة	٣.٨٧٩	٠.٩٠٢	مرتفع
١١	٩	تقدم الجامعة خدمات كبيرة لتطوير المجتمع الفلسطيني والمح	٣.٧٨٣	١.٠٢٢	مرتفع
١٢	٧	أشعر بالارتياح والسعادة عندما أتكلم عن الجامعة أمام الآخر	٣.٦٠٩	١.٠٥٥	متوسط
١٣	١٦	تسمح لي الجامعة بالتطور المهني	٣.٥٦٥	٠.٩٧٣	متوسط
١٤	٣	أفخر كثيراً عندما أسمع بإنجازات الجامعة المختلفة	٣.٥٢٢	٠.٦٥٣	متوسط
١٥	١٨	لا أبحث عن عمل في جامعات أخرى	٣.٤٥٥	١.٠١٦	متوسط
١٦	١٠	أشجع أبنائي للالتحاق بالجامعة	٣.٤٣٥	١.١٣٩	متوسط

١٧	٦	أفخر بمدى مساهمتي في انجاح مهمة الجامعة	٣.٣٩١	٠.٨٢٣	متوسط
١٨	١٢	لا أفكر مطلقاً ترك عملي في الجامعة	٣.٣٨٩	٠.٧٦٨	متوسط
١٩	١١	أشعر بالاستقرار المهني والأمن الوظيفي في الجامعة	٣.٣٤٨	١.٠٩٠	متوسط
٢٠	١٧	أعتقد أن الطلبة خريجي الجامعة لهم نفس فرص العمل م غيرهم	٣.٠٨٧	١.١٠٣	متوسط
٢١	٥	أدرك مستوى الخدمات التي تقدمها الجامعة للطلبة والموظفير	٣.٠٧١	١.١٣٦	متوسط
٢٢	٨	ينتابني الحزن الشديد إذا ما تكلم أحد بالسوء عن الجامعة	٢.٥٦٥	١.٣١٧	متوسط
المتوسط الكلي			**٣.٦٧٣**	**٠.٤١٢**	**مرتفع**

يبين الجدول (4) السابق أن تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة كانت بمستوى مرتفع على الفقرات (٢٢، ١٥، ٢، ٤، ٢١، ١، ١٤، ١٩، ١٣، ٢٠، ٩)، حيث تراوح المتوسط الحسابي لاستجاباتهم عليها ما بين (٣.٧٨٣ – ٤.٣٩١). بينما كانت هذه التقديرات بمستوى متوسط على باقي الفقرات حيث تراوح المتوسط الحسابي عليها ما بين (٢.٥٦٥ – ٣.٦٠٩). في حين بلغ المتوسط الكلي لشعور أفراد عينة الدراسة بالفخر للانتماء للجامعة (٣.٦٧٣) وهو بمستوى مرتفع.

وعند هذه النتيجة مع الدراسات السابقة تبين أنها تتفق مع دراسات (Allen, 1994؛ Sonnenblick, 1997؛ الكحكي، 1998؛ سلامة، 2003؛ Ursano & Fullerton, 2004؛ العناني، 2007؛ Wenger, 2011؛ Grady & Goodenow, 2013؛ Shawn, 2013)؛ التي أظهرت نتائجها أن مستوى الشعور بالفخر بالانتماء كان مرتفعاً، بينما تتعارض مع دراسات (Arhar & Kromrey, 2001؛ باشا، 2003؛ Ursano & Fullerton, 2004؛ ربيعة، 2017) التي أظهرت نتائجها أن مستوى هذا الشعور لدى الأفراد كان متوسطاً. كما تعارضت مع دراسة (Cicchetti & Lynch, 2009)؛ التي أظهرت أن مستوى هذا الشعور كان منخفضاً.

ويعتبر الانتماء الاجتماعي واحداً من أهم المفاهيم المركزية التي تحدد طبيعة علاقة الفرد بالجماعة في كل زمان ومكان يقابله الاغتراب الذي يعني الابتعاد النفسي للفرد عن ذاته وعن جماعته وسواء ابتعد الفرد عن جماعته أو غادرها إلى جماعة أخرى، فهو في كلتا الحالتين إنما يفقد انتماءه لجماعته من جانب ويواجه برفض الجماعة الأخرى له من جانب آخر لاختلاف عاداته وقيمه ونمط شخصيته وخبراته مما يسبب غربته من ناحية وعدم انتمائه لمجتمعه من ناحية أخرى، والحقيقة أن البشر

كائنات اجتماعية مخلوقة تتجمع سويا ويعتمد كل منهما على علاقات الأخرين. الانتماء هو شعور بالترابط، الانتماء أساس الاستقرار. هذا الانتماء الذي يتولد من إشباع حاجة الطفل إلى القبول داخل بيئتـه، وهذا الشعور يسهل عليه الانخراط في مجموعات اجتماعية يشعر اتجاهها بالارتياح والرغبة في العمل المشترك والعمل الجماعي، ويبني الشعور بالتقارب الحميم، وهذا يعزز بالمقابل تنمية شعوره بالانتماء، وعلى البيت والمدرسة التوفيق بين احتياجات البيت والواجبات المدرسية، وتعليم الطفل كيف يكون عضواً مؤثراً في جماعـة، وخلـق روح القيـادة، وبالتخطيط والعمل وفق أهداف مشتركة، والتخطيط الجماعي والمنافسة والطموح، وحب التميز والرغبة في النجاح والمثابرة والصبر، والتعاون مع الآخرين من أجل هدف مشترك.

ويرى الباحث أن السبب الرئيسي في ارتفاع مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى أعضاء الهيئـة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، قد يعود إلى كون التعليم رسالة كبيـرة وأمانـة عظيمـة لا يدرك عظمتها إلا من ترفع عن الماديات وإدراك عظمة هذه الأمانة، كما وأن الشعور الوطني لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية كـان لـه الأثر الكبير في تعزيز روح الانتماء لهذه المؤسسات العظيمة، وأنه من الممكن أن يكون هناك عوامل أخرى تلعب دوراً بارزاً ومهماً في تعزيز روح الانتماء لهذه المؤسسات التعليمية، ومنها العامل الاقتصادي، حيث يـوفر لهـم العمل داخل هذه المؤسسات مستوى مقبول ومرتفع نسبياً من الدخل، فهذا من العوامل المهمة في سبيل الحصول على مثل هذا الانتماء، ويمكن اعتبار المركز الاجتماعي وما يـوفره لـه مـن احترام في المجتمع من العوامل التي تحقق ذلك الانتماء.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى توافر اعتبارات الاحترام والتقدير المتبادل بين العاملين والرؤساء والمعاملة الحسنة بينهم، وهذه مؤشرات على ارتفاع مستوى الشعور بالانتماء نتيجة لشعورهم بالاستقرار والأمن الوظيفي.

كما يرى الباحث أنه في الممكن أن يكون السبب يعود لعوال أخرى، قد تلعب دوراً بارزاً في تعزيز الانتماء لدى الاملين في هذه المؤسسات التعليمية، مثل الحصول على الحوافز كالرواتب العالية التي تساعدهم في الاحتفاظ بمهنة التعليم والاعتزاز بها، إذ ما زال العديد من المدرسين يدركون انها من أسمى المهن والوظائف، فبالرغم من كل الظروف، إلا أن هناك من يفتخر بهذه المهنة بغض النظر عن المردود المادي، وعليه فإن المركز الاجتماعي لمهنة الاستاذ الجامعي، وما توفره من احترام في المجتمع، بشكل عام، من العوامل التي تحقق ذلك الشعور بالانتماء لدى هؤلاء المدرسين، ويؤدي إلى ارتفاع مستواه لديهم، كما جاء في نتائج هذه الدراسة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني وهو: هل توجد فروق دالة إحصائياً مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير الجنس؟

للإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير الجنس، كما استخدم اختبار (ت) لفحص دلالة الفروق الإحصائية بين هذه المتوسطات فكانت نتائجه كما هو مبين في الجدول (5) الآتي:

الجدول (5): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
الذكور	١٨٥	٣.٦١٧	٠.٤٥٧	١.٣٨٠	٠.٠٨٨
الإناث	٥٩	٣.٧٦٥	٠.٣٠٤		

يبين الجدول (5) السابق عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير الجنس، بمعنى أن كلا الجنسين من أعضاء هيئة التدريس من قد أظهروا تقديرات متقاربة للشعور بالفخر بالانتماء للجامعة. وعند مقارنة هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة تبين أنها تتفق مع دراسات (حسين، 1987؛ سلامة، 2003؛ باشا، 2003؛ العناني، 2007؛ Grady & Goodenow, 2013؛ ربيعة، 2017)؛ التي أظهرت نتائجها عدم وجود فروق بين الجنسين في هذا المستوى من الشعور. بينما تعارضت مع دراسات (Allen, 1994؛ Cicchetti & Toth, 2007؛ Shawn, 2013)؛ التي أظهرت نتائجها وجود فروق جوهرية بين الجنسين في مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لصالح الإناث. كما تعارضت مع دراسة (الكحكي، 1998)؛ التي أظهرت نتائجها وجود فروق بين الجنسين في هذا المستوى من الشعور لصالح الذكور.

من هنا، يتضح بأن متغير الجنس لا يؤثر في الانتماء المهني لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، ويرى الباحث أن السبب يعود إلى توحد الأنظمة والقوانين في الجامعات الفلسطينية، كذلك العبء الأكاديمي موحد ونظام المحاضرات والامتحانات والترقيات موحد تقريباً، وقد أرجع الباحث تشابه الاستجابات إلى وحدة الثقافة والحضارة والبيئة، إضافة إلى تشابه الظروف المعيشية والثقافية في

محافظة طولكرم، وكما وأن الظروف التي يعيشها المجتمع الفلسطيني جعل انتمائهم ورضاهم متساوي إلى حد ما.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع وهو: هل توجد فروق دالة إحصائياً مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير التخصص؟

للإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير التخصص فكانت نتائجه كما هو مبين في الجدول (6) الآتي:

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير التخصص

التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تربية	٦٠	٣.٧٨٠	٠.٤٧١
إدارة وعلوم مصرفية	٧٠	٣.٧٠٨	٠.٤٦٥
حاسوب واتصالات	٥٨	٣.٥٦١	٠.٢٨٦
خدمة مجتمعية وأسرية	٥٦	٣.٦٠١	٠.٣٠٨
المجموع الكلي	٢٤٤	٣.٦٧٣	٠.٤١٢

يظهر الجدول (6) السابق وجود فروق ظاهرة بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير التخصص، ولدى استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق الإحصائية بين هذه المتوسطات فكانت كما هو مبين في الجدول (7) الآتي:

الجدول (7): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير التخصص

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٠.٣٩٥	٣	٠.١٣٢	١.٠٢٩	٠.٠٨٧
داخل المجموعات	٣٠.٦٥٨	٢٤٠	٠.١٢٨		
المجموع	٣١.٠٥٣	٢٤٣			

يبين الجدول (7) السابق عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة في مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير التخصص. بمعنى أن جميع أعضاء هيئة التدريس بغض النظر عن تخصصاتهم العلمية لديهم نفس المستوى من الشعور للانتماء للجامعة؛ أي أن هناك عوامل غير التخصص تؤثر في مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة. وعند مقارنة هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة تبين أنها تتفق مع دراسات (حسين، 1987؛ الكحكي، 1998؛ العناني، 2007؛ Cicchetti & Toth, 2007)؛ التي أظهرت نتائجا عدم وجود فروق جوهرية في مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى أفراد الدراسة. بينما تعارضت مع دراسة (Shawn, 2013)؛ التي أظهرت نتائجها وجود فروق دالة إحصائياً في هذا المستوى تبعاً لمتغير التخصص لصالح التخصصات النظرية.

وفي هذا الاتجاه يؤكد كل من بوند وزيويك (Bond & Zewig, 2018) من خلال تعليقتهما على مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع الحاجات النفسية لدى فئة الشباب على أن الفروق بين الجنسين لا ترجع فقط إلى ما بينهما من فروق بيولوجية وإنما ترجع أيضاً إلى اختلاف العوامل الثقافية أو الحضارية أو الاعتبارات عبر الثقافية. وهذا يعني أن التخصص العلمي لا يؤثر في الشعور بالفخر للانتماء للجامعة، ويمكن القول أن هذا الشعور للانتماء للجامعة ناتج عن عوامل سابقة وخبرات متراكمة غير سارة، وظروف غير ملائمة في التنشئة، وهي ليست نتيجة لما يحيط بالفرد الآن بل نتيجة خبرات فشل أو إخفاق مختلفة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة الى أن الانتماء المهني ما هو إلا نوع من الارتباط النفسي الذي يشعر به الفرد تجاه مؤسسته أو هو العملية التي تصبح فيها أهداف المؤسسة وقيمها كالأفراد أكثر اندماجاً. وعليه فإن الفرد في المؤسسة كلما تطابقت أهدافه مع أهداف المؤسسة كلما تولدت لديه الرغبة القوية للمحافظة على عمله وبذل أعلى درجات الجهد للبقاء فيه، وأظهر أدائه كقيامه بالمهام المطلوب منه في عمله بغض النظر عن تخصصه، فالتخصص هنا يساعد في الحصول على المكاسب المادية والمعنوية في الوظائف العامة والخاصة، وعليه تتشابه الآراء في طبيعة الانتماء للمؤسسة.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس وهو: هل توجد فروق دالة إحصائياً مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير المؤهل العلمي؟

للإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، فكانت نتائجه كما هو مبين في الجدول (8) الآتي:

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
بكالوريوس	٣١	٣ .٦٣٦	٠ .٢١٩
ماجستير	٤٩	٣ .٥٢٢	٠ .٥٣٦
دكتوراه	١٦٤	٣ .٧٣٧	٠ .٣٩١
المجموع الكلي	٢٤٤	٣ .٦٧٣	٠ .٤١٢

يظهر الجدول (8) السابق وجود فروق ظاهرة بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، ولدى استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق الإحصائية بين هذه المتوسطات فكانت كما هو مبين في الجدول (9) الآتي:

الجدول (9): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٠ .٢١٩	٢	٠ .١٠٩	٠ .٨٦٢	٠ .١١٥
داخل المجموعات	٣٠ .٨٣٤	٢٤٢	٠ .١٢٧		
المجموع	٣١ .٠٥٣	٢٤٤			

يبين الجدول (9) السابق عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. بمعنى أن

هناك أسباب وعوامل أخرى غير المؤهل العلمي تؤثر في الشعور بالفخر للانتماء للجامعة. وعند مقارنة هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة تبين أنها تتفق مع دراسات (الكحكي، 1998؛ العناني، 2007)؛ التي أظهرت نتائجها عدم وجود فروق جوهرية في مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. بينما تعارضت مع نتائج دراسة سلامة (2003) التي أظهرت نتائجها وجود فروق في هذا المستوى لصالح حملة الدكتوراه. ويرى الباحث أن السبب يعود إلى توحد الأنظمة والقوانين في الجامعات الفلسطينية، كذلك العبء الأكاديمي موحد ونظام المحاضرات الامتحانات والترقيات موحد، ويمكن عزو ذلك إلى تشابه الإجابات إلى وحدة الثقافة والحضارة والبيئة، وكما وأن الظروف التي يعيشها المجتمع الفلسطيني جعل انتمائهم ورضاهم متساوي إلى حد ما.

خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال السادس وهو: هل توجد فروق دالة إحصائياً مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير نوع التفرغ الوظيفي؟

للإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير نوع التفرغ الوظيفي (متفرغ\ غير متفرغ)، كما استخدم اختبار (ت) لفحص دلالة الفروق الإحصائية بين هذه المتوسطات فكانت نتائجه كما هو مبين في الجدول (12) الآتي:

الجدول (12): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير نوع التفرغ الوظيفي

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
متفرغ	١٩٨	٣ .٨١٧	٠ .٤١٥	١ .٨٧٦	*٠ .٠٠٠
غير متفرغ	٤٦	٣ .٦٠٧	٠ .٣٩٩		

- دال عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 01. 0)

يبين الجدول (12) السابق وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير نوع التفرغ الوظيفي وذلك لصالح المتفرغين، بمعنى أن أعضاء هيئة التدريس المتفرغين قد أظهروا مستوى من الشعور بالفخر للانتماء للجامعة أكثر من غير المتفرغين.

سادساً: النتائج المتعلقة بالسؤال السابع وهو: هل توجد فروق دالة إحصائياً مستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير الرتبة العلمية؟

للإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير الرتبة العلمية فكانت نتائجه كما هو مبين في الجدول (13) الآتي:

الجدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير الرتبة

الرتبة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدرس	٤٧	٣.٤٤٢	٠.٤٤٩
محاضر	٣٩	٣.٧٨٥	٠.٤٢٤
مساعد	١٢٤	٣.٦٥٢	٠.٤٢٦
مشارك	٢٣	٣.٧٠٥	٠.٣٧٧
أستاذ	١١	٤.٣٢٥	٠.٣٩١
المجموع الكلي	٢٤٤	٣.٧٢٢	٠.٤٦٢

يظهر الجدول (13) السابق وجود فروق ظاهرة بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير الرتبة العلمية، ولدى استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق الإحصائية بين هذه المتوسطات فكانت كما هو مبين في الجدول (14) الآتي:

الجدول (14): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير الرتبة العلمية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٠.٠٣١	٤	٠.٠٠٨	٠.٠٥٩	٠.٨٦٩
داخل المجموعات	٣١.٠٢٢	٢٣٩	٠.١٣٠		
المجموع	٣١.٠٥٣	٢٤٣			

يبين الجدول (14) السابق وجود فروق دالة إحصائياً المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة لمستوى الشعور بالفخر للانتماء للجامعة تبعاً لمتغير الرتبة العلمية. وتتفق النتيجة الحالة مع ما توصل إليه فجورفت (Fjoroft, 2017) من إن أعضاء هيئة التدريس وفي جميع الرتب الأكاديمية لديهم شعور من الانتماء سواءً كانوا مدرسين أم محاضرين أم أساتذة مساعدين أم مشاركين أم أساتذة.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة ومناقشتها يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

- وضع نظام حوافز لأعضاء هيئة التدريس يشمل الحوافز المادية كالرواتب والمكافآت، والحوافز المعنوية، بشكل يدفعهم إلى تحقيق أكبر قدر من الإنجاز والإنتاجية، ويجعل عملهم في الكليات أكثر فاعلية.
- توفير فرص النمو المهني من خلال دعم البحوث العلمية وعقد الدورات وإتاحة فرص المشاركة بالمؤتمرات والندوات
- تحسين ظروف العمل سواء الخاصة بالتجهيزات ووسائل التدريس والمختبرات
- الاهتمام بتوفير أسباب الشعور بالأمن الوظيفي من خلال تطبيق نظام التثبيت .

إجراء دراسات عن العلاقة بين الولاء ومتغيرات أخرى مثل الدوران الوظيفي أو الأداء الوظيفي

- إجراء دراسات مماثلة على مستوى الجامعات الحكومية والخاصة كدراسة مقارنة.
- الاستمرار في تعزيز مفهوم الانتماء الوظيفي من قبل وزارة التربية والتعليم في المؤسسات التعليمية
- توعية المسؤولين بأهمية تبني فلسفة الانتماء الوظيفي داخل الجامعات الفلسطينية بما يتناسب مع قيم وعادات وتقاليد ومعتقدات الشعب الفلسطيني
- إجراء دراسات أخرى حول واقع الانتماء الوظيفي وعلاقته بالإبداع الوظيفي في ضوء متغيرات جديدة وتطبيقها على جامعات أخرى.

المراجع.

- أودوك، جان لويس (ترجمة عايدة الياجوري) (٢٠٠٦). صياغة شعور مشترك بالانتماء- احترام تنوع الهويات. *مجلة مستقبليات*، ٣٦(٣)، مكتب التربية الدولي، جنيف، سويسرا.٤١٣-٤٢٥.

- باشا، نجاة (2003). الانتماء للأسرة والمدرسة وعلاقتها بالبيئة الأسرية والتحصيل الدراسي لدى تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي لمحافظي أسيوط والوادي الجديد. *المجلة المصرية للدراسات النفسية*، 13(38)، 68-33.
- باظة، آمال، (2003). *قياس الشعور بالانتماء الوطني والقومي العربي لدى المراهقين والشباب*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- بركات، زياد (٢٠١٩). *تصميم البحث وأساليبه الإحصائية*. عمان: دار الوراق للتوزيع والنشر.
- بركات، زياد (٢٠١٧). سمات الشخصية وعلاقتها بالقلق الاجتماعي لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة. *مجلة دراسات الأردنية (العلوم التربوية)*، ٤٤(٤)، ملحق (٦)، 1-17.
- بركات، زياد (٢٠١٤). علاقة سمات الشخصية وفق نظرية أيزنك بالسلوك العدواني لدى طلبة بعض الجامعات الفلسطينية في ضوء متغير الجنس. *مجلة دراسات الأردنية (العلوم التربوية)*، ٤١(١)، ٢٥٦- ٢٧٢.
- بركات، زياد (٢٠١٣). الجهد العاطفي المبذول لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة. *مجلة اتحاد الجامعات العربية*، عمان، ٣٣(٤)، ١٣١- ١٤٨.
- بركات، زياد (٢٠١٠). الشخصية الانبساطية والعصابية وتأثيرها في الذاكرة قصيرة المدى وطويلة المدى لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة. *مجلة جامعة النجاح الوطنية*، ٢٤(١)، ٨١- ١٠٧.
- حسين، ماجدة محمد (١٩٨٧). الشخصية بين الفردية والانتماء دراسة في سيكولوجية العلاقة بين الفرد والمجتمع. *مجلة علم النفس*، ١(١).
- ربيعة، علاونة (2017). الانتماء وعلاقته بتحقيق الذات لدى الطالب الجامعي -دراسة ميدانية بجامعة محمد لمين دباغين سطيف. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، (30)، 41-23.
- سلامة، انتصار (2003). مستوى الانتماء المهني والرضا الوظيفي والعلاقة بينهما لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- سليمان، سناء (2013). *سيكولوجية الحب والانتماء*. القاهرة: دار الكتب للنشر والتوزيع.
- السنباطي، مصطفى (1995). ممارسة الأنشطة المدرسية وعلاقتها بالانتماء للمدرسة. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.

- الكحكي، سحر (1998). دوافع الانتماء لدي بعض الشرائح الاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- عقيل، وصفي ويعقوب، محمد والسقار، صباح (2018). *المواطنة والانتماء*. اربد: الأردن: منشورات جامعة اليرموك.
- العناني، حنان (2007). **دافع الانتماء لدى عينة من معلمي الأطفال في الأردن.** ***المجلة التربوية،*** 21(84)،
- هدروس، أيوب والفرا، معمر (2017). الطمأنينة النفسية كمتغير وسيط في العلاقة بين الانتماء الوطني وكل من التضحية وسلوك حماية الذات لدى حفظة القرآن الكريم مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، 21(1)، 380-422.

- Abd allah, T.& Al Arajan. (2015). Psychological security and its relationship to the national affiliation of the Palestinian National Security Forces in the Bethlehem area (in arabic). Arab Journal for Security Studies and Training, 31(62),75-122.
- Allen, J. (2014). Friends, fairness, fun, and the freedom to choose: Hearing student voices. *Journal of Curriculum & Supervision*, 10(4), 286-301.
- Arhar, J. & Kromrey, J. (2011). *Interdisciplinary teaming in the middle level school: Creating a sense of belonging for at-risk middle level students*. Paper presented at the meeting of the American Educational Research Association, Atlanta, GA.
- Athiyaman, A. (2007). Linking student satisfaction and service quality perceptions: the case of university education. *European Journal of Marketing*, 31 (7), 528-540.
- Azlin, B.; Lotfi, A.; Suriati, S; Osman, B; Rosdinom, R; Nik, R & Nik, J. (2013). Psychiatric comorbidity among community-based, treatment

seeking opioid dependents in kKlang valley. *Sains Malaysiana*, 42(3): 417–421

- Barlow, D, & Durand, M. (2015). *Abnormal psychology: An integrative approach.*7th Edition. Cengage Learning.
- Baumeister, R. & Leary, M. (1995). The need to belong: Desire for interpersonal attachments as a fundamental human motivation. *Psychological Bulletin*, 117(3), 497-529.
- Bond, M,. & Zewig, F,. (2018). Defense style and borderline personality disorder. *Journal of Personality Disorder*, 8(1), 28-31 2.
- Cialdini, R. & Goldstein, N. (2004) Social influence: Compliance and conformity. *Annual Review of Psychology*, 55(1), 591-621.
- Cicchetti, D & Lynch, F. (2009). Patterns of relatedness, depressive symptomatology, and perceived competence in maltreated children. *Journal-of-Consulting-and-Clinical-Psychology***,** 64(l), 32-41.
- Cicehetti, D. & Toth, S. (2016). The impact of relatedness with mother on school functioning in maltreated children. *Journal-of-School-Psychology*, 56(4), 247-66 .
- Fineman, S. (2006). On being positive: concerns and counterpoints**.** *Academy of Management Review***,** 31 (2), 270–291.
- Fjortoft, N. (2017). Factor predicting faculty commitment to the university. Paper presented at the annual forum of the association for institutional Research. 33rd, Chicago, IL. *Eric*, ED 367268.
- Goodman, R. & Burton, D. (2012). The inclusion of students with BESD in mainstream schools: Teachers' experiences of and recommendations for creating a successful inclusive environment. *Emotional & Behavioral Difficulties*, 15(3), 223-237.

- Grady, K. & Goodenow, C. (2016). The relationship of school belonging and friends' values to academic motivation among urban adolescent students. *The Journal of Experimental Education*, 62(1), 60-71
- Kremer, W & Hammond, C. (2013*).* Abraham Maslow and the pyramid that beguiled business. *BBC news magazine*. Retrieved 1 September 2013.
- Luthans, F. (2003). The need for and meaning of positive organizational behavior. *Journal of Organizational Behavior*, 23, 695–706.
- Rebecca, C. (2015). *Borderline personality disorder*. New York: Guilford Press Ic.
- Santokh S,. (2015). Belongingness and socialization A developmental theory of belongingness Psychologia. *An international Journal of Psychological in the arient – psycinfo*, 48-10608
- Santokh S,. (2014). Belongingness and mental health A cross cultural study of Belongingness anxiety and self sufficiency. *Acta Psychologica A msterdam 0 Psycinfo*, 46-14414.
- Santokh S,. (2013). Belongingness and mental health cross cultural sex and material differences. *Manas Psycinfo*, 40-09151.
- Schnorr, F. (2017). From enrollment to membership: " Belonging " in Middle and High School Classes. *Journal-of-the-Association-for-Person-With-Severe-Handucaps*, 22(1), 1-15.
- Schutte, N. Lee, S.; Zentall, S.; & Thornton, T.(2017). Development and validation of a measure of emotional intelligence. *Personality & Individual Differences*, 25- (2), 167- 177.
- Seeman, M. (2009). On the meaning of alienation. *American Sociological Review*, 24(6), 783-791.

- Shawn, D. (2013). *Educating the reflective practitioner: Toward a new design for teaching 359 and learning in the professions*. San Francisco, CA: Jossey-Bass, Inc.
- Sonnenblick, D. (2016). The galls club: Promoting belonging among at-risk adolescent girls. *School-Counselor*, 44(3), 243-245 .
- Thompson, E. & Miller, D. (2017). Parental beliefs and use of parental discipline: The role of religious affiliation. *ERIC, DE407175.*
- Ursano, R. & Fullerton, C. (2004). Acute stress disorder, posttraumatic stress disorder, and depression in disaster or rescue workers. *American Journal Psychiatry.* 161(8),1370-6
- Weiland, S. (2015). Belonging to romanticism: Discipline, specialty, and academic identity. *Review of Higher Education*, 18(3), 265-92.
- Wenger, L. (2008). Books for building circles of cottage belonging. reclaiming- children-and-youth. *Journal of Emotional & Behavioral Problems*, 7(3), 179-81.
- Walton, G. & Cohen, R. (2007). A Question of Belonging: Race, Social Fit, and Achievement. *Journal of Personality and Social Psychology*, 92(1), 82-96.
- Van Prooijen, J.; Van den Bos, K., & Wilke, H. (2004) Group belongingness and procedural justice: social inclusion and exclusion by peers affects the psychology of voice. *Journal of Personality and Social Psychology*, 87(1), 66)

خامسا: بحوث المسرح

صورة الطفل في المسرح العربي

بين جدلية الثابت والمتحول

The Child's Image in the Arab theater Between the Dialectic of the Constant and the Variable

أ.د. سعيد كريمي

جامعة مولاي إسماعيل، الكلية المتعددة التخصصات- الرشيدية

البريد الإلكتروني: skarimimanare@gmail.com

تاريخ التقديم للنشر: ٢٠٢٢/٣/١٢ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٢/٥/٢٨

ملخص البحث.

من المسلم به أن المسرح اليوم أضحى أكثر من أي وقت مضى من أهم الوسائل التعليمية والبيداغوجية التي تلعب دورا طليعيا في مساعدة الأطفال على التأقلم مع واقعهم الذي تطبعه الدينامية والتحول، والانفتاح على مختلف الثقافات واللغات. كما أنه عن طريق المسرح يمكن للأطفال العرب اكتساب مجموعة من القدرات الحسية الحركية، والوجدانية التي من شأنها مساعدتهم على مواجهات تحديات الحياة المركبة، والتخلص من كل أنماط العقد السيكولوجية القمينة بالتأثير سلبا على مسارهم التكويني، وطبيعة شخصياتهم.

ومن الملاحظ أن المسرحيين العرب أولوا اهتماما خاصا بمسرح الطفل، إبداعا، وتنظيرا، وممارسة، منذ سنوات خلت- وإن كان مستوى الاهتمام يختلف بين قطر عربي وقطر آخر- وخصصت له العديد من الندوات، والمؤتمرات، والمهرجانات، واللقاءات. ورغم ذلك، لم نرق بعد إلى الرهانات التي نطمح إليها، في جعل مسرح الطفل في الوطن العربي قاطرة حقيقية لغرس القيم الإنسانية الكبرى، وإعداد فلذات أكبادنا لتحمل مسؤولياتهم المستقبلية، واستنبات حس فني وجمالي لديهم، يساعدهم على التأقلم والتعايش مع الايقاع السريع للحياة، ومع مستجداتها الحداثية المتواترة.

وتتراوح صورة الطفل في المسرح العربي بين الثبات والنمطية، وبين التحول والدينامية، ذلك أن بعض التجارب المسرحية العربية أبت إلا أن تقدم الطفل العربي في صورة ثابتة وساكنة، من خلال تفاعلها مع بعض المواضيع الطفولية المتعارف عليها، في حين انعطفت تجارب مسرحية أخرى عن هذا الاختيار، نازعة إلى تقديم صورة مغايرة ومتحولة للطفل العربي الذي يؤثر ويتأثر بمختلف الأحداث، والتحولات الاقتصادية، والسوسيو-ثقافية، والسياسية التي تعرفها الرقعة الجغرافية التي يعيش فيها.

Summary

The Child's Image in the Arab theater Between the Dialectic of the Constant and the Variable

It is recognized that theater today has become more than ever before one of the most important educational and pedagogical means that plays a leading role in helping children adapt to their reality, which is marked by dynamism, transformation, and openness to different cultures and languages. Also, through theater, Arab children can acquire a set of sensory, kinesthetic, and emotional abilities that will help them face compound life challenges, and get rid of all types of psychological complexes that negatively affect their formative path, and the nature of their personalities.

It is noticeable that Arab playwrights paid special attention to children's theater in terms of creativity, theorizing, and practice, years ago - although the level of interest varies from one Arab country to another. Besides, many seminars, conferences, festivals, and meetings have been devoted to it. Despite this, we have not yet lived up to the challenges that we aspire to, in terms of making the child's theater in the Arab world a real medium to instill great human values, and prepare our dear children to assume their future responsibilities, as well as cultivating an artistic, aesthetic sense in them that enables them to adapt and coexist with the rapid pace of modern life.

The image of the child in the Arab theater ranges between stability and stereotype, and between transformation and dynamism, as some Arab theatrical experiences insisted on presenting the Arab child in a static, stagnant image, when dealing with some common child themes. While other theatrical experiences turned away from this choice by presenting a

different and transformative image of the Arab child who is influencing and influenced by various events, as well as by economic, socio-cultural, and political transformations that define the geographical area in which he/she lives.

الكلمات المفتاحة بالعربية

صورة الطفل-المسرح العربي-الثابت والمتحول-التربوي -البيداغوجي- الحسية الحركية-الوجدانية-الثقافة-الشخصية-الابداع-النمطية- الفني الجمالي.

الكلمات المفتاحة بالأنجليزية

The Child's Image- Arab theater- Constant- Variable- educational - pedagogical - cultures- personalities- creativity- stereotype- socio-cultural.

مقدمة

من المسلم به أن المسرح اليوم أضحى أكثر من أي وقت مضى من أهم الوسائل التعليمية والبيداغوجية التي تلعب دورا طليعيا في مساعدة الأطفال على التأقلم مع واقعهم الذي تطبعه الدينامية والتحول، والانفتاح على مختلف الثقافات واللغات. كما أنه عن طريق المسرح يمكن للأطفال العرب اكتساب مجموعة من القدرات الحسية الحركية، والوجدانية التي من شأنها مساعدتهم على مواجهات تحديات الحياة المركبة، والتخلص من كل أنماط العقد السيكولوجية القمينة بالتأثير سلبا على مسارهم التكويني، وطبيعة شخصياتهم.

وقد كان المسرح ولا يزال أحد المعايير الأساسية التي يقاس بها التطور الحضاري للأمم والشعوب، لذلك وجب الاهتمام به في الساحة الثقافية العربية، خاصة مسرح الطفل الذي يعد الرهان عليه، وعلى نجاعة حمولاته الفكرية والجمالية، رهانا على المستقبل في تكوين شخصية طفل عربي منسجم، متكامل، قوي، متسامح، ومتصالح مع نسقه الثقافي المتوارث، ومنفتح في الآن نفسه على مستجدات عصره، وعلى الأنساق الثقافية المغايرة، ومستوعب للقبول بالآخر المختلف، ما دام يعيش اليوم في زمن العولمة، والنظم التربوية والثقافة العابرة للقارات، والاثنيات، والأديان، واللغات...

ومن الملاحظ أن المسرحيين العرب أولوا اهتماما خاصا بمسرح الطفل، إبداعا، وتنظيرا، وممارسة، منذ سنوات خلت- وإن كان مستوى الاهتمام يختلف بين قطر عربي وقطر آخر- وخصصت له

العديد من الندوات، والمؤتمرات، والمهرجانات، واللقاءات. ورغم ذلك، لم نرق بعد إلى الرهانات التي نطمح إليها، في جعل مسرح الطفل في الوطن العربي قاطرة حقيقية لغرس القيم الإنسانية الكبرى، وإعداد فلذات أكبادنا لتحمل مسؤولياتهم المستقبلية، واستنبات حس فني وجمالي لديهم، يساعدهم على التأقلم والتعايش مع الايقاع السريع للحياة، ومع مستجداتها الحداثية المتواترة.

وتتراوح صورة الطفل في المسرح العربي بين الثبات والنمطية، وبين التحول والدينامية، ذلك أن بعض التجارب المسرحية العربية أبت إلا أن تقدم الطفل العربي في صورة ثابتة وساكنة، من خلال تفاعلها مع بعض المواضيع الطفولية المتعارف عليها، في حين انعطفت تجارب مسرحية أخرى عن هذا الاختيار، نازعة إلى تقديم صورة مغايرة ومتحولة للطفل العربي الذي يؤثر ويتأثر بمختلف الأحداث، والتحولات الاقتصادية، والسوسيو-ثقافية، والسياسية التي تعرفها الرقعة الجغرافية التي يعيش فيها.

فما هي أهم تمظهرات وتجليات صورة الطفل في المسرح العربي؟ ولماذا هذه المراوحة بين الثبات والتحول؟ وما هي العوامل التي تدفع المسرحيين العرب إلى رسم صورة معينة للطفل، وتكريسها والترويج لها مسرحيا؟ وإلى أي حد تعكس هذه الصورة مختلف الأزمات والانتظارات التي تراهن عليها الأنظمة والشعوب العربية؟

أهمية البحث: تتمثل راهنية هذا المقال في محاولة مقاربته لجملة من النصوص المسرحية العربية الموجهة للطفل، والتي تأخذ على عاتقها مهمة جمالية، وبيداغوجية في الوقت نفسه، حيث إن مسرح الطفل في العالم العربي، وإن لم تكن له تلك المكانة المركزية والمؤسساتية، إلا أنه يشق طريقه سواء على مستوى الكتابة الدرامية، أو الكتابة السينوغرافية. كما أن هذا البحث من شأنه أن يميط اللثام عن بعض التجارب المسرحية العربية التي جعلت من الطفل في علاقته بأب الفنون موضوعا للاشتغال من خلال تبئير مختلف الصور التي يظهر فيها الأطفال العرب، والتي تكرس نوعا من الاختلاف والتعدد في الرؤى والتصورات، وتعكس الخلفيات التربوية المتحكمة في المؤلفين الذين يصنعون راهن ومستقبل الأطفال العرب.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تسليط الأضواء على صورة الطفل في بعض التجارب المسرحية العربية، وإبراز الوعي البيداغوجي لدى ثلة من المؤلفين المسرحيين العرب، الذين اتخذوا من المسرح منصة لمناقشة مختلف المشاكل التي يتخبط فيها الأطفال العرب في مختلف الأقطار، مع التركيز على رهاناتهم، في سياق العولمة الثقافية، واختراق وسائل التواصل الاجتماعي لمختلف الأنساق الثقافية، مما يطرح إشكالات عميقة تتعلق بهوية الناشئة، وتوعيتها وتربيتها على القيم السامية النابعة من العروبة والاسلام، والانفتاح على الحداثة...

منهج البحث: يستند هذا العمل على المنهج الوصفي التحليلي الرامي إلى تفكيك بنيات النصوص المسرحية فلسفيا وجماليا، مع الاتكاء على مناهج أخرى من قبيل جمالية التلقي، في أفق إبراز مختلف صور الطفل العربي في النصوص المدروسة، والوقوف عند الآفاق الانتظارية، والتحققات الجمالية...

النتائج والمناقشة: تظل النتائج المستخلصة مرتبطة بقيمة النصوص المسرحية، وما تتضمنه من رسائل، وقيم تربوية ممتدة، حيث يجب ألا يرتبط هدف مسرح الطفل بالتنميط، وإنما المبتغى هو اندماجه مع فنون الفرجة الأخرى التي ستساعد في تنمية قدرات الأطفال العرب، وتربطهم بالسياقات الإقليمية، والدولية، وبخاصة في ظل هذه الظرفية التي تتسم بالتحولات الهيكلية الكبرى. كما أن صور الطفل العربي في هذه النصوص المسرحية لا تستكين إلى الثبات، بل تتسم بنوع من التحول والدينامية. وتتراوح صورة الطفل في المسرح العربي بين الثبات والنمطية، وبين التحول والدينامية، ذلك أن بعض التجارب المسرحية العربية أبت إلا أن تقدم الطفل العربي في صورة ثابتة وساكنة، من خلال تفاعلها مع بعض المواضيع الطفولية المتعارف عليها، في حين انعطفت تجارب مسرحية أخرى عن هذا الاختيار، نازعة إلى تقديم صورة مغايرة ومتحولة للطفل العربي الذي يؤثر ويتأثر بمختلف الأحداث، والتحولات الاقتصادية، والسوسيو-ثقافية، والسياسية التي تعرفها الرقعة الجغرافية التي يعيش فيها. ويبقى الخيط الناظم الذي يجمعها هو التركيز على غرس القيم الإنسانية الفضلى في ذهنية الأطفال العرب، وحثهم على الاعتزاز بالشخصية العربية الاسلامية، المسربلة بالقيم الكونية الكبرى المؤسسة على التسامح، والديمقراطية، والقبول بالآخر المختلف، والتعايش السلمي...

مسرح الطفل: الرهانات والأدوار الطلائعية

ترتبط الطفولة بالأصل، والبداية، والنمو المضطرد والمتواصل...وإذا ابتعدنا عن الاختلافات القائمة بين علماء التربية في تحديد مفهوم الطفولة، فإننا يمكن أن نقر بنسبية هذا المفهوم، وبتباين النظريات الاجتماعية والسيكولوجية التي تناولته. في هذا الإطار يرى العالم التربوي جون بياجي أنه "إذا كانت كثير من الدراسات تحدد الطفولة فيما بين السنة الأولى والسنة الخامسة عشرة، فإنها تختلف أساسا حول عدد المراحل النهائية...فضلا عن إشكالية التعميم لتبيان شروط النمو من طفل إلى آخر."[١]

وفي الوقت الذي يؤكد فيه علم النفس أن مصطلح "الطفل" يطلق على الأفراد ذكورا وإناثا، من سن الولادة حتى النضج الجنسي، يتجه علم الاجتماع عموما إلى اعتبار أن الطفولة هي المرحلة التي يقضيها الأطفال في كنف آبائهم وأمهاتهم، إلى أن يكتمل نضجهم الجسدي، والعقلي، والنفسي... في حين،

[١]- Piaget Jean. Six études de psychologie. Ed Gonthier. Genève.1964 p 24.

واستنادا إلى بعض المقاربات السيكو-سوسيولوجية، فإنه يمكن التمييز بين مجموعة من مراحل نمو الطفل المتمثلة في طفولة الرضع، والطفولة المبكرة، والطفولة الوسطى، والطفولة المتأخرة.

ويعود اهتمام الطفل بالمسرح إلى المراحل الأولى للطفولة المرتبطة بالمحاكاة، والسعي لتقليد أفراد الوسط الأسري، والنسج على منوالهم في كل سلوكاتهم، وممارساتهم اليومية. كما أن اللعب الذي يعد أهم سمات الطفولة يسعى من خلاله الأطفال إلى تفجير مواهبهم الابداعية الخلاقة، وإطلاق العنان لمخيلاتهم لبلورة فرجات منزلية يتحولون من خلالها إلى مؤدين بارعين، مذهلين، لصور ومواقف آبائهم، وأمهاتهم، وإخوانهم الذين يتابعون كل حركاتهم وسكناتهم، ويتحولون إلى كائنات مسرحية، "فالطفل أثناء اللعب كائن مسرحي كامل، فهو يقلد مظاهر الحياة الاجتماعية، وأكثر من ذلك أنه المؤلف والممثل، الذي يدرك أنه يلعب، أي أنه يمثل. وهذا يعني، أننا قد عمقنا فيه الفاصل بين الجد واللعب، وبين التمثيل-التشخيص المسرحي والواقع."[١]

ومن البديهي أن الطفل لا يولد صفحة بيضاء نكتب عليها ما نشاء في تنشئته الاجتماعية كما تذهب إلى ذلك بعض الدراسات، بل يولد وهو مكتسب بشكل قبلي لمجموعة من السلوكات، وردود الأفعال التلقائية، والطبيعية التي يطورها في مختلف مراحل نموه، بما في ذلك جاهزية مختلف الحواس التي تعمل مباشرة بعد الولادة، ولا تحتاج إلى تدخل خارجي لتوجيهها. ومادام أن الطفل يعيش في مراحل نموه الأولى داخل وسط أسري مغلق، فإنه يتخذه بالجبلة نموذجا لتقليده، حيث ينخرط في بعض أشكال التمسرح المعبرة عن رغباته ونزوعاته، ويتحول إلى ممثل بالفطرة والسليقة، مستحضرا ما هو طبيعي، وما هو مكتسب.

ومن الملاحظ أن الدور التربوي للأسر العربية قد تراجع في الوقت الراهن، لاعتبارات ترتبط بالتغيرات التي طرأت على أنظمة العائلة والقرابة، والذي جسده بالأساس ذلك الانتقال من الأسرة العشائرية إلى الأسرة الزيجية، إضافة إلى دخول المرأة إلى ميدان العمل، وما ترتب عنه من مشاكل تربوية عويصة. لذلك، بات مسرح الطفل اليوم أحد أهم الوسائل التربوية الناجعة، حيث ينفرد بتقديم المعرفة، والأفكار، والخبرات في عروض تعتمد على المرئي والمسموع، عكس الثقافة الأسرية التي يتلقاها الأطفال، والمحكومة عادة بالخطاب الشفاهي.

وصار للمسرح الطفولي اليوم اهتمام خاص في تنمية معلومات الطفل، وتوسيع آفاقه، وإكسابه المهارات، والعادات السلوكية، والقيم الاجتماعية لنموه، واختيار ما يتماشى مع طبيعة هذا النمو، وجدانيا،

[١]- ربيع مبارك. الأسس النفسية والتربوية لمسرح الطفل. المسرح والتربية. كتاب جماعي، جامعة الحسن الثاني المحمدية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. ١٩٩٠، ص ٨٧.

وروحيا، وصحيا، واجتماعيا، وعقليا... كما أن مسرح الطفل صار يشكل مدرسة موازية في نقل المعارف، وتنمية وظائف النمو العقلي، والحسي الحركي، وتهذيب الأفكار، والأذواق، والميولات...

علاوة على كونه أيضا "من الأدوات والوسائل الفنية والدرامية الممتعة والمثيرة في مجال ترسيخ المضامين الإنسانية في وجدان الأطفال وفكرهم، منذ مرحلة مبكرة من حياتهم ".[٣] ويعمل مسرح الطفل على "تنمية حسن الاستماع ومراعاة حسن المشاهدة، والالتزام بالمواعيد عند الطفل (المشاهد) والمشارك على حد سواء، وغرس القيم الدينية والوطنية في نفسه. وهو من أنجع الأساليب في مجال التأثير والتربية القيمية والسلوكية...مثل الشجاعة، الصدق، الأمانة، وبالتالي نخلق في نفس الطفل جملة من معايير وقيم دينية وسلوكية بعيدا عن التلقين الممل، ولذلك، فإن نصوص مسرح الطفل بكل عناصره مجتمعة تعمل على بناء شخصية متكاملة ذات خبرات عالية، تنعكس إيجابياتها على المجتمع".[١]

ويذهب علم النفس إلى أن الطفل كلما ازداد عدد استخدام حواسه في تلقي فكرة ما، إلا وساهم ذلك في ترسيخها، وتثبيتها في ذهنه، وعدم نسيانها. وتتيح ممارسة الأنشطة المسرحية للأطفال" أن يكيفوا أنفسهم تكييفا مألوفا مع النماذج السلوكية التي يستخدمونها، ويجربونها في حياتهم، لأن هذه الأنشطة من هذا النوع أنشطة درامية، تشتمل على محاكاة وتقليد أوضاع الحياة الواقعية، والنماذج السلوكية".[٢]

ويحقق الطفل بفضل مشاهدته لعدد كبير من المسرحيات مجموعة من المرامي والغايات المتعلقة بما هو معرفي، وما هو حسي-حركي مهاراتي، وما هو سلوكي وجداني. ويرى موسى كولدبرغ أن مسرح الطفل "يتميز عن سواه بنوعية الجمهور الذي يرتاده، من جميع الشرائح الاجتماعية المتمازجة، دون اعتبار أي فروق، سواء كانت اقتصادية، أو عرقية، أو دينية، أو قومية. ويشيع هذا المسرح البهجة بين مشاهديه، ويساعدهم على أن يكونوا أفضل الناس".[٣]

وتكمن أهمية التمثيل لدى الأطفال في مساعدتهم على اكتساب المفردات والجمل المعبرة عن الخبرات الجديدة، وممارستهم وتطوير ما لديهم من معاني خلال ارتجالهم لأدوارهم التي تعبر عن رغبات، وأفكار، ومشاعر الشخصية التي ينطقون من خلال تجسيدهم إياها، وتساعدهم هذه الخبرة على فهم سليم للمفردات، وتركيبها في جمل مفيدة. "كما أن التمثيل الارتجالي يكون مفتاحا للتعبير الحر عندما

---

[١]- الصويري محمد امبارك: مسرح الطفل وأثره في تكوين القيم والاتجاهات، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. حوليات كلية الآداب. الحولية ١٨، ١٩٩٨، ص ٦٠.

[٢]- جلال جروان عبد العزيز، وحمد أحمد القضاة: مسرح الطفل في الأردن، قراءة في محتواه وشكله الفني. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٠، العدد ٢، ص ٥.

[٣]- اكويندي سالم: الدليل العملي في المسرح المدرسي. منشورات جمعية تنمية التعاون المدرسي، ٢٠٠٣، ص ٣٧.

يجسد الطفل حكاية سمعها، أو تخيلها، أو حدثا شاهده، أو قصة...كما يمكن اعتماد الدمية وسيلة مهمة في تطوير الملكة التعبيرية لدى الأطفال، وسرعة بديهتهم في استقبال القول والاجابة عليه بشكل ملائم."[١]

وسواء تولى الكبار مهمة بلورة مسرح للأطفال، أو تكفل الأطفال أنفسهم بالقيام بهذه المهمة، أو اشتركا معا، فإن الأساسي هو صناعة هذه الفرجة التربوية، والتثقيفية، والترفيهية للأطفال، وعدم حرمانهم من حقهم الطبيعي في التفاعل مع واقعهم، ومتخيلهم الجمعي.

في أفق تغيير صورة الطفل في المسرح العربي

يقتضي البحث في صورة الطفل في المسرح العربي القيام بمسح لعدد كبير من النصوص والعروض المسرحية الموجهة للطفولة. وما دام أن فضاء هذه المقالة لا يمكن أن يتسع لمجموعة كبيرة من الأعمال المسرحية التي يمكن أن نخصها بالدراسة، والتشريح، والتفكيك للوقوف عند معالم وقسمات صورة الطفل العربي فيها، فإننا سنكتفي ببعض النماذج التي تشكل مؤشرات لتعاطي المسرح مع الطفولة.

ومن المعلوم أن هذه الصورة تختلف بين مؤلف وآخر، وبين مخرج وآخر، باختلاف المشارب الفكرية والإيديولوجية، والاختيارات الفنية والجمالية التي تحكم كل واحد على حدة، وهو ما يجعلنا عموما أمام صور متباينة لأطفالنا، تطغى عليها النمطية حينا، والاختلاف أحيانا أخرى. كما أن الطفل العربي لا ينفصل عن السياق العام الاقتصادي، والسياسي، والسوسيو-ثقافي الذي تمخض عنه.

تأسيسا على ذلك، فإن الصورة المرسومة للطفل غالبا ما تكون مستمدة من رحم السياق العام الذي يختلف بين بلد وآخر. ورغم أن المسرح الطفولي والابداع عموما مبني على قوة الخيال، إلا أن إكراهات الواقع الذي لا يرتفع، تدفع بالمؤلفين إلى الخضوع أحيانا لهذه الارغامات، وتسويق صورة طفولة متفاعلة مع واقعها المعيش. فالواقع الفلسطيني الذي يرزح تحت نير الاحتلال الصهيوني، أو الواقع السوري، أو العراقي، أو الليبي، أو جميع بؤر التوتر في الوطن العربي ترخي بضلالها أوتوماتيكيا على صورة الطفل في المسرح، حيث تسوق لصورة بئيسة، محرومة من جميع حقوقها، ومرغمة على تحمل ظروف الحرب والحصار الذي أنهكها جسديا ونفسيا.

لذلك، فإن "البحث في الصورة بما هي مسار له منعرجاته وانقطاعاته، وحواجزه ورغباته، ليس سوى مفترق طرق لعدة تمثلات وطرائق ومقاربات، ومن ثم، فإنه لا يمتلك فائق الدقة من الناحية العلمية. ذلك أن توليد حركية الصورة وتوجيه بنياتها الخطابية يتأثر حتما بالمكونات الثقافية والسيكولوجية

[١]- كولدبرغ موسى: مسرح الأطفال، فلسفته ومناهجه. ترجمة صفاء روماني، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩١، ص ٩.

لمنتجها، لأنها تخضع بوعي ولا وعي لرؤية المؤول الذي ينخرط في عملية تحويل لغوي، ومفهومي للمنظورات".[١]

إن الصورة علامة داخل نسق سيميائي قسري ينظم التصور الممكن عن الطفل، ويستدعي التموقف منه. ولعل هذا النسق السيميائي هو الذي يؤثر في استنطاق مكوناته الداخلية المشروطة بالمرجع الاجتماعي، وبالبنية النفسية. وسيكون الطفل هو الخيط الموضوعاتي المحقق لتقاطعات البنيات الكبرى للمتن، والمفسر لامكانيات تواطئ نماذجه، أي المتن في صياغة الصورة الطفولية، رغم مسافات الزمن، والتخيل، وطرائق الكتابة.

و"إذا كانت وجهات النظر تختلف في بعض الأحيان، فإنها تسلط الضوء مع ذلك على بعض السمات المشتركة. فنحن نكتب عادة انطلاقا من تمثلنا وتجربتنا الخاصة بالطفولة، لمساعدة الطفل على النمو أحيانا، أو لكي نعين أنفسنا على فهم العالم أحيانا أخرى. نكتب للطفولة كذلك بحرية جديدة، أو فقط ببساطة عن طريق البداهة، أو ضرورة الكتابة. عندما يكتب المؤلفون للطفولة غالبا ما يستحضرون طفولتهم الخاصة..كما أن الكتابة للطفولة تمكن من اقتسام بعض الأسئلة الوجودية، بشكل مباشر، أكثر مما هو عليه الأمر مع الكبار".[٢]

إن المؤلف ابن بيئته، ولا يمكنه أن ينفصل حتى عن الأحداث والوقائع التي طبعت مساره الشخصي الطفولي. وعندما يكتب نصوصه المسرحية، فإنه يستحضر بالضرورة تجربته الخاصة التي تنعكس على خصوصيات كتابته، ونوعيتها، ومضامينها. كما أن بداخل كل مؤلف مسرحي صورة طفل صغير يسكنه، ويسائله، ويوجه كتابته تلقاء ماض بعيد، أضحى من واجبه اليوم استعادة بعض مقوماته وتفاصيله، وإعادة هيكلتها وفق متخيل جديد، يروم تصحيح بعض الشوائب، وإضاءة العتمات، والقيام بنوع من النقد الذاتي والموضوعي للقطع مع كل الأساليب اللاتربوية التي كان ضحية لها. وهناك في المقابل، مؤلفين آخرين يمارسون سلطة الكتابة، وتكريس النسق التربوي المحافظ الذي نشأوا عليه، وإعادة إنتاج صورة طبق الأصل لصورة طفولتهم التي عاشوها وتعلقوا بها.[٣]

وعليه، "فإننا نتكلم في عالم ونبصر في عالم آخر. فالصورة رمزية غير أنها لا تملك الخصائص الدلالية للغة، إنها طفولة العلامة. ولا يخفى أن هذه الأصالة تمنحها قدرة على الايصال، لا مثيل لها.

---

[١]- عبد الرزاق أسعد، خصوصية التمثيل في رياض الأطفال، المسرح والتربية، ص ١٢٢-١٢٣.
[٢]- فرشوخ أحمد: الطفولة والخطاب، صورة الطفل في القصة المغربية القصيرة. دار الثقافة. البيضاء، ١٩٩٥، ص. ٤٨.
[٣]- Faure Nicolas: *Le théâtre jeune publique*، presse universitaire de Renne 2009 p 32-33.

فالصورة ذات فضل، لأنها ذات ربط. لكن بدون مجموعة بشرية متماسكة، تنتفي الحيوية الرمزية. إن خصوصية النظرة الحديثة تقف وراء فقر الدم الذي أصيب به عالم الصورة".[١]

ويبقى أن الترويج لصورة الطفل العربي في المسرح تعود بالضرورة إلى قناعات القيمين عليه، الذين يمارسون نوعا من الوصاية على الأطفال. ومن هنا، تكمن خطورة خطاب الصورة الذي هو حمالة لدلالات ومعان قد يكون لها أثر عميق في تشكيل وعي المتلقي/الطفل الذي قد يقتدي ويتأثر بها.

وما دام أننا نعيش اليوم عالم الصورة بامتياز، لذلك وجب تنبيه المؤلفين المسرحيين والمخرجين الذين يشتغلون بمسرح الطفل باعتباره خطابا جماهيريا مؤثرا إلى ضرورة الانتباه وتفحص المادة الابداعية التي يشتغلون عليها، حتى يلعب المسرح الأدوار المنوطة والمنتظرة منه، في خلق شخصيات رجال المستقبل الذين يمكن الاعتماد عليهم، في رد الاعتبار للشخصية العربية التي تعاني اليوم من جراح غائرة لا تندمل.

مسرحية "وهم الغابة" لقاسم مطرود: جدلية صورة الذكاء والبلادة

يعالج النص المسرحي الموسوم ب:"وهم الغابة" موضوعا في غاية الأهمية، يتمثل في المديح المبالغ فيه من طرف الثعلب في حق بعض الحيوانات التي تنطلي عليها اللعبة، فتعتقد أن الأمر حقيقة، فتتواطأ مع الثعلب في الترويج للوهم. والحال، أنها تعلم علم اليقين أن ما تروج له لا علاقة له بالحقيقة، لكن تضخم أناها، ورغبتها الأكيدة في التحول إلى حيوانات "ذكية"، و"ملكة"، و"أنيقة"...وغيرها من الأوصاف التي أسبغها عليها الثعلب الذكي جعلها تسقط في الفخ، وتجاريه وتسايره في خطته الرامية إلى استغلال كل واحد منهم على انفراد، وإقناعه بأنه خياط ماهر، يمكن أن يصنع أجمل الأقمشة التي تلبسها، وتتباهى بها حيوانات المدينة.

وقد سقطت مجموعة من الحيوانات في شركه، بما في ذلك الدب، والخنزير، والأرنب، والكنغر الأم، والبوم، والنمر، بينما شكك في الأمر الحمار، والكنغر الابن الصغير، وفضحته، وعرته العجوز، واتضح في نهاية الأمر أن الدب نفسه الذي سقط في وهم انتظار صنع الثعلب لقميص جميل له، مقابل ثلاث جرات من العسل، لم يستطع مقاومة الجوع، فشرب العسل، وقدم الجرات الثلاث فارغات للثعلب. أي أنه استبدل الوهم بوهم آخر، ليفتضح الأمر، وتضحك جميع الحيوانات، وتستيقظ من غفوتها.

وبغض النظر عن القيم التربوية الفضلى التي يطفح بها هذا النص المسرحي الكرنفالي، فإنه يقدم لنا صورة عامة للطفل العربي، تتروح بين الذكاء الحاد، والبلادة المطلقة، على لسان مجموعة من

[١]- دوبري ريجيس: حياة الصورة وموتها. ترجمة فريد الزاهي. أفريقيا الشرق، البيضاء، ٢٠٠٢، ص ٣٥.

الحيوانات. فإذا كان لدينا طفل عربي ذكي واحد تمثله شخصية الثعلب، فإن بقية الأطفال في المقابل بلداء -ومن شبه أباه فما ظلم- مغرورون، يحبون المديح، وامتلاك الوهم، ورؤية أنفسهم في صورة محرفة غير صورتهم الحقيقية.

"صوت الثعلب من خارج خشبة المسرح وهو يغني"

صوت الثعلب: أنا الثعلب الأنيق

وأمهر خياط في الغابة

ما أرتديه اليوم لا أكرره غدا

عطري ناذر مستورد

"يدخل وسط المسرح.. يقف إلى جانب شجرة.. مناديا: "أين أنتم يا حيوانات الغابة، عندي لكم مفاجأة". تفتح الأبواب المغلقة بالتوالي بدءا من الدب الذي يصل إليه، وينظر إلى الثعلب، وإلى ملابسه باندهاش.. تتجمع حوله، وإلى جانبه الحيوانات الأخرى."[١]

يتمثل دهاء ومكر الثعلب إذن في تسويق نفسه، باعتباره أمهر خياط في الغابة، يرتدي يوميا أزياء مختلفة، تعكس مستوى أناقته ومدنيته، ويضع على جسده عطورا مستوردة، في الوقت الذي تفتقد باقي الحيوانات الأخرى إلى أبسط المقومات التي تجعلها ترتقي بمستواها لتشبه حيوانات المدينة. وقد استطاع إقناع الحيوانات بإمكانية تمدينهم، وصنع سترات ملونة جميلة لهم، بدءا من الدب الذي يبدو أنه أول من انطلت عليه الحيلة، ثم النمر...

"الثعلب: «للنمر"، تعال أيها النمر المفعم بالنشاط. أنظر لقد انتهيت تقريبا

وهو يشير إلى الفراغ الكامن بين يديه. جميلة، ها؟ الحيوانات العادية لا ترى

هذه السترة، ولكن نمرا مثلك يراها حتما.

النمر: "وهو فخور بأنه نمر بعدما خدعه الثعلب..

ولم ينطق بأي شيء سوى موافقته على ما يقوله الثعلب

برفع رأسه: "أنا النمر الجميل، أنا النمر الذكي...وهو يخرج مرددا الأغنية".[١]

[١]- مطرود قاسم، مسرحية أوهام الغابة، ص٢.

تتوالى الحيوانات الواحد بعد الآخر على الثعلب الذي ينفرد بكل واحد منها، فيمدحه، واصفا إياه بأجمل الأوصاف، وهو ما يجعله يصدق الأمر. وعلى الرغم من الشك الذي ينتاب بعضها، إلا أنها تبلع الطعم، وتقع في شرنقة الثعلب الذكي. وهو ما حدث مع الخنزير الذي اقترب من الثعلب الذي كان يردد أغنيته التي ختمها بقوله:

"الشمس وحدها تعرف حقيقة الأمر.

"يقترب منه الخنزير"

كم أنا سعيد بقدومك أيها الخنزير، لأنك وحدك من يستطيع مشاهدة ما أنجزه

ويقدر عملي. "برهة". أنظر بنفسك إلى السترة هناك...مشيرا إلى الكرسي الذي كان

يجلس عليه...يقترب الخنزير من الكرسي ويحذق عن قرب، لكنه لا يشاهد شيئا..

يبقى مندهشا ويعيد النظر إلى الثعلب، ولكنه لا ينطق بأية كلمة".

ليس كل الخنازير تشاهد ما تشاهده أنت الآن. إنها لا تحمل الذكاء والفطنة التي

تحملها أنت. أنظر بعينيك كم هي جميلة. لو أن الدب لم يدفع ثمنها لحجزتها لك.

حقا خنزير نبيه مثلك يستحق كل الجمال والروعة.

الخنزير: "مع نفسه، بعد أن يتقدم هو الآخر إلى مقدمة المسرح...ومن بعيد يراقبه

الثعلب الذي يخفي ضحكة ماكرة".

ما الذي يمكن قوله في مثل هذه المواقف، وأنا أفضل خنزير في الغابة، وأذكاهم

جميعا، وهل من المعقول أن خنزيرا بهذا الذكاء والفطنة لا يمكنه مشاهدة سترة

مرمية على الكرسي. برهة...وهو ينسحب من الجهة التي دخل منها، ومازال الثعلب

يراقبه. "إنها إذن بحق جميلة ومذهلة، ولم أر في حياتي سترة مثلها"، "يخرج".[٢]

استطاع المؤلف إذن تسويق نمطين من صورة الطفل العربي، يتمثل النمط الأول في الثعلب باعتباره ذلك الآخر الذكي، الماكر، المحتال، القادر على صنع وتسويق الوهم بإضفاء صفات ومواصفات

[١]- المرجع نفسه ص ٦.
[٢]- المرجع نفسه ص ١٠.

على بعض الحيوانات التي تعلم في قرارة نفسها أنها لا تتوفر عليها. وعلى الرغم من ذلك، فإن كبرياءها وطموحها الجارف نحو التمظهر بمظاهر وهمية حالمة يدفعها إلى التمسك بهذه الصورة المفتعلة. وهو حال الإنسان العربي الذي يحب المديح عموما، والعيش في الوهم، ويأبى رؤية نفسه منعكسة على المرآة. وهو ما انطلى أيضا على الأرنب.

"الثعلب: سأقول لهم بأنك الرئيس

الأرنب: والمحنك أيضا

الثعلب: وحكيم الغابة دون منازع

الأرنب: إذن سأغادر الآن لمشاهدة بقية الرعية

الثعلب: كن رحيما مع الحيوانات أيها الرئيس

"وهو يضحك.. ينسحب الأرنب.. يخرج".[١]

ولعل في صورة الحيوانات/الأطفال العرب، الذين يمثلون السواد الأعظم انعكاس واضح للنرجسية، والأنانية، والتدليس، والكولسة، والنفاق الاجتماعي...وهي صفات قبيحة يرثها الأطفال العرب عن مجتمعاتهم المتخلفة التي ترعى وتصون هذه الصفات، وتكرس أنساقا ثقافية متوارثة يجب غربلتها، وإعادة النظر في بعض من مفرداتها، لأن إغماس الطفل العربي وتشربه لها، من شأنه دفعه مستقبلا إلى إعادة إنتاجها، وهو ما من شأنه الابقاء على النسق المتوارث التي يحتاج إلى إعمال النقد التاريخي والمراجعة.

ولم يكن الطفل الذكي -الأقلية من الأطفال العرب- أو الآخر/الغرب لينجح في تمرير خطته المحبوكة، لو لم يتفرق ويتشرذم الأطفال/الحيوانات، ويستشعر كل واحد على انفراد أنه الأقوى، والأجمل، والأذكى...وهي حقيقة وهمية يأبى كشفها. وعلى الرغم من علمه بأنه يعيش الوهم، إلا أنه يظل متشبثا بذلك. وحتى الحيوانات التي تشك في أمر الثعلب تتآمر معه، ولا تتقاسم مع الآخرين هذه الحقيقة. فسياسة "فرق تسود" التي ينهجها الآخر مع العرب، هي نفسها السياسة التي تبناها الثعلب، فنجح في خطته نجاحا باهرا.

غير أن الخلاص قد يأتي من الحيوانات الضعيفة أو البلهاء، كما هو الحال في هذا النص بالنسبة إلى الحمار، والكنغر الابن اللذين شككا في أمر الثعلب، وقدرته على خياطة أجمل الأثواب. وبعد الاستعانة

[١]- المرجع نفسه ص ١٥.

بالعجوز، تم فضح الخطة الماكرة، واعترفت الحيوانات بانخداعها. وهذا يعني أن صورة الطفل العربي السلبية يمكن أن تصير إيجابية، إذا سادت ثقافة الاعتراف، والوحدة، وتقاسم المعلومات، وتجاوز الأطفال العرب/أجيال الغد التقسيم والتفرقة والتشتت، وآمنوا بوحدة المصير.

مسرحية: "هيا نلعب" لصالح كرامة. اللعب سبيل ومرافعة لفضح الاستغلال البشع للأطفال

يقترح النص المسرحي الذي اجترح له المؤلف والمبدع صالح كرامة تسمية: "هيا نلعب"، صورة مغايرة للطفل العربي، تتسم بالاختلاف والمغايرة، والرغبة الأكيدة في جعله طفلا مشاكسا، عنيدا، محبا للعب الذي هو حق من حقوقه الأساسية، ضدا على رغبة والديه في الامتثال لأوامرهما، والخضوع للارغامات التي تقتضيها الأجندة اليومية المتمثلة في النوم بعد العشاء، لينال قسطه من الراحة والنوم، ويستعد للدراسة والتحصيل اليومي في الغد. غير أن شغب الطفولة، دفع ب "ريم" الطفلة الصغيرة التي تقتسم غرفتها مع أخيها "عدنان" إلى الاصرار على استفزازه، ليشاركها اللعب، ولو في وقت متأخر من الليل. ورغم ممانعته، وتشبثه بموقفه الرامي إلى الخلود للنوم، إلا أن إمعانها في مضايقته بشتى الطرق، دفعه في النهاية إلى السقوط في شرك الدخول في اللعب، واقتسام الأدوار.

وتجدر الاشارة إلى أن المؤلف توفق في تقديم صورة طفلين، ذكر وأنثى، ينعمان معا بالحقوق نفسها، ولا يتم التمييز بينهما على أساس الجنس. وهو مؤشر إيجابي على ضرورة التعاطي مع الأطفال بمنطق حداثي يساوي بين الجنسين اللذين يقتسمان الفضاء نفسه، ويعاملان من طرف والديهما دون مفاضلة. والحال، أن مجموعة من المجتمعات والأنظمة الاجتماعية العربية لازالت تعامل الطفلات حتى في الألفية الثالثة معاملة دونية، وتنظر إليهن نظرة ازدراء، في الوقت الذي تعلي فيه من قيمة الطفل الذكر وتميزه في كل شيء. وهي بذلك تسوق لصورة بدائية، تتحكم فيها عقلية ذكورية مسربلة بنفحة دينية وثقافية منحرفة...

هكذا إذن، وبعد مقاومة عدنان لإغراء واستفزاز أخته ريم في الانخراط في اللعب، لم يجد بدا في أن يرد لها الصاع صاعين، ويدخل في اللعب من بابه الواسع.

"ريم: (وهي تستمر في قذفه) هيا أعد لي كراتي

عدنان: سترين كيف أعيد لك كراتك (ويقوم بقذفها بالكرات)

ريم: توقف إنك تصيبني

عدنان: (يقذف الكرات باتجاه ريم) أنت البادئة

ريم: (وهي تستمر في قذفه بالكرات) لن أدعك تنام

عدنان: ولا أنا سأدعك، سترين الآن (يبدأ في رشقها)

ريم: (تصرخ) آخ.. آخ.

عدنان: فوق قبة رأسك هذه المرة...

ريم: (في محاولة قذفه بالكرة) لن أدعك تصيبني مطلقا، عد للنوم

عدنان: لن أعود أنا، بل أن أنت من سيعود.[١]

ولتقديم صور أخرى مضاعفة للأطفال العرب، عمد المؤلف إلى جعل شخصيتي ريم وعدنان، تخرجان من حكاية كبرى إلى حكاية صغرى موازية، متمثلة في الطفلة جامعة الحطب التي كادت أن تصير لقمة سائغة في فم الذئب الذي استفرد بها، وأرغمها على بناء منزل له، رغم أن أسرتها الصغيرة تنتظرها لجلب حطب التدفئة، وجسدها الغض النحيل الذي لا يحتمل عذابات حمل الأحجار الكبيرة لبناء المنزل الذي يريده الذئب، واسعا ومتكاملا.

وقد تقمصت ريم دور الطفلة، في حين لعب عدنان دور الذئب. ولعل في إثارة المؤلف لهذه الحكاية، تنبيه للصورة البئيسة لعدد كبير من الأطفال العرب الذين يستغلون من طرف ذئاب بشرية، في القيام بمجموعة من الأعمال الشاقة التي تفوق قدراتهم وطاقاتهم الجسدية، مستغلين حاجتهم وضعف حيلتهم، ومغتصبين لبراءتهم، وحقوقهم الطبيعية في عيش طفولتهم العادية، الكامنة في التمدرس، والتعلم، واللعب...

"عدنان: وهو يمثل دور الذئب ويقوم بمطاردة ريم التي أخذت تمثل

دور (الطفلة حامل الحطب) إن لم تتوقفي فسأفترسك من رقبتك.

ريم: لن تستطيع...إني أحمل حطبا يكفي لتدفئة أسرتي

عدنان: إن بداخله الشجرة التي تظللني

ستموتين إن لم تزرعيها في مكانها، هيا توقفي.

ريم: إن استطعت اللحاق بي فانتزعها

[١]- كرامة صالح: مسرحية هيا نلعب، الأعمال المسرحية الكاملة، دار كنعان للدراسات والنشر، ٢٠١٦، ص ٢٨٩.

عدنان: ماذا ستفعلين بشجرة ميتة

ريم: لا شيء، إنما هي روحك".[١]

ومادام أن الأصل في الطفل هو ميوله الجامح نحو اللعب الذي قد ينطوي على الجد والهزل، فإن ريم الطفلة البريئة، أخرجت الذئب الكهل عن جادة الصواب، ودفعته للهاث خلفها في محاولة منه لاسترجاع الشجرة النخرة، بداعي الاحتماء خلفها من بطش الصيادين. غير أنه بعد مراودتها، واللحاق بها، سيستعبدها، ويرغمها على العمل مكرهة. ورغم توسلاتها، إلا أنه ظل متشبثا بموقفه.

"عدنان: لن أطلق سراحك

عندما تنتهين من بناء منزل لي، سأصفو لك

الآن أنا أعتبرك من ممتلكاتي

ريم: لا أستطيع أن أحمل شيئا...كلها أثقال تفوق وزني

عدنان: عندها ستبرز لك عضلات، وتتعودين على حملها."[٢]

وهنا تبرز صورة الطفل العربي الذي أضحى للأسف الشديد في مجموعة من الأقطار العربية الفقيرة خادما مستعبدا، مكلفا بأداء ما لا يطيق، ضدا على كل المواثيق الدولية التي تحضر عمالة الأطفال، وضدا على كل القيم الدينية والإنسانية التي من المفروض أن تؤطر مرجعيات أهل الحل والعقد في الدول العربية. وقد يصل الأمر أيضا حد الاستغلال الجنسي للطفلات الخادمات في المنازل خلف الأبواب الموصدة. لذلك، فإن عمد المؤلف إلى التلميح بشكل ضمني إلى هذه الصورة المسكوت عنها لبعض فلذات أكبادنا الذين يسقطون ضحايا غطرسة وجبروت مجموعة من الذئاب عديمة الضمير الذين ينهشون ويغتصبون براءتهم بوحشية.

غير أن جو اللعب الذي يجب أن يسود العمل المسرحي الموجه للأطفال، وتجنبا لتقديم عمل مسرحي في صورة مأساوية بئيسة، دفع المؤلف إلى قلب الأدوار، وتقديم الطفلة ريم في صورة أخرى توحي بالفطنة والذكاء، حيث انتقمت من الذئب بعد أن اطمأن إلى بيته الذي بنته مكرهة بعرقها، وما أن دخله مزهوا، حتى سحبت إحدى اللبنات الأساسية، فخر عليه السقف.

"ريم: (تضحك) الآن لقيت مصيرك الذي تهرب منه

[١]- المرجع نفسه، ص ٢٩٣.
[٢]- المرجع نفسه، ص ٢٩٦.

ستردم تحت الجدران

عدنان: (يستغيث) أرجوك لقد سقطت كل قوالب الطوب علي،

لا أستطيع الحراك، تعالي،

ريم: لن آتي إليك

عدنان: أرجوك احضري فقط النبتة الطينية لكي تسعفني

(تضحك وهي ممسكة بالنبتة الطينية) لن تراها، ها هي في يدي

ولن أزرعها ثانية في البراري

عدنان: (يصرخ) إنني أموت، النجدة

ريم: مت أنت وأحفادك الذين سيخلفون الجهل".[١]

مسرحية: "المؤسس عبد العزيز" لسامي الجمعان: صورة الطفل الحامل للقيم الوطنية الأصيلة والمعاصرة

في إطار الذكرى المئوية لاحتفالات المملكة العربية السعودية بتأسيسها، أبى المؤلف والمبدع المسرحي سامي الجمعان إلا أن يشرك الأطفال في هذه الاحتفالية الكبيرة، عبر سفر مسرحي فني وشعري، جاب مختلف أرجاء المملكة، شرقا وغربا، وشمالا وجنوبا، بغية استكشاف ما تزخر به من منجزات حداثية كبرى، وآثار تراثية ضاربة جذورها في أعماق التاريخ. هذا السفر الأثير الذي هو هدية من والد الطفلين "أصيل" و"ناهض" مكافأة لهما على جهودهما في تحقيق أفضل النتائج في تحصيلهما العلمي.

وقد استطاع المؤلف عبر هذا النص المسرحي المتميز بنفحة شاعرية، أن يقدم لنا صورة طفلين شغوفين باكتشاف وطنهما، يجتمعان على العشق الهلامي للوطن الذي سار دما يسيل في عروقهما بفضل تربية ورعاية والدهما، غير أنهما يختلفان في الميولات، حيث إن الطفل أصيل الذي هو اسم على مسمى، يميل أكثر إلى كل ما هو تراثي وتاريخي وقديم، في حين أن أخاه ناهض الذي يحيل اسمه على النهضة الحديثة، يميل إلى كل ما هو حداثي ومعاصر، وآني.

[١]- المرجع نفسه، ص ٣٠٧.

هكذا إذن اشتغل المؤلف على رسم صورة خاصة بطفلين يسعيان إلى تكوين رؤية خاصة لوطنهما، عبر مسرحة الواقع الاقتصادي والديني والثقافي والحضاري للمملكة العربية السعودية، التي حققت طفرة نوعية على مستوى النماء، شملت مختلف الميادين، بفضل السياسة الرشيدة لمؤسس المملكة، وكذا لخلفائه الذين واصلوا بحزم تحقيق رسالته الرامية إلى تحويل الأرض الطاهرة لهذا البلد الذي يحتضن الأماكن المقدسة، إلى "جنة" وارفة الظلال، وبلوغ تنمية شاملة تنعكس إيجابا على كل الساكنة.

وفي إطار الحوار الذي دار بين الأخوين أصيل وناهض حول برنامج رحلتهما المرتقبة إلى كل أرجاء الوطن، نقرأ ما يلي:

أصيل: بالنسبة لي، لن أتنازل عن رغبتي، فالرحلة للقديم حلم

كم تمنيت أن أحققه، ولا زلت مصرا عليه.

ناهض: يا أخي أصيل، تخيل متعتنا، ونحن نشاهد المصانع الجبارة،

والمباني الضخمة، والشوارع العظيمة، والشواطئ الجميلة...إنها رحلة المستقبل.

أصيل: وأنت ما رأيك لو تخيلت معي متعتك وأنت تشاهد القصور التي تفنن

القدماء في بنائها، وتلك القرى الواقفة التي رغم الرياح العاتية، والأمطار القوية...

ناهض: مهما قلت لن أغير رأيي.. نعم لن أغير رأيي.. الرحلة للحديث.

أصيل: وأنا كذلك لم ولن أغير رأيي...الماضي نعم، الرحلة للماضي".[١]

ولعل في النقاش الذي دار بين الأخوين، ودفاع كل واحد منهما عن رأيه باستماتة، ترويج لصورة حضارية لأطفال الغد، تقوم على النقاش والمحاورة لتدبير الاختلاف، الذي هو فضيلة، وآية ربانية في خلق الإنسان. ولو شاء الله تعالى لخلقنا جميعا على قلب رجل واحد، ولكنه جلت قدرته جعلنا شعوبا وقبائل لنتعارف، وندبر اختلافاتنا، بالنقاش والمحاورة لتقريب وجهات نظرنا، وتبديد كل أنماط سوء التفاهم التي يمكن أن تنشب فيما بيننا. وعليه، وبما أن الاختلاف لا يفسد للود قضية، فقد تدخل الأب ليبدي هو الآخر وجهة نظره التوفيقية الرامية إلى الجمع بين الحسنيين، دون مفاضلة بين الماضي والحاضر.

"صوت الأب: لقد سمعت كل ما دار بينكما من نقاش، لذلك سوف تكون

رحلتنا الميمونة جوابا شافيا لكما بإذن الله عن أهمية الماضي وأهمية

[١]- الجمعان سامي عبد اللطيف، نصوص مسرحية، المجموعة الأولى. الهفهوف، ٢٠٠٣، ص ٢٧٥.

الحاضر. لذلك أسرعوا فالوقت داهمنا، والطائرة شارفت على الاقلاع".[١]

بدأ السفر إذن من حيث البدء والنشأة، حيث أبى مؤسس المملكة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمان بن فيصل آل سعود المكوث إلى الأبد في الكويت التي كان فيها ضيفا عزيزا يملك أرضا وبيتا، وعاد إلى أرض الوطن، مجاهدا مصلحا، محاربا لكل ألوان الشر والفساد...واستطاع أن يوحد البلاد والعباد، ويعيد إليها هيبتها، وجلالها، ويعمها السلم والطمأنينة والرخاء. وما أن تمت استعادة منطقة نجد وعاصمتها الرياض، حتى كان ذلك إيذانا باسترجاع السيادة على كامل أرجاء الوطن. في هذا السياق، ينشد الكورال:

الكورال: هي الرياض هي الجنان

أحلى مدينة أحلى مكان

هي الحضارة هي الأمان...

هي البناء شمس السماء

هي التطور هي النماء

الكون يعرف الكون أجمع

بين العواصم كالشمس تسطع

للحب نبع للخير منبع".[٢١]

صار هذا المقطع الشعري المسرحي إذن عاملا مساعدا على تكريس الدور التربوي للمسرح الطفولي الرامي إلى غرس قيم الوطنية في نفوس الأطفال، وتعبئتهم منذ نعومة أظافرهم على حب الوطن، والاستعداد للدفاع عن كل شبر منه بالغالي والنفيس. وهو ما دفع المؤلف إلى اختيار الشعر الايقاعي البسيط سبيلا لغرس هذه القيم، وتقديم صورة وضاءة لطفلين استشعرا أهمية تاريخ بلدهما، فاندمجا في لعبة الحكي الممسرح، في أفق التعرف أكثر على المعالم الحضارية الكبرى للبلاد، والاستزادة من المعارف القمينة بإدراك ما تختزنه المملكة من نفائس، بما في ذلك الجهة الشرقية الغنية بمواردها الطبيعية، وثرواتها الباطنية، وموروثها العمراني والثقافي القديم.

[١]- المرجع نفسه، ص ٢٧٦.

وسيكون مسك ختام هذه الرحلة الميمونة المظفرة باستكشاف أطهر جزء على وجه البسيطة، ويتعلق الأمر بأرض الحجاز التي تضم بين ظهرانيها مكة المكرمة مهبط الوحي التي أنجبت سيد الورى محمد بن عبد الله عليه أزكى الصلاة والسلام، وقبلة المسلمين، ومحجهم الذي يأتون إليه من كل حذب وصوب...وتحول الملك المؤسس إلى خادم للحرمين الشريفين، وقيم عليهما، ومستضيف لكل الحجاج والمعمرين الذين يتوافدون بالملايين لأداء فريضة الحج، والتبرك، والاغتسال من الذنوب والخطايا...

"صوت الأب: ...رحلتنا القادمة ستكون نحو الحجاز...إنها بلاد الاعجاز.

وسنصلها سيرا على الأقدام، تيمنا بوصول الحجاج إليها كل عام.

الكورال: (ينشدون بالفصحى)

أيها البيت المقدس جاء من أفدى وأسس

هيا يا صبح المحبة قم وللدنيا تنفس...

نحن من أوقف نفسه يخدم البيت الحرام

نحن من أوقد نارا في دياجير الظلام

انظروا الحجاج بيضا آمنين بأمننا

ليسوا كالضيف ولكن سادة في بيتنا...[١]

وتنتهي هذه المسرحية الشعرية التربوية بالمقطع التالي:

إعلان صوتي: وهكذا اكتمل العقد...وأصبحت الجزيرة العربية تحت عقد واحد،

وقرار واحد...وملك واحد...صقر الجزيرة العربية...

عبد العزيز بن عبد الرحمان آل سعود...

والآن تعلن الخطوط الجوية السعودية

عن قيام رحلتها رقم ١٤١٩ والمتجهة بحول الله وقوته إلى المستقبل

الزاهر...والحضارة والرقي".[١]

[١]- المرجع نفسه، ص ٢٧٩.

بناء على ذلك، اكتمل تصور الطفلين عن الملكة العربية السعودية، وعن الدور الريادي الذي لعبه باقتدار شديد "نابليون العرب"[٢]، المغفور له جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمان آل سعود، وصورتهما باعتبارهما يمثلان جيل المستقبل الذي ستؤول إليه مهمة استكمال المسيرة التي بدأها الأجداد، والشروع في بناء المستقبل بروح تعبوية كبيرة، وإيمان راسخ بالرسالة الكبرى الملقاة على عاتقهما.

خاتمة.

من خلال رصدنا الموجز لمختلف تمثلات صورة الطفل في هذه النصوص المسرحية الثلاث، يتضح لنا جليا أنها صورة تتراوح بين الثبات والتحول، وتعكس مختلف التصورات الفلسفية والفكرية والفنية والجمالية لمؤلفيها الذين سعوا عبر المسرح إلى رسم معالم وقسمات صور طفولية عربية تحبل بالبراءة، والذكاء، والفطنة، والقابلية للتعلم... وتغرس في الآن نفسه حزمة من القيم التربوية والدينية والوطنية في أجيال الغد، عبر مجموعة من الوسائل الذهنية، والحسية الحركية، والوجدانية حتى تكون شخصياتهم ناضجة ومتكاملة، وتتمكن أوطانهم من الاستفادة منهم، ما داموا يمثلون أجيال المستقبل، القادرين على التأقلم مع مختلف السياقات والتحولات الاقليمية والدولية. ولن يتأتى ذلك طبعا إلا إذا ساهم مسرح الطفل إلى جانب مختلف الفنون الفرجوية الجماهيرية الأخرى في رسم صورة طفل عربي معتز بشخصيته، وهويته المتعددة، ومتعايش، ومتقبل للآخر المختلف، عرقيا، ولغويا، ودينيا، ومشرئب نحو المستقبل بكل رهاناته وتحدياته.

المراجع المعتمدة.

النصوص المسرحية

١- الجمعان سامي عبد اللطيف، نصوص مسرحية، المجموعة الأولى، الهفهوف، ٢٠٠٣.

٢- مطرود قاسم، مسرحية أوهام الغابة، بغداد، دط، دت.

٣- كرامة صالح: مسرحية هيا نلعب، الأعمال المسرحية الكاملة، دار كنعان للدراسات والنشر، ٢٠١٦.

الكتب.

٤- اكويندي سالم: الدليل العملي في المسرح المدرسي. منشورات جمعية تنمية التعاون المدرسي، ٢٠٠٣.

[١]- المرجع نفسه، ص ٢٨٣.

[٢]- المرجع نفسه، ص ٢٨٤.

٥- دوبري ريجيس: حياة الصورة وموتها. ترجمة فريد الزاهي. أفريقيا الشرق، البيضاء، ٢٠٠٢.
٦- ربيع مبارك. الأسس النفسية والتربوية لمسرح الطفل. المسرح والتربية. كتاب جماعي، جامعة الحسن الثاني المحمدية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ١٩٩٠.
٧- الصويري محمد امبارك: مسرح الطفل وأثره في تكوين القيم والاتجاهات، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. حوليات كلية الآداب. الحولية ١٨، ١٩٩٨.
٨- كولدبرغ موسى: مسرح الأطفال، فلسفته ومناهجه، ترجمة صفاء روماني، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩١.
٩- فرشوخ أحمد: الطفولة والخطاب، صورة الطفل في القصة المغربية القصيرة. دار الثقافة، البيضاء، ١٩٩٥.

١٠ـ عبد الرزاق أسعد، خصوصية التمثيل في رياض الأطفال، المسرح والتربية، بغداد. دت.

10- Faure Nicolas: Le théâtre jeune publique, presse universitaire de Renne 2009 p 32-33.
11- Piaget Jean. Six études de psychologie. Ed Gonthier. Genève.1964 p 24.

المجلات

جلال جروان عبد العزيز، وحمد أحمد القضاة: مسرح الطفل في الأردن، قراءة في محتواه وشكله الفني. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٠، العدد ٢.